وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم علوم الإعلام والاتصال

واقع الممارسة الإعلامية للصحفي المحلي الجزائري في ظل التعددية الإعلامية (2012-2018) – دراسة استطلاعية على عينة من المراسلين الصحفيين بولاية غرداية

مذكّرة مقدمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: الاتصال والعلاقات العامة

إعداد الطالبين : إشراف الدكتور:

– لكحل دليلة – باباواعمر عبد الرحمان

– بابا عمر تيازيط عبد السلام

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الجامعة	الصفة
دة. مهيري دليلة	جامعة غرداية	رئيسا
د. بابا و اعمر عبد الرحمان	جامعة غرداية	مشرفا و مقررا
أ. صيتي أبوبكر	جامعة غرداية	مناقشا

الموسم الجامعي: 1439-1440هـ/2018-2019

شكـر و عـرفـــان

[رَّب أَوزِعنِي أَن أَشكُرَ نِعمَتَكَ الَّتِي أَنعَمتَ عَلَّي وَعَلَى وَالِدَّي وَأَن أَعمَلَ صَالِحا تَرضَاهُ وَأَدخِلنِيً بِرَحمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين] سورة النمل (19)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله أقصى مبلغ الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد على توفيقه لنا لإتمام إنجاز هذا العمل

بداية نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير و الإحترام إلى أستاذنا المشرف الدكتور **بابا واعمر عبدالرحمان** على تفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى كل النصائح و التوجيهات التي كانت سندا و عونا لنا في مسار إنجازه

كما نشكر كل أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال نظير مجهوداتهم القيمة في مسارنا العلمي طيلة سنوات الدراسة

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الزملاء و الأساتذة المتعاونين معنا في إجراء الدراسة وكل الذين ساهموا في إنجاز العمل من قريب أو من بعيد

دليلة و عبد السلام

إهداء

إلى من أوصاني بهما ربي برا وأتمنى رضاهما دوما ... من قال فيهما تعالى: [..وَبالوالِدَيْنِ إحسَانَا..]القلب الحنون الذي غمرتني بعطفه وحنانه ولم يحرمني من احتجته،

أمي الحبيبة، بونعامة فتيحة التي لو مشيت العمر كلّه على رموش عيني ومنحتها حياتي ما وفيت بأفضالها علي ...

إلى الذي رعاني وشقى وكدّ من أجل راحتي ... إلى من رسم لي طريقا من هذه الحياة وتمت معه فضائل الرجولة أبي العزيز الغالي، بلعيد لكحل.

إلى من اعتز وأفتخر بوجودهم إخواتي وأخواتي "فاطمة و زوجها، وردة و منال و أخي الغالي عبد الله ومحمد، حمود وزوجته"

وإلى روح جدتي وروح جدي وكل أخوالي وأعمامي وإلى خالتي عزيزة وزوجها وإبنتها إسراء ..

وإلى من يفيض قلبي بحبه وصديق دربي وسندي في الحياة خالد وعائلته.

إلى كافة أصدقائي وأخواتي الطلبة ... إلى ... إلى من شاركني في هذا العمل المتواضع بابا عمر تيازيط عبد السلام وعائلته الصغيرة.

وإلى كل من علمني وإلى كل يد بيضاء لم تدخر وسعا في تقديم يد عون لي اهدي لهم هذا العمل المتواضع واسأل الله العلي القدير ان يجعله في ميزان حسناتي وان ينفع به عباده.

لكحل دليلة

إهداء

إلى من تاقت نفسي لزوم صحبتها ...أقبل قدميها...و أمسح دمعة عينيها...وأفرح لبسمة شفتيها...و أكون عبدا صاغرا بين يديها...أمي الحبيبة ...رعاها الإله ...ومتعني بها...وبارك أنفاسها وأيامها.

إلى والدي العزيز رعاه الله ...ليس لكونه تعب لأجلي فحسب، بل لأنه رمز العطاء بلا مقابل و التحدي حتى الجنون.

إلى زوجتي العزيزة و الغالية التي ساعدتني و ساندتني من أجل الوصول إلى هذه اللحظات

إلى أبنائي قرة أعيني و فلذات كبدي : إبراهيم الغالي و محمد الحنون

إلى إخوتي الأكارم ... الحاج السايح و صالح و زوجاتهم و أولادهم ، إلى أخواتي الفضليات ... فوزية و شفيقة و الزهرة و كلثوم ، و كافة أفراد العائلة و الأصهار

إلى كل الذين علموني...و أخص بالذكر أساتذة الإعلام والاتصال بجامعة غرداية

إلى كل الأصدقاء والأحباب ، إلى من شدوا عن ساعدي فكانوا سندي و عزوتي في الشدائد و الملمات أصدقائي كل باسمه : كمال ، زكرياء ، عمر ، ابراهيم ، جابر ، علي ..... إلى كل الذين يعرفونني ....

إلى من أنجزت معي هذا العمل الزميلة : لكحل دليلة

أهدي لهم هذا العمل المتواضع وأسال الله العلي القدير أن يجعله في ميزان حسناتي وأن ينفع به عباده.

بابا عمر تيازبط عبد السلام

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدارسة إلى الكشف عن واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين في عهد التعددية الإعلامية (2012-2018) ، من خلال دارسة لعينة من المراسلين الصحفيين بولاية غرداية حيث تمحورت إشكالية الدراسة حول واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية ، و هذا بمعرفة النتائج المترتبة عن الممارسة المهنية و انعكاس مختلف القوانين و التشريعات على ذلك و الوقوف على أهم العراقيل و المشاكل التي يعانون منها .و اعتمدت هذه الدارسة على المنهج أو المسحي باستخدام أسلوب الحصر الشامل للعينة ، و استخدمنا أداة الاستبيان لجمع البيانات من المبحوثين حيث تم تقسيم الاستمارة إلى أربعة محاور المحور الأول البيانات الشخصية والثاني الممارسة الإعلامية في ظل القوانين الضابطة و المحور الثالث الممارسة الإعلامية للمراسل الصحفي ، وقد توصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج التالية أهمها:

1- إن واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية مقبول عموما .
2- يعاني المراسلين الصحفيين بولاية غرداية من جملة من المشاكل و العوائق في مقدمتها المشاكل المادية التي تعد أكبر عائق للممارسة الاعلامية الحقيقية ، و بدرجة أقل المشاكل الإجتماعية
3- أغلب المراسلين الصحفيين يمارسون مهامهم حسب توجيهات مديري المؤسسات الإعلامية و نظامها الداخلي ، دون احترام النصوص الواردة في قانون الإعلام .

الكلمات الدلالية : الممارسة الإعلامية ، المراسل الصحفي ، التعددية الإعلامية .

Summary

This study aims to reveal the reality of the media practice of journalists in the era of media pluralism (2012-2018), through the study of a sample of reporters correspondents in Ghardaia, where the problem of the study centered on the reality of media practice of reporters in the province of Ghardaia, and this knowledge of the consequences of practice This study relied on the methodology or survey using a comprehensive survey method. The questionnaire is divided into four axes: the first is the personal data, the second is the media practice under the control laws and the third axis is the media practice of the reporter.

1. The reality of the media practice of reporters in Ghardaia is generally acceptable.

2- Reporters in Ghardaia Province suffer from a number of problems and obstacles, primarily material problems, which are the biggest obstacle to real media practice and, to a lesser extent, social problems.

3 - Most of the reporters practice their duties as directed by the directors of media institutions and their rules of procedure, without respecting the provisions contained in the Media Law

Keywords : media practice, reporter.

الفهارس العامة

01- قائمة المحتويات **الصفحة**

أ – الشكر

ب- الإهداء

ت- ملخص الدراسة

ث- فهرس المحتويات

ج- فهرس الجداول

ح- مقدمة 01

الإطار المنهجي

الفصل الأول : الإجراءات المنهجية للدراسة

01- إشكالية الدراسة 04

02- تساؤلات الدراسة 05

03- مفاهيم و مصطلحات الدراسة 05

04- أسباب اختيار الموضوع 07

05- أهمية الدراسة 08

06- أهداف الدراسة 08

07- منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة 08

08- مجتمع الدراسة و العينة 10

09- حدود الدراسة..... 11

10- الدراسات السابقة 11

11- صعوبات الدراسة 14

12- المقاربة النظرة للدراسة 15

الإطار النظري

الفصل الثاني : الممارسة الإعلامية في عهد التعددية الإعلامية

تمهيد 20

المبحث الأول : الممارسة الإعلامية في ظل قانون الإعلام 1990.....21

المبحث الثاني : القوانين و التشريعات في عهد التعددية الإعلامية (2012-2018) 24

المطلب الأول : قانون الإعلام 2012.....25

المطلب الثاني : مقارنة بين قانوني الإعلام 1990 و2012.....28

المطلب الثالث : قانون السمعي البصري 2014.....30

المبحث الثالث: انعكاس القوانين و التشريعات على الممارسة الإعلامية في عهد التعددية الإعلامية.....32

خلاصة.....34

الفصل الثالث : واقع الممارسة الإعلامية للصحفي المحلي في عهد التعددية الإعلامية (2012-2018)

تمهيد 36

المبحث الأول : الصحافة المحلية في الجزائر.....37

المطلب الأول : الصحافة المحلية : مفهومها ، ميزاتها ، خصائصها 37

- أولا : مفهوم الصحافة المحلية.....37

- ثانيا : ميزات الصحافة المحلية.....39

- ثالثا : خصائص الصحافة المحلية.....40

المطلب الثاني : الصحافة المحلية في الجزائر : نشأتها و اهميتها ، مشاكلها ، مستقبلها.....41

- أولا : نشأة و أهمية الصحافة المحلية في الجزائر.....41
- ثانيا : مشاكل الصحافة المحلية في الجزائر.....44
- ثالثا : مستقبل الصحافة المحلية في الجزائر.....46
المبحث الثاني : المراسل الصحفي في الجزائر 48
المطلب الأول : مفهوم المراسل الصحفي.....48
المطلب الثاني : المراسل الصحفي في قوانين الإعلام الجزائري.....50
- أولا : قانون الإعلام 1982.....50
- ثانيا : قانون الإعلام 1990.....52
- ثالثا : قانون الإعلام 2012.....53
المطلب الثالث : أنواع المراسل الصحفي و حقوقه.....54
- أولا : أنواع المراسل الصحفي.....54
- ثانيا : حقوق المراسل الصحفي.....55
المبحث الثالث : النتائج المترتبة عن الممارسة الإعلامية للمراسل الصحفي.....56
خلاصة 63

الإطار التطبيقي

الفصل الرابع : واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية

01- تمهيد..... 66
02- عرض و تحليل بيانات استبيان الدراسة 66
03- النتائج الأولية للدراسة 93
04- النتائج العامة للدراسة..... 97
- خاتمة 98
- قائمة المراجع 100
- قائمة الملاحق 104

02- فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	66
02	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	67
03	توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات العمل	67
04	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	68
05	طبيعة المؤسسة التي يعمل بها أفراد عينة الدراسة	69
06	الصفة القانونية للمؤسسة التي يعمل بها أفراد عينة الدراسة	69
07	الأطر و القوانين التي تحظى باهتمام أكبر من قبل المؤسسة التي يعمل بها أفراد عينة الدراسة	70
08	إطلاع أفراد عينة الدراسة على قانون الإعلام 2012	71
09	رأي أفراد عينة الدراسة في إلغاء عقوبة السجن على الصحفيين	72
10	كيفية إلتحاق أفراد عينة الدراسة بالمؤسسة الإعلامية	72
11	دوافع ممارسة أفراد عينة الدراسة لمهنة الإعلام	73
12	مصادر الخبر (المعلومات) الأكثر اعتمادا من قبل أفراد عينة الدراسة في عملهم الإعلامي بالترتيب حسب درجة الإعتماد	73
13	صعوبة وصول أفراد عينة الدراسة إلى مصادر المعلومات	74
14	الضغوطات و العراقيل التي تواجه أفراد عينة الدراسة أثناء تأدية المهنة	75
15	تعرض أفراد عينة الدراسة لمضايقات أثناء عملهم الميداني	76
16	تعرض أفراد عينة الدراسة إلى مساءلات قانونية أثناء ممارستهم الإعلامية لمهامهم	77
17	اهتمام المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها أفراد عينة الدراسة في تطوير مستواهم	78
18	إلتزام أفراد عينة الدراسة بالخط الإفتتاحي لمؤسساتهم	79
19	تدخل المؤسسة الأم في فرض مواضيع للتناول على أفراد عينة الدراسة	79
20	تعديل المؤسسة الإعلامية من عناوين و فقرات المادة الإعلامية التي يقوم بإنجازها أفراد	80

	عينة الدراسة	
21	المطالب الأساسية لأفراد عينة الدراسة و التي تجعلهم يمارسون مهنتهم بأريحية	81
22	تقييم أفراد عينة الدراسة للأداء المهني للمراسلين الصحفي بولاية غرداية	82
23	علاقة الإطلاع بقانون الإعلام 2012 مع متغير المستوى التعليمي	83
24	علاقة الالتحاق بالمؤسسة الإعلامية مع متغير المستوى التعليمي	84
25	علاقة صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات مع متغير عدد سنوات العمل	84
26	علاقة الضغوطات و الصعوبات التي تواجه المبحوثين أثناء تأدية مهامهم مع متغير عدد سنوات العمل	85
27	علاقة المضايقات التي تواجه المبحوثين أثناء تأدية مهامهم مع متغير الوظيفة	86
28	علاقة تعرض المبحوثين إلى مسائلات قانونية أثناء الممارسة الإعلامية مع متغير عدد سنوات العمل	87
29	إهتمام المؤسسة الإعلامية بتطوير مستوى المراسلين الصحفيين مع متغير الوظيفة	88
30	إلتزام المبحوثين بالخط الإفتتاحي للمؤسسة مع متغير عدد سنوات العمل	89
31	تدخل المؤسسة الأم في فرض مواضيع للتناول مع متغير عدد سنوات العمل	90
32	تعديل المؤسسة الإعلامية من عناوين و فقرات المادة الإعلامية التي يقوم بإنجازها المبحوثين مع متغير عدد سنوات العمل	91
33	المطالب الأساسية للمبحوثين و التي تجعلهم يمارسون مهنتهم بأريحية مع متغير الوظيفة	92

مقدمة:

لقد شكلت وسائل الاتصال مند نشأتها وحتى اليوم قنوات للمعرفة الإنسانية وأهميتها تتزايد باستمرار نتيجة التطور الذي تشهده تقنيات الاتصال الأمر الذي جعلها تقع في دائرة اهتمام الجمهور الذي بات يخصص من وقته ساعات طويلة لتلقي المضامين الاتصالية التي تبث على مدار الساعة. وقيام وسائل الإعلام بإيصال كم كبير من المعلومات إلى عدد كبير و غير محدود من الجمهور في وقت قصير كما أن وسائل الإعلام تقوم بتحقيق الفهم والتوجيه وتجعل الاتصال أكثر سهولة .

عرفت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 نقلة نوعية في المجال الإعلامي و بخاصة بعد فتح المجال للتعددية الإعلامية الذي أقره دستور 1989، والتي تمخض عنها ظهور العديد من الصحف والمجلات تشكل جميع الأطياف السياسية المتواجدة على الساحة، وعلى العكس من القطاع السمعي البصري عرفت الصحافة المكتوبة مراحل متعددة في تاريخ التعددية الإعلامية، من عصر ذهبي في حرية التعبير إلى انحصار هذه الحرية بعد إقرار حالة الطوارئ 1992، ثم إلى ضغوطات سياسية وأمنية أملتها طبيعة الظروف الأمنية التي عرفتها الجزائر آنذاك. إلى غاية ظهور قانون الإعلام جانفي 2012 والذي جاء نتيجة للإصلاحات السياسية التي عرفتها البلاد تبعه قانون السمعي البصري 2014 والذي جاء ليواكب الإنفتاح الإعلامي وفتح المجال أمام الخواص لهذا القطاع الذي ظلا سابقا حكـــــرا على السلطة.

ويعد الصحفي هو العنصر الأساسي في العملية الاتصالية، فهو بمثابة المرسل والمبلغ للرسالة الإعلامية، والتي مهما كان مصدرها ونوعها فلا بد أن تتم في إطار موضوعي هادف. وفي سبيل ذلك يواجه الصحفي الكثير من الصعوبات والتحديات، ليتمكن من إيصال الرسالة المطلوبة منه، وبالتالي تحقيق الهدف المنشود من الإعلام في المجتمع مهما اختلفت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة وهنا يمكننا أن نضرب مثال بالصحفي الجزائري، الذي خاض مشوار نضاليا طويلا واجه فيه العديد من التحديات، التي دفع فيها حياته ثمن لأداء مهنته فمنذ الاستقلال وإلى يومنا هذا عايش الصحفي الجزائري تحولات على مستوى دوره ومفهومه، وواقعه، وذلك وفق نظرة السلطة له وطبيعة الخطاب السياسي الموجه للممارسة الإعلامية.

ومن خلال دراستنا هذه سنحاول تسليط الضوء على فئة مهمة من الصحفيين وهم: المراسلين الصحفيين بولاية غرداية حيث سندرس واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بالولاية في عهد التعددية الإعلامية (2012-2018). حيث قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، فالفصل الأول يندرج ضمن الإطار المنهجي ويشمل جميع الإجراءات المنهجية للدراسة بداية من تقديم عام للموضوع وصياغة الإشكالية والتساؤلات ثم تحديد المفاهيم والمصطلحات والتطرق لأسباب اختيار الموضوع وكذا أهمية وأهداف الدراسة، وكذا المنهج المتبع والأدوات المستخدمة، وكل ما يتعلق بحدود الدراسة وصولا إلى الدراسات السابقة ثم الصعوبات التي واجهناها وأخيرا المقاربة النظرية لدراستنا.أما الفصل الثاني والثالث فيشكلان الإطار النظري للدراسة، فالثاني يتناول الممارسة الإعلامية في عهد التعددية الإعلامية ويحتوي على ثلاثة مباحث، الأول عبارة عن مدخل يتناول الممارسة الإعلامية في ظل قانون الإعلام 1990، والثاني يتناول القوانين والتشريعات في عهد التعددية الإعلامية (2012-2018) والثالث نتطرق فيه إلى إنعكاس القوانين والتشريعات على الممارسة الإعلامية في عهد التعددية الإعلامية. أما الفصل الثالث فيحتوي على ثلاثة مباحث كذلك، المبحث الأول خاص بالصحافة المحلية في الجزائر، والثاني عن المراسل الصحفي في الجزائر أما المبحث الثالث فسنتطرق فيه إلى النتائج المترتبة عن الممارسة الإعلامية للمراسل الصحفي. أما الفصل الرابع فهو تطبيقي ويشمل الإجراءات الميدانية للدراسة والوصول إلى النتائج العامة للبحث.

الفصل الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

01-إشكالية الدراسة

02- تساؤلات الدراسة

03- مفاهيم ومصطلحات الدراسة

04- أسباب اختيار الموضوع

05- أهمية الدراسة

06- أهداف الدراسة

07- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

08- مجتمع الدراسة والعينة

09- حدود الدراسة

10- الدراسات السابقة

11- صعوبات الدراسة

12- المقاربة النظرة للدراسة

1- إشكالية الدراسة:

إن المتتبع والمتفحص للواقع الإعلامي في الجزائر منذ سنة 1990 إلى غاية يومنا هذا يلاحظ القفزة النوعية التي عرفها قطاع الإعلام ببلوغه لأشواط كبيرة فيما يتعلق بالحريات والممارسة الإعلامية وهذا ما كشفه لنا واقع الممارسة الإعلامية.

تخضع الممارسة الإعلامية في الجزائر إلى جملة من المؤثرات الداخلية والخارجية التي تحكمها والتي حسب اعتقادنا ترجع إلى الرسوبات التاريخية السابقة التي أفضت إلى ممارسة معينة اتجاه الإعلاميين ونستشعر من ذلك أن وضعية رجال الإعلام في بلادنا تتشكل في صورها المختلفة حسب المناخ السياسي السائد، وكذا المنظور الذي تضعه السلطة السياسية بنفسها وتلزم الإعلاميين بصورة أو بأخرى بتطبيقه أوعلى الأقل عدم الخروج من ثوابته. فالتشريعات الرقابية المتداول استخدامها في الدول النامية ومنها الجزائر، تضع حدودا للممارسة الإعلامية الحرة، فيما تعطي الاعتبارات الذاتية أو البيئية دفعا قويا لحرية الإعلام، وتمنح الصحفي قدرة على تكوين الرأي العام والتأثير في سلوكه وقراراته.

ويعد الصحفي العنصر الأساسي في الإعلام، فهو بمثابة المرسل والمبلغ للرسالة الإعلامية والتي مهما كان مصدرها ونوعها فلابد أن تتم في إطار موضوعي هادف. ولقد خاض الصحفي الجزائري مشوارا نضاليا طويلا واجه فيه العديد من التحديات التي دفع حياته ثمنا لأداء مهنته، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا عايش الصحفي الجزائري تحولات على مستوى دوره ومفهومه وواقعه، والمراسل الصحفي اليوم هوالشريان الحقيقي، وهو صحفي ميداني لأي مؤسسة إعلامية، لأنه على دراية بما يحدث في منطقته، ينقل انشغالات المواطنين وينتظر الرد من طرف الإدارة المخولة لذلك.

وباعتبار المراسلين الصحفيين محور حديثنا وأساس دراستنا فإننا نتوجه إلى هذه الفئة من الإعلاميين عن طريق طرح الإشكالية التالية: **ما هو واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية في عهد التعددية الإعلامية (2012-2018)؟**

2- تساؤلات الدراسة:

1-ما هي انعكاسات مختلف القوانين والتشريعات التي تم سنها المشرع الجزائري في فترة التعددية الإعلامية على الممارسة الإعلامية ؟

2-ما هي العراقيل التي تواجه المراسلين الصحفيين بولاية غرداية أثناء تأدية مهامهم ؟

3-ما هي النتائج المترتبة عن الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية ؟

4-كيف نقيم الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية ؟

5-ما هي القواعد والركائز المعتمدة من طرف المراسلين الصحفيين بولاية غرداية لتأدية مهامهم؟

6-ما هي الآفاق والطموحات المستقبلية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية ؟

3- مفاهيم الدراسة:

الممارسة الإعلامية:

عرفها كل من **عبد الحميد بن عطية وهناء حافظي بدوي** على أنها الأفعال التي يقوم بها الممارس والموجهة نحو بعض الأغراض والمحددة لبعض الأمور والتي يتم تنظيمها في مجموعة من الأساليب العينية والمناهج العلمية

ويقصد بها مزاولة العمل الصحفي وفق ما تحدده السياسات الإتصالية للقائمين بالإتصال (حقوق وواجبات ومجال الحركة وكل ما يتعلق بذلك من ظوابط سياسية وتنظيمية وعقابية) وفي الإطار الإختصاصي للمهنة فإن الممارسة العملية تشكل للصحفي المبتديء أهمية كبيرة في كسب المعرفة ليضع اولى خطواته على الطريق الصحيح وتحديد نوع العمل المطلوب منه أو الإختصاص الذي يمارسه في تلك الصحيفة اوالمجلة. [1]

[1] بوقفة عمر، **واقع الممارسة الإعلامية للصحفي الجزائري بورقلة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص تكنولوجيا الإتصال الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018، ص 13

تعريف إجرائي:

هي عبارة عن مجموعة من الأساليب التي يتخذها الممارسين الصحفيين والتي تحدث أثناء قيامهم بالممارسة المهنية ومزاولة الصحفي للمهنة بكل ما تنطوي عليها من حقوق وواجبات ويكتسب الصحفي خبرته فضلا عن تأهيله الأكاديمي عن طريق كسب المعرفة من خلال الممارسة وكذا المعرفة الدقيقة بالإختصاص.

التعددية الإعلامية:

تتصرف التعددية في معناها الواسع إلى إفساح المجال لمختلف الآراء والأفكار والجماعات والتنظيمات والأحزاب والنقابات للتعبير عن نفسها والتفاعل معا في إطار مشترك. ويري: **William ah rough** أن من أكثر الصفات المميزة للإعلام هي التعددية وحسبه فالتعددية الإعلامية تعني الاختلاف الواضح بين المؤسسات الإعلامية في المحتوى والاتجاهات السياسية الظاهرة وكذا في الأسلوب، وعندما يكون في النظام السياسي عناصر ظاهرة من التعددية، فإن ذلك ينعكس على الإعلام عموما بظهور التعددية فيه كذلك.[1]

تعريف إجرائي:

ونقصد بها حرية التعبير والإحترافية، وإبداء الآراء والأفكار وخروجها علنا عبر وسائل متعددة ووسائط إعلامية متنوعة. فهي إحدى وسائل الممارسة الديموقراطية.

المراسل الصحفي:

هو من تستعين به الصحيفة والصحف اليومية بالخصوص الخاصة على عكس العمومية، لطغيانها على الساحة الإعلامية واستقطابها على العديد من القارء على عكس الصحف العمومية والذي يمدها بتفاصيل الحدث في الخارج كونه الأقرب لمكان وقوعه. والمراسل الصحفي لابد أن تتوفر لديه ثقافة واسعة ومستوى دراسي كما لابد أن يكون قادرا على التحدث بلغة المكان القاطن فيه و الذي

[1] إكرام بد رالدين، **التعددية على المستوى النظري – دراسة حالتي لبنان و السودان**، مكتبة مسعد، لبنان، 1991، ص14.

يقوم بتغطية أحداثه أمر يساعده في التعامل مع المصادر والحصول على أكبر قدر من المعلومات. كما يتمتع ببعض الإمتيازات هناك كاستعمال الهاتف والفاكس وغيرها من الخدمات.[1]

تعريف إجرائي:

هو الأذن التي تسمع منه الوسيلة الإعلامية وجمهورها، والعين التي يرى بها وسائل الإعلام والجمهور الذي يحيط بالمراسل الصحفي مكان تواجده.

4- أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة أسباب منها الأسباب الموضوعية والذاتية.

الأسباب الموضوعية:

- تعود بالأساس إلى الفراغ المعرفي والمتمثل في قلة الدراسات التي تناولت واقع الممارسة الإعلامية للمراسل الصحفي، باعتبار أنه لا توجد دراسات سابقة عل مستوى جامعة غرداية.
- معرفة طرق وأساليب تعامل المؤسسات الإعلامية المختلفة مع المراسلين الصحفيين وعلاقته التنظيمية والقانونية معها.
- المكانة التي يحتلها المراسل الصحفي في عملية نشر الأخبار وكذا الدور الذي يلعبه في صناعة الخبر.

الأسباب الذاتية:

- اهتمامنا بقطاع الإعلام لكوننا بالدرجة الأولى طلبة الإعلام والإتصال وكصحفيين في المستقبل أوبعبارة أدق كمراسلين أردنا معرفة القواعد والضوابط التي تحكم مهنة الصحافة وعلاقتها بالسلطة مع محاولة الربط بين التحصيل العلمي الذي اكتسبناه من خلال سنوات الدراسة والممارسة التطبيقية لهذه المهنة، وبالخصوص معرفة واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين بولاية غرداية.

[1] د.محمد منير حجاب : **المعجم الإعلامي**، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2004، ص 34.

5- أهمية الدراسة:

- نقص الدراسات التي تناولت موضوع المراسل الصحفي وممارسته الإعلامية في كنف التعددية الإعلامية خاصة بولاية غرداية.
- التعرف على أهم الصعوبات التي تطرؤ عليه أثناء تأديته لواجبه ودوره في انتقاء الأخبار وتجاوز عامل المكان في حصول الصحفي على مصدر المعلومات.
- ضرورة أن يمارس المراسل الصحفي مهنته بحرية كاملة خاصة في ظل المنافسة الشديدة، التي تجعل من حرية الممارسة الصحفية ضرورة هامة لكسب الجمهور وتحقيق المصداقية المطلوبة في الصحافة ورجالها

6- أهداف الدراسة:

من خلال دراستنا لواقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية نسعى إلى :

1-معرفة مستوى الممارسة الإعلامية من خلال المبحوثين (المراسلين الصحفيين) في مختلف القطاعات.

2-معرفة رأي المراسلين الصحفيين بولاية غرداية حول ما تنص عليه القوانين والتشريعات.

3-وضع جملة من الآفاق والطموحات التي يسعى المراسلين الصحفيين بولاية غرداية إلى تحقيقها

4-معرفة واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية من خلال تحديد المشاكل والعوائق التي يعانون منها

7- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

أ- منهج الدراسة:

يجمع العديد من الباحثين على أن اختيار المنهج يلعب دورا وأهمية بالغة في نجاح البحث،فهو عبارة عن عرض مفصل ودراسة معمقة تمثل كشف الحقيقة أوالتأكيد عليها لإضافة جديد أوحل لمشكلة.

إن اختيار المنهج في البحث العلمي غالبا ما تتحكم فيها اعتبارات علمية من خلال طبيعة الدراسة، ومجتمع البحث وكذا الأدوات المناسبة لجمع البيانات للظاهرة المدروسة، وفي دراستنا هذه وحسب

وجهة نظرنا، نرى بأن المنهج المسحي هوالمنهج الملائم للقيام بالدراسة الميدانية لغرض جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، باستعمال أسلوب عينة الحصر الشامل.

ـ تعريف المنهج المسحي:

أي منهج التحقيق العلمي La Méthode D'enquête :ب يعرف المنهج المسحي في اللغة الفرنسية

يستخدمه الباحث في دراسة موقف معين، من خلال بحث الشواهد والتجارب والوثائق المكونة لوضعه الطبيعي، لجمع البيانات والمعلومات المحققة للغرض العلمي المنشود.

ويعرفه الباحث **ذوقان عبيدات** بأنه المنهج الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة، قصد التعرف على وضعها الحالي وجوانب قوتها وضعفها.[1]

– تعريف أسلوب الحصر الشامل:

يعرف أسلوب الحصر الشامل على أنه أسلوب جمع البيانات من جميع الوحدات الإحصائية دون استثناء، ويهدف إلى الحصول على بيانات ومعلومات شاملة عن كل وحدة.[2]

ب– أدوات الدراسة:

الاستبيان:

يعتبر الاستبيان من الأدوات المهمة في جمع البيانات والمعلومات خاصة في البحوث المسحية، فهو كلمة مشتقة من الفعل استبان الأمر، بمعنى أوضحه وعرفه، والاستبيان بذلك هو التوضيح و التعريف لهذا الأمر.

أما الاستبيان في البحث العلمي هوتلك القائمة من الأسئلة التي يحضرها الباحث بعناية في تعبيرها عن الموضوع المبحوث في إطار الخطة الموضوعة، لتقدم إلى المبحوث من أجل الحصول على إجابات تتضمن، البيانات المطلوبة، لتوضيح الظاهرة المدروسة، وتعريفها من جوانبها المختلفة.[3]

---

[1] أحمد بن مرسلي: **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2010، ص286 .

[2] علي عبد الرزاق جلبي: **المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، [، د.ت.ط] ص 133.

[3] أحمد بن مرسلي، مرجع سبق ذكره، ص 220 .

وانطلاقا من استخدامنا للمنهج المسحي في الدراسة، ولجمع أكبر عدد من المعلومات عن مجتمع البحث، اخترنا الاستبيان كأداة رئيسية للحصول على البيانات عن طريق مجموعة من الأسئلة الموجهة

إلى مجتمع البحث والتي نرى بأنها تغطي موضوع الدراسة خاصة بعد تحكيمها من طرف مجموعة من الأساتذة .[1]

تحتوي الاستبانة على 21 أسئلة متنوعة بين أسئلة مغلقة، وأسئلة مغلقة متعددة الاختيار، وأسئلة نصف مغلقة، وكذا أسئلة مفتوحة، موزعة على محورين وهي كالتالي:

ـ المحور الأول: الممارسة الإعلامية في ظل القوانين الضابطة ويحتوي على 7 أسئلة.

ـ المحور الثاني: الممارسة الإعلامية للمراسل الصحفي ويحتوي على 14 سؤال.

وبعد تحكيم الإستبيان وأخذ الملاحظات بعين الإعتبار قمنا بتصميمه في شكله النهائي(أنظر الملحق رقم 01) وزعنا الاستبانة على عينة الدراسة وجمعناها في الفترة الممتدة من يوم: 2019/07/27 إلى: 2019/08/11 وبعد تجميعها قمنا بتحليل الاستبيان عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 23.

08– مجتمع الدراسة والعينة:

أ– مجتمع الدراسة:

إن المقصود بمجتمع البحث مجموعة من المفردات و(العناصر، الوحدات) والمحدد مسبقا حيث تنصب ملاحظات الباحث ، بمعنى آخر فان مجتمع البحث هوجميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث.

مجتمع بحثنا هم المراسلين الصحفيين بولاية غرداية والمقدر عددهم بـ: 26 مراسل صحفي، هذا الرقم الذي تحصلنا عليه من الإتصال ببعض المراسلين الصحفيين للتعرف على عددهم في غياب أية إحصائيات دقيقة من الجهات الرسمية.

[1] الأستاذ: صيتي أبوبكر، أستاذ مساعد أ، علم المكتبات، جامعة غردية

الأستاذ: لطفي دكاني، أستاذ مساعد أ، علوم الإعلام والاتصال، جامعة غرداية

ب– عينة الدراسة:

اعتمدنا في الدراسة الميدانية على المنهج المسحي، واستخدمنا أسلوب الحصر الشامل لكون دراستنا لم تقتصر على عينة من المراسلين فقط بل شملتهم جميعا (26 مراسل صحفي بولاية غرداية).

وتعرف العينة على أنها فئة تمثل مجتمع البحث أوجمهور البحث، أي جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، أوجميع الأفراد ، أوالأشخاص أوالأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث[1]

ومجموع عينة دراستنا هو26 مفردة تمثل جميع أفراد مجتمع بحثنا وهم المراسلين الصحفيين. وبعد عملية توزيع الاستبانات وجمعها وتفريغها تقلص عدد مفردات العينة إلى 20 مفردة، لعدم استرجاع 6 استمارات لرفض أصحابها الإجابة على الإستبيان.

9– حدود الدراسة:

الحدود الزمانية : تمتد الحدود الزمانية للدراسة من شهر جانفي 2019 إلى نهاية شهر أوت 2019 للموسم الجامعي 2019/2018.

الحدود المكانية : تم اختيار المجال الجغرافي للدراسة بولاية غرداية.

الحدود البشرية: وتشتمتل الحدود البشرية جميع المراسلين الصحفيين بولاية غرداية وعددهم 26 مراسل.

10– الدراسات السابقة:

أ– الدراسة الأولى:

واقع الممارسة الإعلامية للصحفي الجزائري بورقلة: دراسة لعينة من المراسلين الصحفيين بولاية ورقلة، من إعداد الطالب بوقفة عمر، وهي مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر تخصص تكنولجيات الإتصال الجديدة، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، نوقشت سنة 2017م.

الإشكالية:

ما هو واقع الممارسة الإعلامية في صناعة الخبر ؟

[1] رجاء وحيد دويدري: **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 305 .

التساؤلات:

- ما هي طبيعة المواضيع التي يهتم بها المراسلين الصحفين ؟
- ما هي عوامل نجاح المراسل الصحفي ؟
- ما هي المعيقات التي تواجه المراسل الصحفي ؟

الفرضيات:

- يهتم المراسل بمواضيع الأخبار التي تجذب الجمهور والقراء.

- من بين عوامل نجاح المراسل الصحفي تفاعله مع الجمهور عن طريق شبكات التواصل الإجتماعي.

- المعيقات التي تواجه المراسل الصحفي هي المعيقات المهنية.

المنهج والأدوات المستعملة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي واستخدمت أداتي الاستبيان والمقابلة لجمع البيانات من المبحوثين. ففي الإستبيان المقدم تم تقسيمه إلى أربعة محاور وهي

المحور الأول جمع الأخبار عند المراسل الصحفي

المحور الثاني العوامل التي ساعدت على نجاحه

المحور الثالث المعيقات التي تواجه المراسل

النتائج العامة للدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1- ينصب اهتمام المراسلين الصحفيين بالأخبار المحلية حيث أن اغلب أفراد العينة يكتبون عنها.

2- من أهم الصعوبات التي تواجه المراسلين أثناء الممارسة الإعلامية هي المعيقات الإدارية.

3- أغلب أفراد العينة محل الدارسة يعتمدون على المصادر الرئيسية.

4-من أهم الأساليب والعوامل التي تساعد على نجاح المراسل الصحفي في عمله استخدام التكنولوجيا ومواقع التواصل الاجتماعي.

التعقيب على الدراسة:

أوجه التشابه: في واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين.

أوجه الإختلاف: ركزت هذه الدراسة على نقطة صناعة الخبر فقط.

و لقد استفدنا من هذه الدراسة كثيرا لكونها من الدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع ، و بالتالي فقد أعطت لنا نظرة شاملة عن كيفية معالجة موضوع دراستنا خصوصا و أن هذه الدراسة كانت بولاية ورقلة القريبة منا فهي على العموم بنفس الخصائص مع ولاية غرداية.

ب– الدراسة الثانية:

تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية من إعداد محمد عبد الغني سعيود، وهي مذكرة لنيل شهادة ماجستير شعبة الإتصال الإشهاري، بجامعة باجي مختار عنابة، نوقشت سنة 2012

الإشكالية:

ما هو واقع الممارسة الإعلامية في صناعة الخبر ؟

التساؤلات:

- ما أبرز القيود التشريعية والمهنية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي يرى القائمون بالإتصال أنها تحد من حرية الصحافة ؟
- ما طبيعة الضغوط التي يتعرض لها القائمون بالاتصال وتؤثر في ممارستهم لمهنة الصحافة ؟
- ما هوتقييم الصحفي الجزائري لوضع حرية الصحافة بالجزائر بصفة عامة وحرية الممارسة داخل مؤسساتهم الصحفية بصفة خاصة ؟
- ما هي مقترحات الصحفيون الجزائريون لتحقيق أكبر قدر ممكن من حرية الممارسة وتطوير مهمة الصحافة ؟

الفرضيات:

– يتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحفيين العاملين في الصحف الحكومية والخاصة فيما يتعلق برؤيتهم لحالة الحريات الصحفية في الجزائر.

– توجد فروق كيفية بين الصحفيين العاملين ف الصحف الحكومية والخاصة فيما يتعلق برؤيتهم للضغوط المفروضة عليهم.

المنهج والأدوات المستعملة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات من المبحوثين. ففي الإستبيان المقدم تم تقسيمه إلى ستة محاور وهي

المحور الأول البعد المهني وواقع الممارسة الصحفية

المحور الثاني البعد السياسي وواقع الممارسة الصحفية

المحور الثالث البعد الاقتصادي وواقع الممارسة الصحفية

المحور الرابع البعد القانوني وواقع الممارسة الصحفية

المحور الخامس البعد الاجتماعي وواقع الممارسة الصحفية

المحور السادس رؤية الصحفيين لحرية الصحافة ومقترحاتهم لتطوير المهنة

التعقيب على الدراسة:

أوجه التشابه: في واقع الممارسة الإعلامية عموما.

أوجه الإختلاف: ركزت هذه الدراسة الصحفيون عموما سواءا في القطاع العام أوالخاص.

11– صعوبات الدراسة:

ـ صعوبة توزيع الاستبانات واسترجاعها من المراسلين الصحفيين، وكذا رفض البعض منهم عن ملء الاستبيان لأسباب تبقى مجهولة خاصة من المراسلين ذوي الخبرة والتجربة، ما تسبب في عدم استرجاع 06 استبانات، الأمر الذي أثر على سيرورة إنجاز المذكرة.

– النقص الكبير في المراجع، خاصة فيما يتعلق بالمراسل الصحفي وهذا راجع للدراسات القليلة التي تناولت هذا الموضوع.

12- المقاربة النظرية للدراسة:

توجد العديد من النظريات التي تختص في موضوع الإعلام، غير أنه من أقرب النظريات في اعتقادنا تتطابق مع دراستنا هذه هي: نظرية ترتيب الأولوية، ونظرية حارس البوابة الإعلامية .

1- نظرية ترتيب الأولوية أووضع الأجندة

أ- نشأة وتطور النظرية

- **النشأة:**

ترجع أصول النظرية لبحوث وضع الأجندة لـ: « **walter lippman** » من خلال كتابه بعنوان "**الرأي العام 1922**" والذي يرى أن وسائل الإعلام ساعدت في بناء الصور الذهنية لدى الجماهير، كما يعود الفضل إلى « **Mccambs & show** » في صدور الدراسة الأولى التي تمت إجراءاتها التطبيقية والميدانية أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية عام 1968.

- **تطور النظرية:**

يقسم **Mccmbs** بحوث الأجندة إلى أربعة أشكال رئيسية:

المرحلة الأولى: الدراسة الأصلية التي اختارت الفرض الرئيسي الخاص بأن نموذج التغطية الإخبارية يؤثر على إدراك الجمهور لأهمية القضايا اليومية.

المرحلة الثانية: اختيار الشروط الملائمة التي تعزز الحد من وضع الأجندة والأدوار المقارنة لوسائل الإعلام المختلفة.

المرحلة الثالثة: اهتمت بالكشف عن صور المرشحين واهتماماتهم السياسية كبديل للأجندة.

المرحلة الرابعة: بحلول الثمانينات ركزت البحوث على مصادر أجندة الوسيلة الاتصالية واستبدلت السؤال من يضع أجندة الجمهور تحت أي ظروف؟ بالسؤال من يضع أجندة الوسيلة؟[1]

ب- مفهوم النظرية:

حدد الباحثين عدد كبير من التعريفات لعملية وضع الأجندة حيث عرفها « **Misanchez** » بأنها العملية التي بواسطتها "تحدد وسائل الإعلام بما نفكر وحول ماذا نقلق".

عرفها« Stephen Batroson » "بأنها العملية التي تبرز فيها وسائل الإعلام قضايا معينة على أنها قضية مهمة وتستحق ردود الحكومة من خلال إثارة انتباههم لتلك القضايا.

[1] نسرين محمد عبده حسونة : **نظريات الإعلام والاتصال**،شبكة الألوكة, 1427هـ، ص7-8 .

يتضح أن وضع الأجندة أوترتيب الأولوية هي عبارة عن إعادة صياغة الأحداث المحيطة بقالب جديد يتم ترتيب أهميتها في الوسائل الإعلامية بما يتناسب مع السياسة التحريرية للمؤسسة بهدف إقناع الجمهور[1]

ج- الانتقادات الموجهة لنظرية وضع الأجندة:

وجه "كراجيه وزملائه" العديد من الانتقادات ويمكن احتمالها على النحوالتالي:

- تحديد الأساليب المنهجية المستخدمة في إجراء هذه البحوث.
- ضيق المجال الذي تتحرك فيه هذه البحوث.
- إعمال الطبيعة التراكمية التي تبثها وسائل الإعلام والتركيز على الآثار قصيرة المدى.
- غياب الأسس النظرية التي ترتكز عليها هذه البحوث لأنها ترتكز على موضوعات وقضايا متخصصة.[2]

د- العوامل التي تؤثر على وضع الأجندة:

قد حدد "**ماكوم**" العوامل التي تؤثر في وضع الأجندة سواء على مستوى الفرد أوعلى مستوى وسائل الاتصال:

- فعلى مستوى الفرد هناك حاجة الفرد إلى التوجه السياسي، التكيف مع الظروف المحيطة، معدل المنافسات الشخصية، مستوى التعرض لوسائل الاتصال ، ثم اتجاهات الفرد المسبقة.
- وعلى مستوى الوسائل, هناك طبيعة النظام السياسي، طبيعة القضايا المطروحة، مستوى تغطية الاتصال، ثم نوع هذه الوسائل.[3]

ويرتبط هذا المدخل بموضوع الدراسة في تحديد الأولويات سواءا للمراسلين الصحفيين أو للمؤسسات الإعلامية التي ينتمون إليها ، و يتبين لنا ذلك من خلال معرفة اهتمامات المراسلين الصحفيين . و أهم المواضيع التي يتناولونها و حتى معرفة إن كان هذا التناول حقيقي أم لا .

2- نظرية حارس البوابة

أ- مفهومها وتطورها:

يرجع الفضل في تطوير نظرية حارس البوابة إلى "**كيرت ليون**" عام 1977م.

ترى هذه النظرية أن المادة الإعلامية تمر بعدة نقاط في رحلتها تسمى بوابات يتم فيها اتخاذ القرارات بما يدخل ويخرج، كلما طالت المراحل التي تمر بها الأخبار يصبح نفوذ من يديرون هذه البوابات له أهمية كبيرة في انتقال المعلومات. هذه المرحلة التي تمر بها الرسالة الإعلامية ستة السلسلة المكونة من عدة حلقات واسط هذه الحلقات

[1] نسرين محمد عبده حسونة، نفس المرجع، ص5-6.

[2] دكتور حسن عماد مكاوي: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر،1995، ص 285 .

[3] محمود حسن اسماعيل : **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**، الدار العالمية للنشر و التوزيع، 2003، ص284 .

هي سلسلة الاتصال المواجهي. أحيانا يكون قدر المعلومات التي تخرج بعض الحلقات أكثر مما يدخل وهذا ما يطلق عليه أجهزة التقوية. في كل حلقة سلسلة فرد ما يتمتع بالحق في أن يقرر ما إذا كانت الرسالة التي تلقاها سيمررها كما هي أم سيزيد أم سيحذف منها. [1]

ب– العوامل التي تؤثر على حارس البوابة:

يمكن تقسيم العوامل إلى أربعة عوامل أساسية نذكر منها:

– **معايير المجتمع وتقاليده:** يعد النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال, إحساس القائم بالاتصال بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع الذي يعمل فيه.[2]

– **معايير ذاتية:** تشمل عوامل التنشئة الاجتماعية والتعليم والاتجاهات والميول والانتماءات والجماعات المرجعية.

تلعب الخصائص والسمات الشخصية للقائم بالاتصال دورا في ممارسة دور حارس البوابة الإعلامية مثل النوع, العمر, والدخل والطبقة الاجتماعية والتعليم بالإضافة إلى الانتماءات الفكرية والعقائدية.

وقد اهتم الخبراء بالإطار الدلالي والخبرات المختزنة للقائم بالاتصال التي تؤثر في أفكاره ومعتقداته والتي تحدد له السلوك المتوقع في المواقف الاتصالية المختلفة.

– **المعايير المهنة للقائم بالاتصال:** والمتمثلة في السياسات الإعلامية للمؤسسات، مصادر الأخبار والمعلومات، علاقات العمل والضغوط المهنية.

– **معايير الجمهور:** لاحظ الباحثان "اثيل دي سولا بول وشولمان" أن الجمهور يؤثر على القائم بالاتصال، مثلما يؤثر القائم بالاتصال على الجمهور. فالرسائل التي يقدمها القائم بالاتصال يحددها إلى حد ما، توقعاته عن ردود فعل الجمهور وبالتالي يلعب الجمهور دورا ايجابيا في عملية الاتصال.[3]

ويرتبط هذا المدخل بموضوع الدراسة إذ أن حارس البوابات الذين في الغالب ما يكونون مديرو التحرير أو رؤساء التحرير هم من يشكلون بدرجة أوبأخرى نوعا من الضغط على القائمين بالإتصال ً داخل مؤسساتهم الصحفية ويتحكمون في المضمون، فهم الذين يقررون ما ينشر وما لا ينشر وما يحذف وما يضاف إلى المادة التحريرية.

وحتى عادات وتقاليد المجتمع تؤثر بل وتتدخل كذلك لكون الفئة المستهفة من دراستنا هم المراسلين الصحفيين الذين يعيشيون وسط مجتمعات تتميز بعادات وتقاليد من الواجب عليه احترامها.

---

[1] عبد الحافظ عواجي صلوي : **نظريات التأثير الإعلامية**، جامعة القاهرة، مصر، 1433، ص 7 .

[2] حسن عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد : **نظريات الاعلام**،كلية الاعلام، جامعة القاهرة، مصر، 2007، ص 302 .

[3] نفس المرجع ، ص 303 .

الإطار النظري للدراسة

الفصل الثاني: الممارسة الإعلامية في عهد التعددية الإعلامية

تمهيد

المبحث الأول: الممارسة الإعلامية في ظل قانون الإعلام 1990

المبحث الثاني: القوانين والتشريعات في عهد التعددية الإعلامية (2012-2018)

المطلب الأول: قانون الإعلام 2012

المطلب الثاني: قانون السمعي البصري 2014

المبحث الثالث: إنعكاس القوانين والتشريعات على الممارسة الإعلامية في عهد التعددية الإعلامية

خلاصة

تمهيد:

لقد كان للتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر مع نهاية الثمانينات أثرها البالغ على توجه الدولة الجزائرية هموما، وعلى منظومتها التشريعية والقانونية، حيث تميزت هذه المرحلة بأحداث الخامس من أكتوبر 1988، التي وقعت في العديد من المدن الجزائرية نتيجة للضغط الاجتماعي والسياسي، ورغبة الشعب في التغيير الجدري للنظام السياسي وبالتالي الخروج إلى عالم مغاير، وتعتبر تلك الأحداث منعرج تحول فيه النظام من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، كما أفرزت تلك الحوادث حرية اقتصادية واجتماعية، أما على الصعيد الإعلامي كانت هناك قفزة خيالية أدهشت الكثير من ممارسي الإعلام أنفسهم وتحول ذلك الخيال وتلك الطموحات لشعب يرغب في إعلام بديل، إلى الحق في المعرفة والتعبير.... وغيرها من الحقوق التي كانت كلها حقيقة كرست في دستور 23 فيفري 1989، وهذا الدستور اعتبر مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر إذ طرقت باب الديموقراطية وهذا ترتب عنه حرية التعبير والرأي والصحافة.وسنتطرقق في هذا الفصل من الدراسة إلى:

1- الممارسة الإعلامية في ظل قانون الإعلام 1990 والذي جاء نتيجة للتحولات التي شهدتها الجزائر والذي أقر في مواده بالتعددية الإعلامية.

2- القوانين والتشريعات في عهد التعددية الإعلامية ما بين 2012 و2018 بداية من قانون الإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014.

3- انعكاس القوانين والتشريعات على الممارسة الإعلامية في عهد التعددية الإعلامية في ظل قانون الإعلام 2012 .

المبحث الأول: الممارسة الإعلامية في ظل قانون الإعلام 1990

لم تتوقف التحولات والتغيرات التي شهدتها الجزائر على الجانبين السياسي والإقتصادي فـــحسب، بل تعدتها إلى قطاع الإعلام الذي شهد تحولات جذرية، حيث تم إقرار التعددية الإعلامية تطبيقا لمل نص عليه الدستور بضرورة احترام حرية التعبير والرأي وبالتالي تم وضع حد لاحتكار الدولة لبعض أجهزة الإعا لم المكتوبة بينما ظلت الوسائل المسموعة والمرئية تحت سيطرتها.

وأهم ما ميز قانون الإعلام رقم 90-07 المؤرخ في 08 رمضان 1410 الموافق لـ 03 أفريل 1990، هوتراجع الدولة عن احتكار ميدان الصحف من خلال إقرار حرية الصحافة (المادة 14) وجعل الإعلام حق من حقوق المواطن (المادة 2). كما نجد في الباب الثالث المواد المتعلقة بممارسة المهنة حيث تضمن ثلاثة عشر مادة (من المادة 28 إلى المادة 48) تناولت تعريف الصحفي المحترف ومنحه حقوق هامة كحقه في الوصول إلى مصادر الخبر والسر المهني كما تلزمه بضرورة احترام أخلاقيات وآداب المهنة. كما أشارت المادة (38) إلى أنه يحق للصحفي أن يرفض أي تعليمة تحريرية آتية من مصدر غير مسؤولي التحرير.[1]

حيث اعتبر الدكتور ابراهيم ابراهيمي أن هاته المادة المتعلقة برفض أي تعليمة آتية من مصدر غير مسؤولي التحرير بالمكسب الهام للصحفيين الجزائريين.

لقد أدى قانون الإعلام ومختلف التشريعات والقوانين في عهد التعددية الإعالمية إلى تحولات عميقة في الخريطة الإعلامية الوطنية التي ظهرت معالمها من خلال تقديم الدعم المالي والقانوني لبروز عنوانين مستقلة وتسهيل عمليات القرض وتزويدها بالمقرات لممارسة العمل الإعلامي، فانقسمت الصحف إلى حكومية وحزبية ومستقلة. كما شهدت قفزة نوعية من الناحيتين الكمية والكيفية. [2]

غير أن قطاع الإعلام تأثر سلبا بإقرار حالة الطوارىء، حيث تم حل المجلس الأعلى للإعلام، ليفتح المجال أمام مضايقات واسعة على الممارسة الإعلامية، لتبدأ حملة الاعتقالات ضد الصحفيين بحجة

---

[1] جميلة قادم :**الصحافة المستقلة بين السلطة و الإرهاب (1990-2001)، دراسة مسحية على عينة من الصحفيين**، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2003، ص52.

[2] أمال معيزي : **المعالجة الإعلامية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية**، رسالة ماجسيتر، معهد علوم الإعلام الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر، 2006، ص 72 .

الدفاع عن الأمن والدفاع عن المصالح العيا للبلاد وحماية النظام العام، وتم على إثر ذلك توقيف العديد من الصحفيين وغلق الجرائد الخاصة.[1]

وما زاد من حدة المشكل وتقييد الصحيين إصدار السلطة لقانون مكافحة الإرهاب رقم: 03/92 حيث أصبح ذريعة لمنع الصحفي من الوصول إلى مصادر الخبر ونشر المعلومة خاصة المتعلقة بالجانب الأمني حيث قامت السلطات باحتكار الأخبار الأمنية ومنع نشر كل خبر لا يأتي من القنوات الرسمية وهوما يبرز التراجع الرسمي عن حرية الممارسة الإعلامية في إطار مهني، وهوما أبرزه الأستاذ ابراهيم ابراهيمي في حديثه عن وضعية ممارسة المهنة بين سنوات 92 إلى 95: " لاحظنا عودة الصحفيين الذين كانوا قد شغلوا مناصب ومسوليات قبل 1988، فهؤلاء الموظفون في قطاع الثقافة استرجعوا بين أيديهم القناة التلفزيونية الوحيدة، ووكالة الإشهار والصحف الحكومية... عودة المراقبة الذاتية في المؤسسات العمومية للإعلام، والضغوط المالية المتبوعة بإجراءات أكثر خطورة ضد الصحفيين: الاعتقالات التعسفية، المضايقات القضائية وحجز الصحف والمراقبة الوقائية للأخبار الامنية والتي طرحت منذ جانفي 1991 لتطبق بعد ذلك من خلال تشكيل خلية للتصال في جوان 1994 في وزارة الداخلية وتشكيل لجان القارءة في نهاية 1994 في مؤسسات الطباعة.. " [2]

إن التدهور الأمني والأزمة السياسية أفرزا غموضا في الخطاب الرسمي حول الصحافة ودور الصحفي ليعود بذلك الخطاب المتعلق بالنصلحة العليا للبلاد وعدم المساس بالوحدة الوطنية..... الخ عاد ليضفي جوالضباب حول البنية الحقيقية للمؤسسات الرسمية في البلاد.[3]

وفي سنة 1997 شهدت المضايقات التي مست الحقل الإعلامي تراجعا محسوسا، خاصة مع إلغاء لجان المراقبة في المطابع في نهاية ديسمبر من نفس السنة، وبذلك سمح للصحفيين تناول المواضيع

[1] حياة قزادري : **علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية، مذكر ماجيستر**، معهد علوم الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر، 2001، ص60 .

[2] جميلة قادم : مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] رضوان بوجمعة : **هوية الصحفي الجزائري من خلال و المواثيق الرسمية من 1962 إلى 1992**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 17، جوان 1998، ص 147.

الأمنية. كما خفت حدة الصراع بين السلطة والصحافة. حيث اعتبرت هذه السنة سنة حوار وانفتاح على قطاع الإعلام، يضاف إلى ذلك التعليمة الرئاسية رقم 17 الصادرة في 13 نوفمبر 1997

والتي تلتها عدة تغيرات إعلامية استجابة لدعوة الرئيس زروال وفي مقدمتها الجلسات الوطنية للاتصال يومي: 29 و30 ديسمبر 1997 والتي شملت عدة مداخلات حول الصحافة المكتوبة والسمعي البصري وعدة أشغال وورشات حول قانون الإعلام وعلاقته بالعمل الصحفي وأخلاقيات المهنة، وما انبثق عن هذه الجلسات بتاريخ: 04 جوان 1998 انشاء النقابة الوطنية للصحفيين التي صادقت على مدونة أخلاقيات المهنة في: 13 أفريل 2000.

ويعتبر الأستاذ ابراهيم ابراهيمي فترة ما بين 1997 إلى نهاية 1998 بانتصار الصحافة لأنه لثاني مرة بعد ميثاق مؤتمر الصومام 1956 يتم الإهتمام بالإعلام وبدوره الحقيقي وأهميته.

وجاء قانون العقوبات 2001 ليضيف عقوبات جديدة على مخالفات الصحافة، حيث اعتبر هذا القانون تكميما لأفواه الصحفيين إذ ترى الأغلبية الساحقة من الصحفيين أن قانون العقوبات مستلهم من سنوات الاستبداد والعودة لسنوات الرداءة والصوت الأوحد وإلى تعثيب التعبير والممارسة المكثفة للرقابة والرقابة الذاتية ولا يمكن أن يشكل قرارا حكيما، في الوقت الذي تبحث فيه دول عربية عن الديموقراطية وحرية التعبير. ناشروا أغلب الصحف طالبوا السلطة بإلغاء الإجراءات الاضطهادية التي من شأنها أن تعيق العمل الصحفي وتحرم المواطن من حقه في الإعلام المضمون دستوريا، كما ندد الإتحاد الأوروبي للصحفيين الناطقين باللغة الفرنسية بهذا القانون الذي يكرس التراجع عن مكاسب الصحافة الجزائرية وأكد أن قانون أويحي يشكل مساسا خطيرا للمكاسب الديموقراطية في الجزائر. [1]

إن قانون العقوبات يشكل مؤشرا واضحا يهدد بصفة مباشرة حرية التعبير، ففي ظل التقييد والتهديد لا يمكن أن تتطور الصحافة ولا أن ترتقي، والمعلوم أن الصحفي يحرص على مصداقيته من خلال صحة الخبر أوثبوت المصدر وعدم الإساءة لأي شخص أومؤسسة.

[1] جميلة قادم : مرجع سبق ذكره ، ص 60 .

إننا لا ننكر التجاوزات التي تقع فيها بعض الصحف، لكن هذا لا يمكن أن يكون ذريعة لوضع الصحافة في قفص الإتهام ومعاقبتها جميعا بسبب سلوك البعض دون الآخرين.[1]

لقد صدم الصحفيون بهذا القانون وانتقدوا محتواه العام والقابل للتأويل المتعدد. فعوض إصدار قانون للإعلام مواكب للتطورات ويحدد الممارسة الإعلامية، جاء قانون العقوبات ليعمق الهوة بين الصحافة والسلطة.

وخلاصة القول أن السلطة التي حرصت خلال فترة الحزب الواحد على جعل الإعلام تحت سيطرتها عبر وضع مجموعة من القوانين، أوضحت من خلالها ان دور الصحفي والصحافة هوفي خدمة توجهاتها، نجدها خلال فترة التعددية الإعلامية والسياسية غير قادرة على تطبيق قانون الإعلام 03 أفريل 1990، وتراجعت عن أهم مكتسبات القانون الأخير، بل وخلقت عداء مع الصحافة المكتوبة لاسيما الخاصة منها.

ولا تتحمل السلطة المسؤولية لوحدها في هذه الفوضى التي يعيش فيها قطاع الإعلام، بل يشاركها فيه رجال الإعلام الذين يعتبرون الفاعلين الرئيسيين في هذا القطاع. ويمكن القول أن عدم استقرار النظام السياسي يؤدي إلى عدم استقرار النظام الإعلامي ويجعله عرضة لتقلبات مما يؤدي إلى ضعفه وانعدام مصداقيته بسبب غياب آليات واضحة تتحكم في سير العمل الإعلامي. وهوالعامل الرئيسي في فشل جميع المشاريع التي تم إعدادها من أجل صياغة قانون جديد للإعلام.

المبحث الثاني: القوانين والتشريعات في عهد التعددية الإعلامية 2012-2018

كان للتجاوزات والفوضى التي ميزت قطاع الإعلام من خلال تأثير أصحاب رؤوس الأموال على العمل الصحفي إضافة إلى الاحتجاجات التي عرفتها البلاد مطلع 2011، أو ما سمي باحتجاجات الزيت والسكر وكذا الوضع الإقليمي العربي الذي تميز بثورة تونس ومصر والاضطرابات في ليبيا، أن دفع بالسلطة إلى تبني جملة من الإصلاحات السياسية هدفت إلى مراجعة العديد من

[1] جميلة قادم : مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

القوانين بما في ذلك قانون الإعلام لسنة 1990، هذا الأخير عوض بقانونين أحدهما خاص بالإعلام والآخر بالسمعي البصري .

المطلب الأول: قانون الإعلام 2012:

جاء قانون الإعلام رقم: 12-05 المؤرخ في: 12 يناير عام 2012 بعد مخاض طويل وعسير حيث تطلب إعداد وثيقة المشروع عقد وزارة اللإتصال لأكثرمن 70 اجتماعا وجلسة عمل وإجراء مشاورات مع المعنيين من القطاع من صحفيين وناشرين وقضاة ومحامين وجامعيين ونانشطين حقوقيين. وهوالمشروع الذي تحفظ عليه مجلس الحكومة في اجتماعه ليوم: 20 أوت 2011 لما تضمنه من أحكام لا تتماشى وتعهدات رئيس الجمهورية خاصة ما تعلق برفع التجريم عن الصحافة، وطلب من وزير الإتصال تقديم قراءة ثانية للمشروع تتماشى وتوجيهات مجلس الحكومة. وهوما تم بالفعل إذ أعيد النظر في بعض البنود وعرض على البرلمان خلال الدورة الخريفية 2011، وبعد المناقشة تم التصويت عليه بالأغلبية من طرف أعضاء غرفتي البرلمان على التوالي في 14 و22 ديسمبر 2011.[1]

ومن خلال مجمل مواد القانون يمكننا حصر الجديد في النقاط التالية:[2]

• ضبط قواعد ممارسة المهنة: حدد القانون بدقة المبادئ والقواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام وحرية الصحافة، وكذا المقصود بأنشطة الإعلام حيث نصت المادة الثالثة على":" يقصد بأنشطة الإعلام في مفهوم هذا القانون العضوي كل نشر أوبث لوقائع أحداث أو رسائل أو آارء أو أفكار أومعارف عبر أية وسيلة مكتوبة أو مسموعة أو متلفزة أو لإلكترونية وتكون موجهة للجمهور أو فئة منه ".

• تأسيس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة: نصت المادة 40 من القانون على إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولى مهمة القيام

[1] بويض ياسمين، بن مزاري فريال : **الضبط الإعلامي في السياق الجزائري بين التصور، التشريع و الممارسة، دراسة تحليلية مقارنة لقوانين الإعلام في الجزائر (2012-1990)**، جامعة الجزائر، 2014، ص 478.

[2] بويض ياسمين، بن مزاري فريال ، نفس المرجع ، ص 478-479 .

بعدة وظائف تصبو كلها في سياق تشجيع وتدعيم وترقية وضمان الممارسة الإعلامية على أسس تعددية،

وهي الهيئة المخولة بمنح رخص إصدار النشريات الدورية إلى جانب الصحافة الإلكترونية وهذا تماشيا ومضمون المادتين 11 و13 من القانون، كما تعود لها صلاحية إيقاف أية نشرية

بسبب عدم احترامها للشروط المنصوص عليها في المادة 26 والمتعلقة بالمعطيات العامة عن النشرية. وبذلك تكون هذه السلطة قد حلت محل المجلس الأعلى للإعلام الذي حل سنة 1993.

وبالنظر إلى تشكيلتها التي تضم 14 عضوا، نصفهم معين والنصف الآخر منتخب من قبل الصحفيين، تكون الأسرة الإعلامية قد حققت أحد مطالبها وهي العودة بالصحافة إلى أصحابها الحقيقيين.

• إدراج مصطلح السمعي البصري: بحيث لأول مرة يتضمن قانون متعلق بالإعلام هذا المصطلح من خلال الباب الرابع منه الذي جاء تحت عنوان: " النشاط السمعي البصري "، وحدد من خلال المادتين 58 و60 المقصود بالنشاط السمعي البصري وكذا خدمة الإتصال السمعي البصري.

• تحري قطاع السمعي البصري: يستشف ذلك من خلال المادة 61 التي حددت الهيات المخول لها ممارسة نشاط السمعي البصري والمتمثلة في:

- هيئات عمومية

- مؤسسات وأجهزة القطاع العمومي

- المؤسسات أوالشركات التي تخضع للقانون الجزائري.

• تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري: من خلا المادتين 64 و65 اكتفى القانون بالتأكيد على تأسيس هذه السلطة دون اية تفاصيل حول مهامها أوتشكيلتها وأحال ذلك إلى القانون المتعلق بالسمعي البصري.[1]

[1] بويض ياسمين، بن مزاري فريال ، مرجع سبق ذكره ، ص 479 .

• إدراج الإعلام الإلكتروني: وهوما تعرض له الباب الخامس تحت عنوان: " وسائل الإعلام الإلكترونية" موضحا من خلال ست مواد المقصود بالصحافة الإلكترونية وظوابطها.

• إقرار حقوق الصحفي: تعرض القانون لجملة من الحقوق نذكر منها حق الصحفي في عقد عمل مكتوب يحدد حقوقه وواجباته (المادة80)، وحق الملكية الادبية (المادة 88)، والحق في التامين

حيث أشارت المادة 90 إلى انه " يجب على الهيئة المستخدمة اكتتاب تامين خاص على حياة كل صحفي يرسل إلى مناطق الحرب أوالتمرد أوالمناطق التي تشهد أوبئة اوكوارث طبيعية أوأية منطقة أخرى قد تعرض حياته للخطر "، وجاءت المادة 91 لتكرس أكثر هذا الحق بنصها:

" يحق لكل صحفي لا يستفيد من التأمين الخاص المذكور في المادة 90 أعلاه رفض القيام بالتنقل المطلوب، لا يمثل هذا الرفض خطأ مهنيا، ولا يمكن أن يتعرض الصحفي بسببه إلى عقوبة مهما كانت طبيعتها[1]"

• التأكيد على اخلاقيات المهنة: أكد القانون من خلال الفصل المخصص لآداب وأخلاقيات المهنة على ضرورة احترام الصحفي أثناء ممارسته لعمله لجملة من القواعد كاحترام الحريات الفردية والحياة الخاصة للأشخاص، مع التعرض لعقوبات من قبل المجلس الأعلى لآداب واخلاقيات مهنة الصحافة في حالة خرق تلك القواعد.

• إلغاء عقوبة السجن: ربما تعتبر أهم مكسب تحققه الأسرة الإعلامية حيث ألغى قانون الإعلام الجديد عقوبة السجن واكتفى بالغرامة المالية والتي قد تصل إلى غاية 200 ألف دينار كحد أقصى

من خلال الملامح الكبرى لهذا القانون نستشف أهداف السياسة الإعلامية الجديدة والمتمثلة في:[2]

- الاستجابة لحاجات المواطن في مجال الإعلام والثقافة والترفيه والمعارف العلمية والتقنية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون الإعلام 2012، المؤرخ بتاريخ : 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية،، ص32.

[2] بخوش صبيحة، **تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990–2015**،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 23، مارس 2016، ص 66 .

- ترقية مباديء النظام الجمهوري وقيم الديموقراطية وحقوق الإنسان والتسامح ونبذ العنف والعنصرية.

- ترقية وتطوير الممارسة الإعلامية على أسس الحرية والتعددية.

- تقويم وتصحيح اختلالات ومعوقات السياسة الإعلامية السابقة.

- مواكبة التطورات الإعلامية الحاصلة على مستوى الدول الديموقراطية.

- ترقية روح الحوار والنقاش بتطوير مؤسسات الإعلام.

- القضاء على تلك الفجوة التي بدأت تتسع بين وسائل الإعلام والنظام نتيجة التقصير في منح الصحافيين مكانتهم والحصول على كامل حقوقهم.

حاول قانون الإعلام لسنة 2012 التأسيس لسياسة إعلامية جديدة من خلال استدراك ثغرات القانون السابق، لكن يبدوأنه لم يكرس الحرية الإعلامية المنشودة وذلك من خلال:

- إغفال آلية تمكين الصحفي من حقه في الوصول إلى المعلومة وعدم التزام المؤسسات والهيئات الرسمية بايفاده بجميع المعلومات والتقارير ضمانا للشفافية وتكريسا لحق المواطن في الإعلام.

- جاء محافظا على جوهره التضييقي من خلال منع الصحفي من الوصول إلى مصدر الخبر المتعلق ببعض الحالات والتي حددت في نص المادة 84.

- لم يعط للنشاط السمعي البصري حقه على غرار الصحافة المكتوبة، ففي الوقت الذي خصصت فيه 36 مادة لهذه الاخيرة لم يخص قطاع السمعس البصري بأكثر من 6 مواد مع عدم التطرق تماما إلى آليات الحصول على التراخيص لإنشاء قنوات تلفزيونية أوإذاعية.[1] وفسر ذلك بعدم جدية السلطة في تحرير هذا القطاع الاستراتيجي من قبضتها، الأمر الطذي دفع بأحد نواب المعارضة أثناء مناقشة المشروع يوم 29 نوفمبر 2011 إلى القول: " إن السلطة اليوم من خلال هذا المشروع تؤكد أنها غير مستقرة ولوبشبر واحد للتخلي عن ممارسة احتكارها لهذا القطاع والذي يتميز بصناعة النفوذ والثروة بدلا من تقديم الخدمة العمومية للمواطنين " ويضيف قائلا:.... ماذا يعني لكم سيادة

[1] بخوش صبيحة ، مرجع سبق ذكره ، ص66 .

الوزير تقديم مثل هذا المشروع وكأن الإعلام اليوم هوالصحافة المكتوبة.... فهل وصل الحد بالحكومة أنها تعيش مرحلة ما قبل اكتشاف الإذاعة والتلفزيون[1]"

المطلب الثاني : مقارنة بين قانوني الإعلام 1990 و2012

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا ومن المبحث الأول لدراستنا لاحظنا أن الظروف التي صدر فيها القانونين كانت مختلفة عن الأخرى لذلك فإن مضمونيهما كانا مختلفين، فقانون 1990 يؤرخ له بالقانون المميز الذي شيد قاعدة "حرية الإعلام" وجاء لأول بمصطلح "الحق في الإعلام" بعيدا عن امصطلحات التي سبقته والتي ارتبطت بالثورة وبكيان الحزب الواحد.[2]

لذلك فإنه القانون الذي حرر قطاع الإعلام من الأحادية وسمح بإنشاء نشريات ومؤسسات إعلامية موازاة وحرية تشكيل الجمعيات ذات الطابع السياسي. أما قانون 2012 وفي هذه النقطة بالذات "الحق في الإعلام" فإنه حافظ عليها ولم يمسسها، بل على عكس ذلك وسع من دائرة مفهوم الإعلام ليشمل قطاع آخر مهم قطاع السمعي البصري. ومن ناحية الضبط الإعلامي فإن قانون الإعلام 1990 وبالرغم من الإيجابيات التي جاء بها إلا أن مواده العقابية كانت أكثر من تلك التي تنظم مجال الإعلام، حيث أن الكثيرين أطلقوا عليه مصطلح: "قانون العقوبات" بدلا من قانون الإعلام نظرا للتكرار المستمر لعقوبة السجن وحبس الصحفي، وإظهاره كمجرم وليس كباحث وناقل للمعلومة، أما قانون 2012 فإنه أزال نهائيا عقوبة السجن للصحفي مع الابقاء على الغرامات المالية. أما في ما يخص النشاط الغعلامي والهيئات المكلفة بذلك فإنه وفي قانون 1990 تشكل المجلس الأعلى للإعلام كأعلى هيئة رقابة على الإعلام، والتي تمتعت بعدة صلاحيات مستقلة عن الحكومة فيما يخص الضبط، إلى أن تم حله نهائيا. أما قانون 2012 فقد جاء بعدة سلطات ضبط كل واحدة خاصة بمجال معين من الإعلام، الأولى هي: "سلطة ضبط الصحافة المكتوبة" والمكلفة بتسيير ورقابة نشاط الصحافة المكتوبة والوقوف عل كل مجريات ذلك النشاط من بداية تأسيس النشرية وصولا إلى كافة العراقيل والتجاوزات التي يعرفه القطاع. وكذلك: "سلطة ضبط السمعي

[1] بخوش صبيحة، مرجع سبق ذكره ، ص 67 .

[2] بويض ياسمين، بن مزاري فريال، مرجع سبق ذكره، ص 479 .

البصري" والتي تشرف على كافة النشاط الإعلامي المتلفز والإذاعي وحتى الإعلام على الانترنيت الذي اعتبره هذا القانون أنه يتم "بحرية"، أضف إلى ذلك

"لجنة بطاقة الصحفي" و" المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات المهنة" كل هذه الصلاحيات كانت موكلة في السابق إلى جهاز واحد والذي كان المجلس الأعلى

للإعلام. ولكن وبالرغم من تقسيم مهام الضبط على كل تلك السلطات من خلال القانون الجديد إلا أنه ترك دائما إمكانية تدخل الدولة في ممارسة الردع والرقابة على كل النشاط الإعلامي بكل أنواعه، بالرغم من كل الأمور الإيجابية التي جاء بها القانونين إلا أن ذلك لم يأت طواعية من الحكومة في تطوير أوتحرير هذا النشاط، بل إن الظروف الداخلية التي أحاطت بالجزائر منذ الثمانينات هي التي جعلت السلطة تخطوخطوة استباقية لتنظيم وضبط القطاع قبل أن يجر ذلك الغموض والسيطرة البلاد إلى ما لا يحمد عقباه[1].

المطلب الثالث: قانون السمعي البصري 2014:

بعد عامين من صدور القانون العضوي المتعلق بالإعلام لسنة 2012 صدر القانون المتعلق بالسمعي البصري رقم 14-04 المؤرخ في 24 فبراير 2014، وهذا على الرغم من كل الانتقادات التي تعرض لها من قبل النواب أثناء مناقشة مشروع القاون، ومن خلال مضمون مواده 113 يمكن إبراز الملامح الكبرى له:[2]

- تحرير القطاع: بحيث لأول مرة يفتح قطاع السمعي البصري أمام الخواص ويستشف ذلك من خلال مضمون المادة الثالثة التي حددت الأطراف التي يحق لها ممارسة هذا النشاط والمتمثلة في:

- الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمة الإتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي.
- مؤسسات وهيئات وأجهزة القطاع العمومي المرخص لها.
- المؤسسات والشركات التي تخضع للقانون الجزائري المرخص لها.

[1] بويض ياسمين، بن مزاري فريال، مرجع سبق ذكره ، ص 480.

[2] بخوش صبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 67 -68 .

- تقييد القطاع الخاص: في الوقت الذي نصت المادة الرابعة على ان خدمات الإتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي تنظم في شكل قنوات عامة وقنوات موضوعاتية، أشارت المادة الخامسة

إلى خدمات الإتصال السمعي البصري المرخص لها تتشكل من القنوات الموضوعاتية فقط، وحسب المادة السابعة من القانون والمتعلقة بتحديد المفاهيم فإن قناة موضوعاتية يقصد بها برامج

تلفزيونية أوسمعية تتمحر حول موضوع أوعدة مواضيع ولا يسمح لها بإدراج برامج إخبارية إلا وفق حجم ساعي يحدد في رخصة الإستغلال وترك للنصوص التنظيمية تحديد كيفية تطبيق ذلك.

- تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري: أشارت إليها المادة 64 من القانون العضوي المتعلق بالإعلام 2012، وجاء قاون السمعي البصري ليحدد مهام وصلاحيات وتشكيلة هذه الهيئة، فحسب المادة 54 فإن مهام سلطة الضبط تتمثل في السهر على حرية ممارسة نشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة في هذا القانون والتشريع والتنظيم ساريي المفعول.

والسهر على عدم تحيز الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمات الإتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العام، وكذا السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الفكر والرأي بكل الوسائل الملائمة في برامج خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني لاسيما خلال حصص الإعلام السياسي والعام، كما يعود لها صلاحية دراسة طلبات إنشاء خدمات الإتصال السمعي البصري من دون التحريض والذي أوكل إلى هيئة أخرى أطلق عليها القانون تسمية السلطة المانحة وعرفتها المادة السابعة على أنها السلطة التنفيذية الموقعة على المرسوم المتضمن رخصة لإنشاء خدمة إتصال سمعي بصري لصالح شخص معنوي خاص يخضع للقانون الجزائوي، وهذا الامر المستحدث غير معمول به في مجال اصدار الجرائد الورقية بالنسبة إلى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، وكان يفترض ان تتولى سلطة ضبط السمعي البصري دراسة الطلبات ومنح الرخصة أوالإعتماد الخاص بإنشاء أي خدمة للإتصال السمعي أوالبصري أوإلغاء الرخصة وسحبها أوغلق النشاط السمعي أو البصري أو الامر بوقف البث للقناة التلفزيونية أو الإذاعية المعنية وفق ما ينص عليه القانون، وإذا ما أصبحت السطة المانحة هي التي تتولى ذلك يعني أن سلطة ضبط السمعي البصري يصبح لا محل لها من الإعراب.[1]

[1] بخوش صبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 68 .

- هيمنة السلطة على القطاع: يتجلى ذلك بوضوح من خلال تشكيلة سلطة ضبط السمعي البصري والتي أبعد عنها تماما المهنيون، عكس سلطة ضبط الصحافة المكتوبة التي يشكل فيها

الصحفيون نصف عدد الأعضاء، وثانيا من خلال احتكارها لمؤسسة البث الإذاعي والتلفزي، إضافة إلى الإحتفاظ بصلاحية منح الرخص للقنوات أورفضها.[1]

المبحث الثالث: انعكاس القوانين والتشريعات على الممارسة الإعلامية

على خلاف المشهد الإعلامي مطلع التسعينات من القرن الماضي أين ظهر جليا التغيير، فإنه ومنذ تجسيد الإصلاحات الجديدة في مجال الإعلام لا نكاد نلمس التغيير خاصة في الصحافة المكتوبة حيث أن قانون 2012 لم يضف لها الكثير باستثناء التأكيد على حقوق الصحفي وإلغاء تجريم جنحة الصحافة، فلم نعد نسمع عن توقيف أو محاكمة صحفي وإن تواصلت عملية توقيف الصحف بين الحين والآخر بمبرر عدم دفع المستحقات المترتبة على هذه الصحف اتجاه المطابع، بل الأكثر من ذلك أن سلطة ضبط الصحافة المكتوبة لم تنشأ إلى غاية اليوم[2].

أما فيما يتعلق بقطاع السمعي البصري فإنه وعلى الرغم من تأخر صدور المراسيم التنفيذية التي من شأنها السماح بإنشاء قنوات تلفزية أو إذاعية وكذا عدم تنصيب سلطة ضبط السمعي البصري التي تعود لها صلاحية وضع دفتر الشروط إلا انه سجل انفجار كبير في عدد القنوات التلفزية والتي تبث برامجها من الخارج أو بصفة غير قانونية من الجزائر، وفي هذا الشأن أشار رئيس سلطة ضبط السمعي البصري السيد: ميلود شرفي إلى أن الوزارة بالتعاون مع سلطة الضبط تعكف على تحضير نصوص تطبيقية لتقنين القطاع السمعي البصري الذي يعرف فوضى وغموض في تسييره، إذ شدد على ضرورة وضع حد للفوضى والغموض الذي يشوب تسيير القنوات التلفزيونية الخاصة مشيرا إلى أن 45 قناة تلفزيونية خاصة تبث برامجها بالجزائر من بينها 5 قنوات فقط تعمل بطريقة شرعية ومرخصة أما البقية فتبث عبر منصات خارجية ولابد من تقنينها لوضعها تحت طائلة القانون الجزائري، وأضاف قائلا بأن هناك أكثر من 20 قناة تبث برامجها وأكثر من 5 في طريق التأسيس تتسابق للظفر بحق البث من

[1] بخوش صبيحة، مرجع سبق ذكره، ص 68 .

[2] بويض ياسمين، بن مزاري فريال، مرجع سبق ذكره ، ص 481.

الجزائر عن طريق البث الإذاعي والتلفزي. وهذه الأخيرة لا تسمح طاقة استيعابها إلا ببث برامج 13 قناة فقط حسب ما أعلنته وزارة الإتصال، وإذا استثنينا القنوات التلفزيونية العمومية الخمس التي

تبث بصفة رسمية من الجزائر، فإن التي قد يسمح لها بالبث من الداخل لن يتجاوز عددها ثماني قنوات فقط.

تجدر الإشارة إلى أن معظم القنوات السمعية البصرية الناشئة لم يبادر بها مهنيون من محترفي النشاط السمعي البصري مثلما كان عليه الأمر مع الصحافة المكتوبة مع بداية التعددية الإعلامية، حيث بادر

رجال المهنة بإنشاء صحف مستقلة أو جرائد خاصة قادمين إليها من صحافة القطاع العمومي بل أن المبادرين بالقنوات التلفزيونية الخاصة أوالمستقلة قدموا إليها من الصحافة المكتوبة، حيث نجد قنوات الشروق التلفزيونية والإذاعية، قناة الخبر، قناة النهار، الجزائر نيوز والهداف وكأن الجرئد الورقية قد تطورت إلى قنوات تلفزيونية، إضافة إلى هيئات أخرى مستقلة لا علاقة لها تماما بقطاع الإعلام، وهذا ما يتعارض والمادة 19 من القانون المتعلقة بالشروط الواجب توفرها في الأشخاص المؤهلين لإنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري وإن كانت موضوعاتية، والتي تنص على أن يكون ضمن المساهمين صحافيون محترفون وأشخاص مهنيون.[1]

[1] بويض ياسمين، بن مزاري فريال، مرجع سبق ذكره ، ص 482.

خلاصة:

يمكن القول بأن الإعلام الجزائري يعيش انفتاحا غير مسبوق، اكتمل بتجسيد التعددية الإعلامية في مجال النشاط السمعي البصري، فأصبح المواطن الجزائري اليوم يشاهد ويسمع تنوعا في الطرح الإعلامي لا يقتصر على طرح السلطة السياسية فقط، ويسمح لجميع الفاعلين في المجال السياسي وغيره بالتعبير عن مواقفهم بكل حرية. ولكن يظل هذا الإنفتاح محتشما بعيدا عن التطلعات المأمولة، رغم سعي كل من قانون الإعلام لسنة 2012 وكذا قانون السمعي البصري لسنة 2014 للتأسيس لسياسة إعلامية جديدة من خلال استدراك ثغرات قانون 1990 إلا أنهما لم يكرسا الحرية المنشودة وذلك من خلال منع الصحفي من الوصول إلى مصدر الخبر بالنسبة لبعض القطاعات، وكذا إبعاد المهنيين من سلطة ضبط السمعي البصري وحصر القنوات الخاصة في القنوات الموضوعاتية دون العامة، واحتكار السلطة لمؤسسة البث وأحقيتها في منح الرخص للقنوات أورفضها، ما يعني إصرار السلطة على احتكار قطاع الإعلام الثقيل.

الفصل الثالث: واقع الممارسة الإعلامية للصحفي المحلي في عهد التعددية الإعلامية (2012-2018)

تمهيد

المبحث الأول: الصحافة المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الصحافة المحلية: مفهومها، ميزاتها، خصائصها

- أولا: مفهوم الصحافة المحلية
- ثانيا: ميزات الصحافة المحلية
- ثالثا: خصائص الصحافة المحلية

المطلب الثاني: الصحافة المحلية في الجزائر: نشأتها واهميتها، مشاكلها، مستقبلها

- أولا: نشأة وأهمية الصحافة المحلية في الجزائر
- ثانيا: مشاكل الصحافة المحلية في الجزائر
- ثالثا: مستقبل الصحافة المحلية في الجزائر

المبحث الثاني: المراسل الصحفي في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم المراسل الصحفي

المطلب الثاني: المراسل الصحفي في قوانين الإعلام الجزائري

- أولا: قانون الإعلام 1982
- ثانيا: قانون الإعلام 1990
- ثالثا: قانون الإعلام 2012

المطلب الثالث: أنواع المراسل الصحفي وحقوقه

- أولا: أنواع المراسل الصحفي
- ثانيا: حقوق المراسل الصحفي

المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن الممارسة الإعلامية للمراسل الصحفي

خلاصة

تمهيد:

يعد الصحفي هو العنصر الأساسي في العملية الاتصالية، فهو بمثابة المرسل والمبلغ للرسالة الإعلامية، والتي مهما كان مصدرها ونوعها فلابد أن تتم في إطار موضوعي هادف. وفي سبيل ذلك يواجه الصحفي الكثير من الصعوبات والتحديات وليتمكن من إيصال الرسالة المطلوبة منه، وبالتالي تحقيق الهدف المنشود من الإعلام في المجتمع مهما اختلفت الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خاصة. هنا يمكننا أن نضرب مثال بالصحفي الجزائري، الذي خاض مشوارا نضاليا طويلا واجه العديد من التحديات،والتي دفع فيها حياته ثمنا لأداء مهنته.فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا كان دور الصحفي الجزائري مقرون بنظرة السلطة له وطبيعة الخطاب السياسي الموجه للممارسة الإعلامية. ويعتبر عنصر المعلومات المهنية في تبيان مقدور الشخص على التلائم مع العمل الصحفي بعيدا عن العاطفة والترهل الوظيفي، واكتسب الصحفي صفة أخرى لتواكب أحداث مختلف الفترات، لعل أهمها المصالحة الوطنية والوئام المدني، فقد أصبح الصحفي عونا للدولة من منظور السلطة، لكن لا أحد ينكر ما جاء به القانون العضوي الجديد 2012 فيما يخص الصحفي، رغم كل الانتقادات التي وجهه له وكذلك قانون بطاقة الصحفي الذي يزال قيد التطبيق، وتعد فئة المراسلين الصحفيين أكثر الفئات الصحفية تأثر بطبيعة الخطاب الإعلامي والسياسي على اعتبار أنهم أهم مورد إخباري للصحافة، نظرا لقربهم الزماني والمكاني من مصدر الحدث، فهوالوسيط الأول بين الخبر والمؤسسة الصحفية التي تسعى إلى تحقيق التميز والسبق الصحفي من خلال شبكة من المراسلين في مختلف المناطق. وسنتطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى:

1-الصحافة المحلية في الجزائر، مفهومها ونشأتها وأهم ميزاتها وخصائصها وكذا التعرض للمشاكل التي تواجهها ومستقبلها.

2-المراسل الصحفي في الجزائر، مفهومه في مختلف قوانين الإعلام الجزائرية، أنواعه وحقوقه.

3-النتائج المترتبة عن الممارسة الإعلامية للمراسل الصحفي في كنف التعددية الإعلامية على ضوء قانون الإعلام 2012.

المبحث الأول: الصحافة المحلية في الجزائر

المطلب الأول: الصحافة المحلية: مفهومها، ميزاتها، خصائصها

أولا: مفهوم الصحافة المحلية

إن المحاولات التي جرت لتحديد مفهوم خاص بالصحافة المحلية قد انطلق الكثير منها من طبيعة الخصائص المميزة لهذا النوع من الصحافة, ف "بيير ألبير" يذهب في اعتقاده إلى أن تعدد أنواع الصحف اليومية ما هوإلا نتيجة طبيعية لتنوع العادات والتقاليد الخاصة بالصحافة المحلية والوطنية، وكذلك اختلاف ثقافة الجمهور, كما يظهر حاجة كل جريدة لإيجاد صيغة مبتكرة تمتاز بها عن منافساتها داخل سوق تتميز بالمنافسة، وهذا التصور يشير إلى أن ظاهرة المحلية ضمن قطاع الصحافة كان سببها الأساسي تنوع أذواق الجمهور ورغباته, وهذا الرأي يظهر في الوقت نفسه مدى التأثر بإديولوجية النظام الرأسمالي التي تعتبر الصحف بشكل عام سلعة تخضع لمبدأ العرض والطلب، وذلك لأن عليها أن تتقبل الشروط التي تمليها عليها الاحتكارات الرأسمالية عبر الصحافة التي تسيطرعليها[1]

ولعل أولى الملاحظات التي تتعلق بمفهوم "الصحافة المحلية" هووجود نوع من اللبس الذي غالبا ما يصاحبها نتيجة ارتباطها بمفهومين آخرين هما: "الصحافة الجهوية" و"الصحافة الإقليمية"، ولرفع هذا اللبس يبدومن المنطق الكشف عن الاستخدامات المختلفة والفروق في المعاني التي تشير إليها مصطلحات: محلي، جهوي، إقليمي .

وقد اشتق مصطلح المحلي الخاص بجميع بلدان أوروبا من الكلمة اللاتينية locus وهي تعني حرفيا المكان ولقد وجدت الكلمة في العديد من اللغات الأوروبية وهي تشير إلى مكان صغير منفصل عن كيانات كبيرة المدى « Entities « large scale أوتشير إلى الجزء وليس الكل, وفي الانجليزية يشمل المصطلح أيضا على عناصر من الجوار والقرية والمدينة والقطر والمقاطعة وبمفهوم نظامي يشير مفهوم المحلي إلى كيان صغير نسبيا أومكان من النطاق يمتد من الكبير إلى الصغير[2].

---

[1] فاطمة الزهرة تنيو، **البعد المحلي في الصحافة الجزائرية، دراسة في يوميتي الخبر والشروق اليومي**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، تخصص وسائل الإعلام و المجتمع، جامعة منتوري، قسنطينة2011 ، ص89.

[2] نوال الطيب، المجد رمضان، **دور وسائل الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية إذاعة الجزائر** ورقلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمية العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2017، ص19.

أما الجهوية أوالإقليمية مشتقة من كلمة جهة regionفتشير إلى منطقة جغرافية تتضمن بعض الخصائص المتجانسة التي تميزها عن الجهات الأخرى أوولايات الجنوب الشرقي وولايات الجنوب الغربي وولايات الهضاب العليا.

أما الإعلام الجواري فهو نمط الإعلام الأكثر قربا من المواطن فينشأ لخدمة حي واحد أوشارع واحد وعلى أقصى الحدود قرية واحدة, وهوميزة من ميزات الإعلام المتقدم حيث يمكن أن نجد خدمة إذاعية في كل بناية في دولة كالسويد وهوإعلام تنموي بالدرجة الأولى، ويعتبر الإعلام الجواري الأكثر تأثيرا لما له من خاصية القرب الشديد التي تتيح له فرصة المشاركة[1] .

لكن عندما توظف هذه الكلمات كصفة للإعلام أي عندما نقول "إعلام محلي" و"إعلام جهوي" و"إعلام إقليمي" فإن هناك دلالات غير متطابقة بالرغم من بروز بعض أوجه التشابه أحيانا، وهذه المسألة تحتاج لإبراز وجهات النظر المختلفة.

يقول "إبراهيم عبد الله المسلمي" في الدراسة التي قام بها حول "الإعلام الإقليمي": "في واقعنا العربي المعاصر نطلق تسميات: "الصحافة المحلية" و"الصحافة الإقليمية" و"الصحافة الجهوية" و"صحافة الملحقات" للدلالة على مسمى واحد هوالصحف التي تصدر في إقليم جغرافي داخل الوطن من الأوطان, وكذلك الإذاعة الإقليمية بشطريها: الراديووالتلفزيون, ولأن المعنى الجغرافي في الإعلام ليس له دقة الخرائط الجغرافية، فان مفهوم الصحافة المحلية مثلا يتسع أحيانا فوق المساحة الجغرافية وقد تصدر الصحيفة أحيانا في طرف من الإقليم لا في المركز الجغرافي، وربما كانت الجغرافيا البشرية أي السكانية هي الأساس الأكثر دقة في تحديد معنى الإذاعة والصحافة الإقليمية.

والملفت في هذا التعريف ليس القبول بإمكانية استخدام المصطلحات: "محلي" و"جهوي" و"إقليمي" بمعنى واحد فحسب، بل هوإعطاء البعد الديمغرافي أهمية أكبر في تحديد مفهوم "الإعلام المحلي" من البعد الجغرافي.

غير أنما يميز الإعلام المحلي عن الإعلام الوطني هوالمشاركة, حيث أن تقوية "التغذية المرتدة "

[1] نوال الطيب، المجد رمضان، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

" feed-back في الإعلام المحلي والجهوي والإقليمي كبيرة جدا، في حين أن التغذية المرتدة في الإعلام الوطني هي أقل بكثير، وبالتالي فإن الإعلام المحلي والجهوي يقترب أكثر من مفهوم الاتصال الذي يشير إلى وجود المشاركة في تحديد المعاني حول الأشياء التي يجري بشأنها النقاش والحوار.[1]

ولعل التلخيص الذي قدمه "طارق سيد أحمد" حول مميزات الإعلام المحلي يغطي الموضوع من مختلف الجوانب والأبعاد حيث أنه عبارة عن تركيب بينها.

ثانيا: ميزات الصحافة المحلية

1- الإعلام المحلي محدود النطاق:

وهذه الخاصية تجعل من الإعلام المحلي محدود الانتشار من حيث المكان، لكن هذه القاعدة ليست صارمة، ففي مجال الصحافة المكتوبة هناك بعض الصحف انطلقت من ضواحي المدن الصغيرة لكنها تحولت إلى صحف كبيرة, وفي بداية القرن العشرين ظهرت صحافة الضواحي « Presse de Banlieu» التي رافقت النموالحضري المفرط للسكن.

2- الإعلام المحلي انعكاس واقعي لثقافة مجتمعه:

ينظر إلى الصحافة المحلية على أنها إقرار بوجود تنوع ثقافي داخل المجتمع الكلي، وأنه في ظل الحرية يسمح للجماعات العرقية بالتواصل بين أفرادها من خلال وسائل الإعلام والتعبير عن قيمها ومعتقداتها.

3- الإعلام المحلي يشبع حاجات مجتمعه:

إن محتوى الإعلام المحلي هو طرح المشاكل والتحديات التي نواجهها للنقاش ودفع الجماعة المحلية للبحث عن حلول وتشكيل رأي عام للمشاركة[2].

[1] نوال الطيب، المجد رمضان، مرجع سبق ذكره ، ص 20.

[2] لبنى سويقات، **الاعلام المحلي و أبعاده التنموية في المجتمع**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة وهران، 2010، ص24.

4- الإعلام المحلي يحقق التفاعل والمشاركة:

لعل الإعلام المحلي هوالإعلام الذي يتخذ شكل الاتصال، وذلك بفضل القرب من الجمهور المستهدف، حيث تتيح هذه الميزة إمكانية رفع مستوى التغذية الراجعة إلى درجة تؤدي إلى التفاعل، وهذا ما لا نجده في الإعلام الوطني والإعلام الدولي حيث يكون مستوى المشاركة ضعيف[1] .

وعليه يمكننا القول أن "الصحافة المحلية" هي الصحافة التي تصدر وتوزع في دائرة جغرافية محدودة النطاق، قد تكون وحدات إدارية أومحافظات أومنظمات شعبية، وتخاطب مصالح واهتمامات سكان هذه الدوائر الجغرافية، وهي تمثل انعكاسا واقعيا لثقافة المجتمع المحلي مستهدفة خدمة احتياجات سكانه ومحققة لتفاعلهم ومشاركتهم[2] .

ثالثا: خصائص الصحافة المحلية

- يناسب هذا النوع من الصحف ظروف الدول النامية التي لا تستطيع الاعتماد على مبالغ كبيرة لإنشاء شبكات الاتصال الحديثة.
- تخاطب الاحتياجات الخاصة جدا بالبيئة المحلية وتتفاعل شخصيات معروفة تماما لأبناء المنطقة ممن يجد متعة في تتبع أخبارهم.
- تصدر وتوزع على أساس شخصي فالقائمون عليها معروفون تماما لأبناء المنطقة ويستطيعون في أي وقت الاتصال وإدارة أي حوار معهم حول ما تتضمنه من أفكار وبذلك تستفيد من إمكانيات الاتصال الشخصي وقدرته على الإقناع والتأييد.
- تعتبر أقدر من الصحف القومية على نشر الأفكار الخاصة بتنمية وتطوير البيئة المحلية.

[1] لبنى سويقات، مرجع سبق ذكره ، ص24.

[2] فاطمة الزهراء تنيو، مرجع سبق ذكره، ص91.

- إن تشجيع إصدار هذا النوع من الصحف الصغيرة يساعد على تعبئة الرأي العام المحلي وتوعيته وخلق عادة القراءة ومتابعة الصحف لدى جماهير عريضة لازالت تعتبر تماما خارج نطاق الصحافة القومية مما يساعد على إعدادهم لتقبل وقراءة الصحف الإقليمية والقومية.[1]

المطلب الثاني: الصحافة المحلية في الجزائر: نشأتها واهميتها، مشاكلها، مستقبلها

أولا: نشأة الصحافة المحلية في الجزائر وأهميتها

لا زالت عدة جوانب من ماضي الصحافة المحلية في الجزائر قليلة المعرفة إلى حد اليوم، فتاريخ هذه الصحافة يطرح صعوبات عديدة أكثر من كونه يقدم حقائق مكتسبة لأن معرفة الماضي متوقفة على الوثائق والمخطوطات الموجودة في المراكز الرسمية، لكن غالبا ما نجد هناك من يتأسف لغياب وثائق معينة، أوفي حالة وجودها فان عملية الاطلاع عليها صعبة أومستحيلة لأن كثيرا من الوثائق استولت عليا أوأتلفتها المصالح الفرنسية أثناء الاستقلال.

لكن ومع هذا لدينا مجموعة من الأخبار لم تستغل من قبل كما يجب، ويتعلق الأمر هنا بالأخبار التي تتضمنها الصحافة المحلية التي ظهرت في سنة 1844 وهوتاريخ تأسيس "سيبوس عنابة" التي تعد أول صحيفة محلية تأسست في الشرق الجزائري، وظلت تصدر حتى سنة 1962. وقد ارتبطت الصحافة المحلية التي بلغ عددها أكثر من 700 عنوان بالنسبة لعمال قسنطينة سابقا. ارتباطا وثيقا بالعالم الريفي الذي ينتمي إليه عدد من أولئك الذين يمولونها ويحررونها، وهي بذلك تقدم مجموعة كاملة من الأخبار حول الأرياف في الشرق الجزائري وحول مختلف المشاكل التي تواجهها، وهذه الصحف في معظمها هي صحف استعمارية حررت من طرف المستعمرين من أصل أوروبي ويمكن من خلال مطالعتها الكشف عن عريضة قدمها سكان "دُوّار" أومجلس شيوخ القبائل، أو الكشف عن موقف أحد الأعيان التي تتكاثر عشية الحرب العالمية الأولى، وهذا بظهور صحيفة "الشبيبة الجزائرية" التي نذكر من أهم فروعها "الراشدي" بجيجل، و"الإسلام" بعنابة،كما كانت هناك صحف محلية أخرى مثل "الدفاع" ببرج بوعريريج و"صوت الهضاب العليا" بسطيف. وكان يقوم بتنشيط هذه الصحف

[1] نوال الطيب، المجيد رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 32-33.

فرنسيون مدافعون عن القضية الجزائرية مثل« Victor Spielman » و Gaston De» « Vulpilliereويقف

هؤلاء ضد الأعمال التي يذهب ضحيتها السكان الجزائريون في الأرياف من طرف الإدارة الاستعمارية والمستعمرين[1].

كما كانت تصدر مجموعة أخرى من الصحف المحلية باللغة الفرنسية المختصة بالملكية الفلاحية، وهي عبارة عن مجموعة كبيرة من بيانات اللجان والنقابات الفلاحية مثل "الفلاح" التي تأسست عام 1890 بقسنطينة و"الفلين" التي تأسست عام 1895 بعنابة و"المزرعة الجزائرية" التي تأسست عام 1907 بسطيف واختصت بمسائل تربية الماشية.

وتحتوي الصحف السياسية أوتلك المتعلقة بالدفاع عن المصالح المحلية عددا من الأخبار حول منطقة ما أوحول مختلف ظواهر حياة الأرياف، ونجد بعض الصفحات منها تختص أكثر بالعالم الريفي مثل "جريدة قسنطينة" وهي صحيفة اخبارية تنشر كل أسبوع صفحة تحت عنوان "صفحة المعمر" أين تطرح فيها الظواهر الاقتصادية والقانونية والتقنية للفلاحة الجزائرية.[2]

إن وجود صحافة محلية حقيقية فعالة ونشيطة في مجتمع ما، لا يقلل من أهمية الصحافة الوطنية، والقناعة كل القناعة هي أننا، لوكنا أمددنا هذا النوع من الصحافة بالدعم الكافي منذ الاستقلال وحتى الآن لجنينا الكثير من ثمارها، لأن ما يفرضه الإعلام وتطوراته في العالم المعاصر يحتم أن تأخذ الجزائر بنظام إعلامي محلي لامركزي بهدف ربط المواطنين بإعلامهم الوطني، بحكم أن المجتمع الجزائري مجتمع نام يواجه العديد من المشكلات التي يمكن لوسائل الإعلام المحلية أن تلعب دورا في مواجهتها، فمن جهة تهتم هذه الصحافة المحلية بثقافة وتراث الجماعات الساكنة في الأقاليم،كما يمكن أن تتيح مجالات واسعة من التعبير الحر عن هموم وطموحات المواطنين الذين لا يجدون تلك المجالات في الصحافة الوطنية، ولوأن ذلك الدعم المتوقع كان مقننا عبر الدستور أوعبر قانون الإعلام، فان الصحافة المحلية كان يمكن أن تتطور مهنيا ومضمونا حتى تغطي كل مناطق الوطن التي لا تصل إليها

[1] فاطمة الزهرة تنيو ، مرجع سبق ذكره ، ص94.

[2] لويس بيير مونطوا : **الصحافة وثيقة لخدمة التاريخ الريفي في قسنطينة (1830–1962)** ترجمة : ابن حسين كريمة، مجلة سيرتا العدد1 ، ماي 1979 ،الجزائر ، ص 71.

الصحف الوطنية أحيانا. وتكون بذلك قد أسهمت في تحذير الوعي بالحقوق والواجبات، وليس هذا فحسب فربما من خلال صفحاتها خرجت بإدارات وآراء وأفكار حول كيفية تحقيق تنمية حضرية شاملة، أولخرجت تصورات حول الجهد

المبذول نحومسائل الخدمات والتعليم والصحة أولخرجت تصورات حول كيفية ربط أبناء الأقاليم الذين استقروا بالعاصمة أوهاجروا إلى الخارج، فضلا عن ذلك فهي ستسهم في تغطية النشاطات السياسية والثقافية والفنية والرياضية المحلية[1] .

وحرص الإعلام الجزائري على أن يضع ضمن استراتجياته إنشاء عدد من الصحف المحلية سيؤدي إلى تحقيق تنمية شاملة للدولة، لأنها ستقوم بدورها الأساسي في التعبير عن واقع البيئة المحلية وشرح قضاياها وطرح آمالها وتحقيق الترابط بين المسؤولين والجماهير بهدف دعم الجهود والمبادرات الذاتية2 لحل مشاكل البيئة، وكذلك تزويد جمهور المحليات بما يحقق له إطارا ثقافيا يخدم ويعبر عن واقع المجتمع المحلي وظروفه وإلقاء الضوء على الإمكانات المحلية وتشجيع الصناعات المحلية المختلفة التي يمكن أن تقوم في المجتمع المحلي.

كما أن هذه الصحافة ستمكن الشباب من التدريب في حقل صحفي جاذب، بحيث تكتشف المواهب وتظهر الكفاءات، ويتبين للناس أن هناك قدرات صحفية جيدة ومفيدة بين شباب المنطقة التي تصدر عنها الصحيفة المحلية، وما كان يمكن الوصول إلى معلومات عن هؤلاء لولا هذا النوع من الصحافة التي بفضلها أمكن لنا أن نتعرف عليهم، كما أن عمل الشباب في الصحيفة سيكون محطة انتقال إلى الصحافة الوطنية حيث سيكون اكتسابهم للتجربة والخبرة والتدريب المناسب فيها سببا مشجعا في تهافت الصحف الوطنية على المتميزين منهم وإغرائهم للعمل فيها.

واهتمامنا بالصحافة المحلية كونها المنبر الأساسي اليومي الذي يستطيع أن يدعم الممارسات الديمقراطية البناءة. سيمكننا من انتقاد الانحرافات التي تقع في هذا الميدان أوذاك، ومن ثم فان هذا النوع من الصحف يعد من بين الأجهزة الفعالة في تجسيد الرقابة الشعبية والحوار بين مختلف المستويات, كما أنها إحدى الوسائل الهامة في جعل مواطني مختلف جهات الوطن على اطلاع وعلم بما يجري داخل

[1] فاطمة الزهرة تنيو ، مرجع سبق ذكره، ص 168.

منطقتهم والعالم المحيط بهم، وهوما يقوي في النهاية الانتماء الجماعي والشعور بالوحدة الوطنية في إطار التنظيم اللامركزي.

ومما سبق يمكن تحديد أهمية الصحافة المحلية من خلال مجموعة من الأسس تتمثل في:

- معالجة قضايا البيئة التي تختلف باختلاف الأقاليم.
- معالجة القضايا الوطنية من وجهة النظر المحلية، والتي قد يختلف مفهومها الخاص من بيئة لأخرى.
- معالجة خطط التنمية من زواياها المحلية.[1]

ثانيا: مشاكل الصحافة المحلية في الجزائر

لم تصل الجزائر بعد إلى مستوى صحافة المناطق أو الجهات بالمعنى الحقيقي للكلمة، وذلك لأن هذه الصحافة تعاني من عدة مشاكل أهمها:

- التمركز الشديد للأنشطة الاقتصادية والسياسية والثقافية والوصاية الشديدة المفروضة على وسائل التعبير والنشر لحقبة كبيرة من الزمن.

- ضعف المتطلبات المالية والتجهيزات الفنية والمطبعية والورق الوفير الذي يضاعف النسخ والدعم لإصدارها، هذا بالإضافة إلى النفقات العالية والمكلفة التي تعيق استمرار هذه الصحف2 بسبب نقص التمويل وقلة الإعلانات، حيث أن المعلنين يتوجهون أكثر نحوالإعلان عبر الصحف الوطنية، كما أن الإعلانات المنشورة بهذه الصحف لا تستطيع مع مبلغ بيع الصحف للقراء أن تسد مصاريف طباعتها وبالتالي تجعل من النظام دورية الصحيفة المحلية سرابا.

- ضعف التغطية الإعلامية لبعض المناطق وعدم تحقيق التوازن بينها، واستفحال الأمية وإعراض الشباب عن القراءة وصعوبة المواصلات الداخلية وضعف القدرة الشرائية عند بعض القراء[2].

[1] فاطمة الزهرة تنيو ، مرجع سبق ذكره ، ص 169.

[2] الطاهر بن خرف الله : **واقع الصحافة الإقليمية في الجزائر** ، **المجلة الجزائرية للإتصال** ، العدد 4 ، خريف 1990، الجزائر ، ص82 .

- عدم الانتظام في الصدور والعيوب الصحفية التي ترجع إلى قلة خبرة العاملين بهذه الصحف لأن معظمهم من الهواة الذين يعملون بدون أجر، حيث لا يستطيع أصحاب هذه الصحف الاستعانة بصحفيين محترفين أومتفرغين لضعف الموارد المالية.

- عزوف المواطنين عن قراءتها لضعفها تحريرا وقلة إمكانياتها الفنية والتكنولوجية، فقراءها لا يتمتعون بخدمة صحفية متكاملة إذ لا يجدون فيها المادة الصحفية التي تهمهم وتنمي مداركهم وتعينهم على حل مشاكلهم المحلية.

- التوجه القوي نحوالصحافة الالكترونية، وهذا ما سيعيق مستقبلا استمرار الصحافة الورقية عامة والمحلية خاصة[1].

- قصور الصحافة المحلية عن تلبية حاجات سكان المناطق التي لا توجد بها صحافة، خصوصا في المناطق البعيدة عن المراكز والمدن الكبرى، وهذا ما أدى إلى فقدانها فرصا كبيرة للتنمية.

- حجب بعض الصحف المحلية عن الصدور بسبب التأثير والمنافسة القوية للصحف الوطنية، ويكفي أن نعرف أن 73 %من الصحف الجزائرية تصدر بالعاصمة، ولا يوجد حاليا بالجزائر إلا 12 صحيفة محلية من أبرزها: الواحة, بريد الشرق, تامورث, الوصل ,Ouest Tribune ,منبر الغرب, الجزائري, صوت الغرب ، الرأي.

- أما ما يتعلق بمضمون الصحف المحلية فهناك العديد من الملاحظات تتمثل في عدم مراعاة الدقة فيما ينشر بها أحيانا وتكرار نشر الموضوعات نفسها في أعداد مختلفة من الصحيفة وعدم تمييز المادة الإعلانية عن المادة الإعلامية[2].

- افتقاد هذه الصحف لشخصيتها الإخراجية المتميزة وتشابهها في شكلها ومظهرها مع الصحف الوطنية مما يفقدها خصوصياتها وتميزها، خاصة مع اعتمادها في كثير من الأحيان على أرشيف هذه الصحف في الحصول على صورها وغيرها من العناصر التيبوغرافية مما يزيد احتمالات التشابه الشكلي، وحتى إذا تمت الطباعة في مطابع الأقاليم فلا تعدو أن تكون حروفا مرصوصة دون

[1] فاطمة الزهرة تنيو ، مرجع سبق ذكره ، ص 172.

[2] الطاهر بن خرف الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 83 .

أدنى فكرة عن الإخراج الصحفي، فالورق غير ملائم للطباعة غالبا والآلات الطباعية قديمة ومع ارتفاع تكلفة الإنتاج وأجور العمال تنخفض النسخ المطبوعة وتزداد التكاليف والخسائر.

- عدم التركيز على أخبار المنطقة أوالإقليم الذي تصدر فيه وتوجهها للاهتمام بأخبار المركز وبأماكن صناع القرار، بحيث يبقى المواطن الذي يعيش في جيجل مثلا أوتبسة أوفي مغنية أوفي غرداية يجهل تماما ما يجري في مدينته وفي ناحيته رغم النشاط الموجود فيها، ومن الملاحظ أن الإذاعة وا لتلفزيون

خاصة. أدخلت تغييرا كبيرا في العلاقات بين الناس داخل هذه القرى والمدن الصغيرة بحيث أصبح الانعزال أكثر والأنانية أعظم، ولعل وجود الصحافة المكتوبة المحلية يخفف من هذه الآفات الاجتماعية.[1]

ثالثا: مستقبل الصحافة المحلية في الجزائر

لا يمكن للصحافة المحلية في الجزائر أن تحقق نتائجها المرجوة وثمارها الايجابية إلا ب:

- تكوين وتأهيل وتدريب الصحفيين وتأهيلهم مهنيا وحرفيا وتأطيرهم ثقافيا وفقا لخطط وبرامج علمية عالية المستوى، فلا بد أن يكونوا حاملين لشهادات عليا ومتخرجين من الجامعات أوالمعاهد العليا المتخصصة في الصحافة والإعلام، وأن يكونوا كذلك مثقفين عالمين بقضايا الصحافة وعارفين أيما معرفة بالمنطقة التي يرصدونها في صحفهم[2].

- التأكيد على الدور الرائد والفعال والمؤثر الذي يمكن أن تقوم به الصحافة المحلية في خدمة المجتمع المحلي وفي مسيرة التنمية والديمقراطية والاستقرار باعتبارها وسيلة ربط مباشر بين الفرد ومجتمعه المحلي.

[1] فاطمة الزهرة تنيو ، مرجع سبق ذكره ، ص 172.

[2] زهير إحدادن : **الصحافة المكتوبة في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 ، ص 139.

- ضرورة أن تهتم الصحف المحلية بالارتباط بمشاكل وأحداث المجتمع الذي تعبر عن حياته الاجتماعية والثقافية، وضرورة أن تلعب دورا مؤثرا في مجالات التوعية وفي ترشيد الاستهلاك لوقف تزايد الفجوة بين ما تستورده وما تصدره.

- ميكنة العمل الصحفي للجريدة المحلية عن طريق إدخال أحدث التجهيزات التقنية إليها، وتوفير الإمكانيات اللازمة لها.

- الإسراع في تفعيل الدعم الحكومي للصحف المحلية التي تتوفر على الشروط المهنية والتقنية.

- إعطاء مساحة أكبر لتغطية الفعاليات والنشاطات التي تقام في المناطق التي تصدر بها الصحيفة المحلية.

- دعم وصول صوت المواطن للمسؤولين وتلمس احتياجاته ومناقشة مشاكله على اعتبار ان الصحافة المحلية هي الناقل لهذه الاحتياجات[1].

- ضرورة استفادة الصحف المحلية من المساحات الإعلانية كباقي الصحف الوطنية.

- دعم توجه اشتراك المناطق في طبعات خاصة تهتم بما يتناسب والأنشطة التي تقام فيها.

-مراجعة السياسات الإعلامية الراهنة وزيادة هامش أوسع للاهتمام بالصحافة المحلية.

-ضرورة اهتمام الصحف المحلية بأخبار إقليمها وبإيجاد ملحق متخصص عن المنطقة في تلك الصحف.

-التركيز على رسالة الصحافة المحلية في العمل على حماية البيئة وتعبئة الوعي للقضاء على الأمية والاهتمام بالتعليم والثقافة المحلية ودعم الجهود الشعبية والذاتية والتشجيع على الممارسة الديمقراطية والحوار الحر.

-تحويل الصحف التي تواجه تعثرا في إصدارها أوتلك التي تعاني من المنافسة في منطقة واحدة إلى مناطق لا توجد فيها صحف محلية[2].

-تمكين المشتغلين في الحقل الإعلامي المحلي من الأخبار والمعطيات المتعلقة بالشأن العمومي المحلي.

---

[1] فاطمة الزهرة تنيو ، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

[2] زهير إحدادن ، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

-تمثيل الصحافة المحلية في كل اللجان التي لها علاقة بالإعلام والاتصال على المستوى الوطني.

-الاهتمام بالتنمية الإعلامية المحلية وإدماجها ضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

-تشجيع الاستثمار في مجال الإعلام المحلي من خلال منح قروض بفوائد مشجعة لتأسيس مشاريع إعلامية بالجهة.

-إعطاء طابع محلي حقيقي للصحف اللامركزية الموجودة حاليا، وإنشاء مجموعة صحف محلية أخرى يغطي كل من منها عددا من الولايات.

-تنمية صحف ومنشورات المؤسسات المحلية مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، على أن يكون ذلك في إطار خطة إعلامية وطنية متكاملة لضمان التنسيق بين مختلف الأجهزة الإعلامية قصد تنويع اهتمامات وتوجهات الصحافة في الجزائر[1].

وهوما من شأنه من أن يجعل من هذه الصحف منابر محلية تسهم في عملية البناء الديمقراطي، ومن ثم رفع مستوى الوعي السياسي والمساهمة في مواجهة سيطرة الإعلام الأجنبي الذي يمتد تأثيره إلى الجهات الداخلية من الوطن، بالإضافة إلى تشجيع عادة القراءة والمشاركة المتواصلة في دعم تشجيع هذا النوع من الصحافة عبر مختلف جهات الوطن.[2]

المبحث الثاني: المراسل الصحفي في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم المراسل الصحفي

في تعريف الصحافة العالمية يطلق على المراسل الصحفي عبارة "مشاة عالم الأخبار" لأنه مصطلح يهمه الكتابة عن الأحداث من موقعها فهوكالصياد الذي يخرج إلى البرية ليعود وفي جعبته زاد اليوم والمراسل الصحفي هنا رجل المهمات العامة الذي يكون على استعداد دائم للتغطية يوفي عدة شروط ومؤهلات.

[1] فاطمة الزهرة تنيو ، مرجع سبق ذكره ، ص 174.

[2] زهير إحدادن ، مرجع سبق ذكره ، ص 140 .

يعرف المراسل كذلك بأنه: هوالصحفي الذي تعينه المؤسسة الإعلامية سواء كانت جريدة أو إذاعة أو تلفزيون في مكان ما أو مدينة ما ليغطي لها الأحداث الدائرة هناك ويرسلها في الوقت المناسب إلى إدارة تحرير المؤسسة، والصحفي المراسل مطالب بتغطيته للأحداث التي تدور في المكان أو المنطقة التي يتواجد بها ليضمن بذلك تغطية مستمرة أوطرفية الأحداث وإرسالها إلى مؤسسته، والصحفي المراسل قد يعين في أي مكان سواء خارج الوطن أوداخله في الولايات.

ويعرف فيلب فيلار: "هوالاذن والعين لبقية العالم الذي يدور من حوله."

كما يعرف بأنه: "المراسل الجوال الذي ينتقل بين البلدان لإعداد تغطيات إخبارية موسعة كما قد يسمى هذا النوع من المراسلين Firefightor correspondent التي تدل على الملاحظات الساخنة وتغطيتها من مواقع حدوثها ويقسم المراسل الصحفي إلى عدة تصنيفات وحسب معايير فتعد:

-حسب مكان العمل: المراسل الداخلي والمراسل المتجول والمبعوث يتفقون في طبيعة العمل ولكنهم يختلفون في طريقة الأداء في الحيز الجغرافي[1].

-حسب الأجر: تجد المراسل العامل بالقطعة والمراسل الدائم وهناك وكلها أنواع موجودة في الصحافة الجزائرية.

وعرف أحد الدارسين المراسلين بالقول أنه القادر على مواجهة الوقت المحدد والقادر على جمع الأخبار والمعلومات وابتكار أفكار الموضوعات.

كما يعرف المراسلون أنهم أناس يعرفون كيف يحصلون على المعلومات أيا كان مصدرها ومهما كان خفيا أوغامضا.[2]

[1] صالحي دليلة : **الواقع السويسو مهني للمراسل في الجزائر**، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، جامعة حمة لخضر ، الوادي ، العدد 10، مارس 2015، ص 93.

[2] . بوقفة عمر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

المطلب الثاني: المراسل الصحفي في قوانين الإعلام الجزائري

يعتبر القانون الأساسي للصحفيين أحد أهم الحريات العامة في اطار الصحافة، ويمكن الادراك بسهولة أن أغلب المواثيق الدولية قامت بإضفاء قانون أساسي خاص بمهنة الصحفي يجعله يتميز عن القانون للعمل، وذلك من منطلق أن العمل الصحفي هونشاط يقوم على نشر الأخبار والمعلومات ليساهم بصورة مباشرة أوغير مباشرة في صناعة وتكوين الرأي العام، كما أنه نشاط فكري له دورا فعالا في إحداث التغيرات المختلفة في البناء الاجتماعي ككل.

لهذا فمن الطبيعي وحتى تؤدي الصحافة أدوارها المختلفة لابد من وضع وتهيئة قانون للمهنة الصحفية وقانون للصحفي بوجه خاص يحدد ويؤطر ممارسته الصحفية في ظل أهداف استراتيجيات اجتماعية محددة.

وبالنسبة للنظام القانوني للصحفي في الجزائر الذي يحدد مكانة المراسل الصحفي في مختلف التشريعات يتمثل في:

أولا:المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1982

جاء قانون الإعلام 82-01 الصادر بتاريخ 06 فيفري 1982 بعد مرور 20 سنة من استعادة الاستقلال الوطني, وفي وقت أصبحت فيه الصحافة تعاني من جميع أنواع الضغوط في ظل الفراغ القانوني الذي يضمن لها فضاء من النشاط والفاعلية.[1]

وهذا القانون يتكون من 128 مادة موزعة على مدخل يتكون من 49 مادة يحتوي المبادئ العامة، وخمس أبواب تهتم بالتوزيع والنشر، وممارسة المهنة الصحفية، وتوزيع النشريات الدورية والتجول للبيع والإيداعات الخاصة والمسؤولية وحق الرد والأحكام الجزائية إلا أن هذا القانون لم يحدد قانونا أساسيا خاصا بالصحفيين بل جاء لينظم المهنة الصحفية بشكل عام، ذلك أن المادة 33 منه حددت هوية الصحفي المحترف باعتباره كل مستخدم في صحيفة يومية أودورية تابعة للحزب أوالدولة، أوفي هيئة وطنية للأنباء المكتوبة أوالناطقة أوالمصورة، ويكون متفرغا دوما للبحث عن الأنباء وجمعها وانتقائها وتنسيقها واستغلالها وعرضها, ويتخذ من هذا النشاط مهنته الوحيدة والمنتظمة التي يتلقى مقابلها

[1] ثابت مصطفى، حماني إسماعيل: **مداخلة بعنوان المراسل الصحفي الجزائري في مواثيق وتشريعات الاعلام**،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

أجرا، كما اعتبرت المادة 34 من نفس القانون أن المراسل الصحفي محترف يمارس نشاطه سواء داخل التراب الوطني أوخارجه، إذا كان مستوفيا للشروط المنصوص عليها في المادة 33 .

ولعل أهم ما يميز هذا القانون ما يلي:

- تغيير مفهوم الصحفي المهني إلى صحفي محترف.

- وقام هذا القانون بالفصل بين نوعين من الصحفيين، الصحفيون المحترفون الوطنيون الذين يتمتعون بالروح النضالية والشعبية لنظام الحزب الواحد وارتباطه بسيادة الدولة، والمبعوثين الخاصين ومراسلي الصحف الأجنبية، وهوما أغفله الأمر 68-525.

- كما أن المشرع الجزائري هنا لم يحدد شروط ممارسة مهنة الصحفي عدى التوجه السياسي والإيديولوجي للصحفي أوالمراسل[1].

وفي الأخير يمكن الإشارة إلى أن المشرع الجزائري غالبا ما كان يحذوحذوالتشريع الفرنسي في سن القوانين والتشريعات الذي هوالآخر لم يقيد الصحفي بشروط معينة لممارسة مهنة الصحافة لكنه وضع ضوابط

في هذا، والفرق الجلي بين النظام الفرنسي والجزائري في مسألة تنظيم مهنة الصحافة يرجع إلى من يضع ويقترح آليات تنظيم وسن قوانين الصحفي والممارسة الصحفية.

ففي حين نجد أن وضع النصوص الرسمية والتشريعات القانونية في مجال النشاط الإعلامي في الجزائر هي من صنع قرارات واقتراحات المسؤولين في السلطة والنظام السياسي، نجد أن التجربة الفرنسية في ميدان تنظيم مهنة الصحافة ووضع قانون أساسي للصحفيين كانت من اهتمام الصحفيين و المختصين في

المجال الإعلامي بالدرجة الأولى حيث قدم هنري قرميت Guermut الصحفي السابق مشروع قانون خاص بالصحفيين تمت المصادقة عليه وإصداره بتاريخ 29 مارس 1935، أين تم الاعتراف بالصحافة كمهنة فكرية.

[1] ثابت مصطفى، حماني إسماعيل، مرجع سبق ذكره.

ثانيا:المراسل الصحفي في قانون الإعلام 1990:

بعد أكثر من سنة على ظهور الإصلاحات ودستور 23 فيفري1989 وترسيخ فكرة قانون جديد للإعلام يعبر عن متطلبات وطموح رجال الفكر والإعلام وبخاصة الصحفيين، تم إصدار قانون الإعلام رقم 90-07 الذي حمل تطورا مختلفا لقطاع الإعلام بعد تغيير طبيعة النظام السياسي، وفتح الباب أمام الحريات العامة مع تراجع الدولة عن احتكار ميدان إصدارات الصحف، وإبعاد صفات الموظف والمناضل عن الصحفي محاولا بكل ذلك تكريس فكرة الحق في الإعلام الموضوعي.

وبالنسبة للصحفي المحترف في هذا القانون فقد حدد المشرع الجزائري في الباب الثالث في المادة 28 تعريفا له بالقول: الصحفي المحترف هوكل شخص يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها واستغلالها وتقديمها خلال نشاطه الصحفي الذي يتخذه مهنته المنتظمة ومصدرا رئيسا لدخله.

والملاحظ لهذا التعريف يجد أن المشرع الجزائري ربط العمل الصحفي بالعمل أوالجهد الفكري الذي يقوم به الشخص في دورية عامة أوخاصة، وهوبذلك لم يفرق بين اختصاصات العامل في المؤسسة الصحفية سواء أكان عاملا بإدارة التحرير أوالمندوب أوالمراس, أوحتى المصور أوالعامل في الإخراج الصحفي، وعليه

فالمشرع الجزائري لم يحدد صراحة هوية المراسل الصحفي، وترك فراغا قانونيا كبيرا خلق مشاكل كثيرة فيما يخص تأطير مهنة المراسل وتنظيمها ضمن الممارسة الصحفية، خصوصا بعد ظهور الصحافة الخاصة التي لها تصورات تختلف عن التوجه الإعلامي الذي كان سائدا قبل ميلاد قانون الإعلام 1990، حيث توجهت جل تلك الصحف إلى الاهتمام بالإعلام المحلي عن طريق شبكة كبيرة من المراسلين

الصحفيين موزعين على التراب الوطني لتغطية الأخبار المحلية ووضعها أمام عين القارئ، أضف إلى ذلك أن نسبة كبيرة من أولئك المراسلين هم مراسلين بالقطعة من جملة المراسلين المتعاملين مع الصحافة العمومية والخاصة، وهذه الفئة لم تعرف لحد الآن هويتها القانونية [1]

من حيث الاحترافية أوحتى الحقوق الاجتماعية والمادية في كل التشريعات الإعلامية في الجزائر.

[1] ثابت مصطفى، حماني إسماعيل، مرجع سبق ذكره.

وكل هذه الثغرات التي أغفلها المشرع الجزائري سواء ارتبط الأمر بالمراسل الدائم أوالمراسل بالقطعة، وبغياب قاعدة قانونية تنظم ممارسته الصحفية وتضمن له حقوقه وتحدد له واجباته جعلته يعاني من مشاكل على مستوى ممارسته المهنية، وكذا تجاهل المؤسسات الصحفية لدوره واحترافيته واعتباره مجرد متعاونهاوي.[1]

ثالثا: المراسل الصحفي في قانون الإعلام العضوي 2012:

جاء قانون 05/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 لإزالة الغموض الذي مس قطاع الإعلام في العديد من القضايا والتي لم تنص عليها قوانين الإعلام السابقة، لعل أبرزها فتح قطاع السمعي البصري الذي أثار جدلا واسعا في الوسط الإعلامي في الجزائر، والذي ورد في الباب الرابع من القانون الجديد في

المادة 58، على غرار الإقرار بضرورة هذه السلطة التي تعتبر بمثابة المجلس الأعلى للإعلام وظيفتها الوقوف على كل ما يمس العمل الإعلامي.

كما أزال هذا القانون الغموض الذي خلفه القانون السابق حول هوية المراسل الصحفي وأحقيته كصحفي محترف، فبعد أن حدد هذا القانون (05/12) مفهوم الصحفي المحترف في المادة 73 من

الباب السادس الفصل الأول على أنه (يعد صحفيا محترفا في مفهوم هذا القانون العضوي،كل من يتفرغ للبحث عن الأخبار وجمعها وانتقائها ومعالجتها أوتقديم الخبر لدى أولحساب نشرية أودورية أووكالة

أنباء أوخدمة اتصال سمعي بصري أووسيلة إعلام عبر الانترنت ويتخذ من هذا النشاط مهنته المنتظمة مصدرا رئيسا لدخله)[2].

نجد أن المادة 74 أضافت إلى قائمة الصحفيين المحترفين المراسلين الصحفيين واعتبرت أنه (يعد صحفيا محترفا كذلك كل مراسل دائم له علاقة تعاقدية مع جهاز إعلام، طبقا للإجراءات المنصوص عليها في المادة 80 أدناه).

[1] ثابت مصطفى، حماني إسماعيل، نفس المرجع .

[2] صالحي دليلة، مرجع سبق ذكره، ص94 .

لكن يظل هذا القانون محط الأنظار ومثيرا للكثير من الجدل حول مدى صلاحيته وما سيضيفه للممارسة الإعلامية في الجزائر وما يحققه للصحفيين وذلك في نص القوانين والمراسيم إلا أن التطبيق شيء آخر تماما داخل المؤسسات الإعلامية الجزائرية. [1]

المطلب الثالث: أنواع المراسل الصحفي وحقوقه

أولا: أنواع المراسل الصحفي

1- مخبر صحفي

ويسمى المندوب لانتدابه لتغطية حدث معين أو الذي يراسل الوسيلة الإعلامية التي يراسلها من فترة لأخرى حسب وقوع الأحداث والفعاليات والنشاطات في منطقته ويدفع له أجر حسب المادة التي يقدمها أوالمساحة وقد يسمى أحيانا المراسل المحلي. [2]

ويشكل المخبرون الصحفيون الذين يحصلون على الأخبار للصحف ووسائل الإعلام الأخرى القاعدة الأساسية لصناعة الأخبار في العالم ويعتبر ممثلوالصحف والمجلات ووكالات الأنباء ومحطات الإذاعة والتلفزيون والشبكات الذين يجوبون العالم ويعودون بأخبار اليوم والمخبرون هم عيون وآذان الصحافة

وهم عصب مهنة الصحافة الذين يجمعون المعلومات والحقائق ويتأكدون من صحتها ويكتبونها في بعض الأحيان[3].

2- المراسل

وهومن كبار المخبرين الصحفيين وذوي الخبرة وقد يدير مكتبا من المكاتب الصحفية في مدينة كبيرة أوعاصمة والحس الصحفي الذي ينبغي للمراسل أن يتمتع به لا يولد مع المراسل أوكاتب الأخبار دائما هي قدوة يمكن تطويرها من خلال العمل والتجربة.

---

[1] صالحي دليلة، نفس المرجع ، ص94 .

[2] يوسف عوض المشاقبة، **استكمالا لمتطلبات الرسالة للحصول على درجة الماجستير**، قسم الاعلام، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن، ماي 2018،ص 74 .

[3] يوسف عوض المشاقبة، نفس المرجع ، ص 75 .

3- المراسل الخارجي للصحيفة

هو المسؤول عن بيان قيمة الأحداث التي ينقلها إلى صحيفته وعن تفسير هذه الأحداث وإعطاء صورة دقيقة للشخصيات الكبيرة التي تقترن بكل حادثة منها، ومن ثم أصبح لهذا المراسل الخارجي أهمية عظيمة يعرف بها في المسرح الدولي، وهناك ثلاثة أنواع للمراسلين الخارجيين هي:

أولا: المراسل الدائم وهوالذي يمثل الجريدة في إحدى العواصم العالمية المهمة لمدة طويلة.

ثانيا: المراسل المتحرك وهو الذي ترسله الجريدة لتغطية حدث مهم يحدث في مكان ما في العالم وذلك لمدة قصيرة ثم يعود إلى المقر الرئيسي للجريدة عن هذا الحدث.

ثالثا: المراسل المتجول حيث تقوم الجريدة بتخصيص مراسل واحد لتغطية منطقة جغرافية محددة قد تشمل عددا من الدول في الوقت نفسه ويتخذ هذا المراسل لنفسه مقرا رئيسي في مكان يتوسط هذه المنطقة الجغرافية ولكن يعيب هذا النوع من المراسلين أنه قد لا يستطيع في كثير من الأحيان تغطية الأحداث المفاجئة في الدول التي يقوم بتغطيتها.[1]

ثانيا: حقوق المراسل الصحفي:

الحق في التأمين والضمان الاجتماعي:

قد أقر المشرع الجزائري في قانون 05/12 هذا الحق في المادة 90 "يجب على الهيئة المستخدمة اكتتاب تأمين خاص على حياة كل صحفي، يرسل إلى مناطق الحرب أوالتمرد أوالمناطق التي تشهد أوبئة [2]

أوكوارث طبيعية، أو أي منطقة أخرى تعرض حياته للخطر". في حين أن المادة 91 قد أعطت الحق للصحفي في رفض القيام بالمهنة في حال لم يتمتع بحقه المنصوص عليه في المادة 90, ولا يمثل رفضه خطأ مهنيا ولا يعاقب عليه.

[1] يوسف عوض المشاقبة، مرجع سبق ذكره ، ص 75 .

[2] الأستاذة دليلة صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 95 .

وهوما نص عليه أيضا المرسوم التنفيذي رقم 14/8 المؤرخ 10 ماي 2008 المكلف بتحديد النظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين في المادة 5 أنه يحق للصحفي الاستفادة من عقد تأمين تكميلي يغطي مجمل المخاطر الاستثنائية التي قد يتعرض لها في إطار ممارسة أنشطته المهنية في حالة وجوده بمناطق النزاعات والثورات أو المخاطر الكبرى من جهاز الصحافة المستخدمة، لا يعفى من عقد التأمين هذا بأي حال من الأحوال، جهاز الصحافة المستخدمة من الالتزامات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المكلفين بحوادث العمل والأمراض المهنية.

الأجر:

يعتبر الأجر أهم حق مادي يترتب على إبرام علاقة العمل، وهوما يجعل العامل تابع تبعية اقتصادية لصاحب العمل (المؤسسة المستخدمة) وفي هذا نجد أن المشرع الجزائري لم يتطرق لا في قانون 07/90 ولا حتى في القانون الجديد 05/12 إلى تحديد الأجر الخاص بالصحفيين ولم يعط له صبغة محددة، بل ترك هذا العنصر للاتفاقية الجماعية لتضع مقاييس الأجور.

البطاقة المهنية:

تعتبر البطاقة المهنية هوية الصحفي المحترف، وأهم شرط ضروري للمطالبة بحقوقه وحصوله على امتيازات. أما المشرع الجزائري فقد نص على حق الصحفي في الحصول على بطاقة تعريف مهنية في المادة 76 من القانون العضوي 05/12 (تثبت صفة الصحفي المحترف بموجب بطاقة وطنية للصحفي المحترف، تصدرها لجنة تحدد تشكيلها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم) وهوما أشار إليه أيضا المرسوم التنفيذي رقم 8/140 المؤرخ 10 ماي 2008 المعلق بتحديد النظام النوعي لعلاقات العمل المتعلقة بالصحفيين في المادة 5 منه (يحق الصحفي الحصول على بطاقة تعريف مهنية خاصة بالصحفي الدائم والتي يحدد شكلها وشروط تسليمها عن طريق التنظيم).[1]

المبحث الثالث: النتائج المترتبة عن الممارسة الإعلامية للمراسل الصحفي

للحديث عن النتائج المترتبة عن الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين، كان لنا شرف حضور ندوة علمية أقيمت بكلية العلوم الإجتماعية والإنسانية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة تحت عنوان:

[1] الأستاذة دليلة صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 95 .

الممارسة الإعلامية في الصحافة المكتوبة والإذاعة المسموعة من تنظيم قسم علوم الإعلام الإتصال بجامعة غرداية بتاريخ: 05 ماي 2019. الندوة التي تميزت بحضور مجموعة من المراسلين الصحافيين بولاية غرداية وكانت فرصة لمعرفة واقع الممارسة الإعلامية لهاته الفئة من الإعلاميين والوقوف على انشغالاتهم ومعاناتهم مع مهنة المتاعب ، حيث تدخل الصحفي[1]: بابا عمر تيازيط عبد الرحمان مراسل قناة الشروق الخاصة عن واقع الممارسة الإعلامية للصحفيين بالجزائر وفي مقدتهم المراسلين الذين يواجهون حسبه

مشاكل حقيقية تأتي في مقدمتها المشاكل ذات الطبيعة المادية المتمثلة أساسا في تدني الرواتب، وغياب الحماية الاجتماعية، والحرمان من السكن وغيرها، ثم تأتي المشاكل ذات الطابع المهني، وأخيرا المشاكل المرتبطة بالتكوين ومستوى التأطير والابتعاد عن أخلاقيات المهنة، وعدم توفر مصادر المعلومة. حيث أضاف بأن الصحفي الجزائري غير مستقر ماديا، وهوفي وضعية هشة في هذا الجانب، وذلك ما يفسر انحراف البعض من الصحفيين نحوالرشوة والفساد، فالصحفيون الأكفاء النزهاء يعدون على أصابع اليد الواحدة."

ومن اكبر المشاكل الحقيقية أيضا غياب نقابة تمثيلية قوية للصحفيين، فضلا عن وجود ما أسماه "صحافة نضال" بالمعنى السلبي وهذا في الحقيقة أمر يدخل ضمن خانة أخلاقيات المهنة، وفي هذا الجانب

حدث ولا حرج إلى درجة وصل الأمر فيها بالوصاية إلى المبادرة بفرض قانون لأخلاقيات المهنة بعيدا عن الصحفيين.

ومن المشاكل الأخرى كذلك نقص التأمين الاجتماعي، وتدني الراتب إلى الحد الذي يجعل من الصحفي في بعض الأحيان يستحي من القول أنه صحفي، وهوما يفسر مغادرة الصحفي لهذه المهنة عند أول فرصة تتاح له في قطاعات أخرى، فالصحفي ملزم بإقتناء العتاد بنفسه من: كاميرا وميكروفون وحواسيب.... إلخ، وفي نفس الإطار تحدث عبد الرحمان عن مشاكل مادية أخرى مثل

[1] عبد الرحمان بابا عمر تيازيط : **مداخلة الممارسة الإعلامية في الصحافة المكتوبة و الإذاعة المسموعة** ، ندوة علمية ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة غرداية ،2019/05/05 .

المقرات غير اللائقة للكثير من المؤسسات الإعلامية عندما تساءل" هل يمكن أن تكون شقة من ثلاث أو أربع غرف مقرا لجريدة محترمة، في الوقت الذي تتطلب فيه هذه المهنة التركيز وتوفير أجواء الراحة"، فضلا عن عدم توفر وسائل العمل في بعض المؤسسات مثل التداول على كمبيوتر واحد بين أكثر من صحفي، وغياب الانترنيت من الجيل الثالث مثلا، وعدم توفير وسائل عمل أخرى، وتبقى صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومة من المصاعب التي يعاني منها نساء ورجال الإعلام عندنا أيضا حسب ذات المتحدث.

وفي مداخلته ركز الصحفي[1]: بورقعة صلاح الدين، مراسل قناة دزاير نيوز على أن المشكل الكبير يتمثل في تكوين الصحفيين، حيث أنه لاحظ في الوقت الحالي انحطاطا في المستوى بشكل كبير عند صحفيي

الجيل الجديد، والسبب لا يعود للصحفيين أنفسهم إنما يرجع للتكوين في الجامعات، وهذا لا يخص قطاع الصحافة وحده بل جميع الميادين، وهوبرأيه مشكل عويص تواجهه الصحافة اليوم."

أما ما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الصحفيون فتتمثل أساسا في تدني الرواتب وهي من مسؤولية الصحفيين والناشرين على السواء، وتبقى من اكبر المشاكل التي تعترض عمل الصحفيين عندنا

– يضيف – غياب نقابة قوية لا تخضع للضغوط الخارجية كما هي الحال في الوقت، وهنا لابد أن لا يغيب عن أذهاننا أن الناشر تاجر قبل كل شيء وهولا يريد أن يدفع أكثر للصحفيين.

وتحدث أيضا عن مشكل كبير وعويص آخر هوصعوبة الوصول إلى المعلومة، وهنا يتذكر انه في سنة 1995 وقع الرئيس السابق اليمين زروال مرسوما يسهل على الصحفيين الوصول إلى المعلومة لكن

[1]صلاح الدين بورقعة :**مداخلة الممارسة الإعلامية في الصحافة المكتوبة و الإذاعة المسموعة** ، ندوة علمية ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة غرداية ،2019/05/05 .

تطبيقه كان شيئا آخر تماما، وفي الأخير يرى أن الصحافة اليوم أصبحت سلاحا لتغليط الرأي العام بين يدي البعض، داعيا إلى أن يتكفل الصحفي بنفسه وبمشاكله من خلال المبادرة بإنشاء نقابة قوية.

ويمكن حصر أهم النتائج المترتبة عن الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين في عهد التعددية الإعلامية انطلاقا من قانوني الإعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014 في جملة من النقاط وهي:

1- غياب نصوص قانونية:

*نصت قوانين الإعلام الجزائرية على مفهوم المراسل الصحفي سواء بشكل مباشر أوضمني، كما أنها نصت على أن كل المواد الواردة فيها تطبق عليها سواء من حقوق أوواجبات لكن هذه الحقوق ظلت حبرا على ورق تتهاون الكثير من الصحف في التقيد بها، إضافة إلى أن الصحف الجزائرية لا تعتمد [1] مصطلح المراسل الدائم وغير دائم فهي تعتبر كل متعاقد معها مراسل أما البقية فهم صحفيون عاديون.

*يعاني المراسل من ضغوط مهنية وإدارية تتمثل في طبيعة علاقته بالمؤسسة التي يعمل بها والتي تجعل موقعه غير واضح، وذلك من ناحية) عقدالعمل، البطاقة الصحفية، التكوين، تجاهل قناعاته(إلى جانب الضغوط التي تواجهه في الميدان والتي تعيق عمله وتقلل من قيمته خاصة مع مصادر المعلومات العمومية.

* لم تتوقف الظروف المهنية عند حد الممارسة المهنية فقط، بل تخطتها إلى الحياة الإجتماعية للمراسل والذي أصبح أقل شأنا من أبسط عامل، حيث يتقاضى أجرا لا يناسب وضعه ولا يكفل له حياة كريمة، إضافة إلى إفتقاره للضمان الإجتماعي، وتحمله لتكاليف عمله بمفرده وهومايشكل عبأ عليه خاصة المتزوجين وأصحاب الأسر، لذلك قررالعديد منهم التخلي عن وظيفته والتوجه لعمل يضمن لهم حياة أفضل، أوالعمل في أكثر من مؤسسة مع العلم أن ذلك مخالف للقانون.

[1] دليلة صالحي، مرجع سبق ذكره، ص98 .

*يعاني أغلب المراسلين الصحفيين من عدمم رضاهم عن الواقع الذي يعيشونه في ظل مهنتهم، سواء من الناحية الميدانية أو الإدارية (علاقتهم مع المؤسسة الصحفية) أوإجتماعيا، لذلك قرر جزء كبير منهم عدم متابعة مشوار الصحافة والبحث عن عمل آخر يضمن لهم كرامتهم ويلبي لهم احتياجاتهم التي افتقدوها في هذا المجال[1] .

2- العوائق الإقتصادية

من دون تأمين ولا سكن:

كثيرا ما يتداول على ألسنة الناس أن بإمكان الصحفي تحسين وضعه الإجتماعي بفضل شبكة العلاقات التي تتيحها له مهنته، إذ يتعامل مع مسؤولين وممثلي هيئات حكومية وإدارية، والإنتفاع من وظيفته وإن بحدود ما يسمح به القانون، بالإستفادة مثلا من سكن بما أنه حق مكفول لكل مواطن جزائري تتوفر فيه الشروط القانونية للإستفادة، كما أن الصحفي والمراسل الصحفي بإمكانه توسيع شبكة علاقاته مع السلطات المحلية بما يسمح له بحل مشكلاته.. وهذا ما يراه الناس الذين يميل الكثير منهم إلى التحدث للصحفيين لإيصال مشاكلهم للسلطات.

غير أنه في الواقع، الكثير من الصحفيين يعيشون وسط حالات إجتماعية قاسية، ما كشفته قصة نادية بوخلاط التي اشتغلت بالصحافة المكتوبة لمدة 15 سنة كاملة وهي تحتج أمام مقر هيئة وزارة العمل، فهي إلتحقت بجريدة " صوت الغرب"، المحلية التي تنشط بولاية وهران عاصمة الغرب الجزائري عام 2002 وكان راتبها الشهري 4000 دينار، وهومبلغ لا يصل إلى مستوى الأجر القاعدي الذي حددته الحكومة للعمال ب18 ألف دينار.

وتضيف الصحفية أنها حرمت من السكن ولم تستفد من أي تأمين اجتماعي ومهني.

ويحدث هذا في الوقت الذي تلوم فيه الحكومة الصحفيين على تأخرهم في تسوية أوضاعهم فقد طالب الوزير الأول الصحفيين بالإسراع في تنصيب سلطة ضبط الصحافة المكتوبة التي تمثلهم وتنقل انشغالاتهم المتعددة إلى الوصاية والهيئات ذات الصلة ..

[1] دليلة صالحي، مرجع سبق ذكره، ص98 .

تراجع الإعلانات:

وأمام حالة " التقشف" التي تعيشها الجزائر وتنتهجها الحكومة، يقول وزير الإتصال إن الإعلانات الرسمية الموجهة للصحافة المكتوبة، العمومية والخاصة قد تقلص بنسبة تفوق 50 في المئة. وهذا يعني أن الكثير من الصحف المكتوبة بالجزائر ستواجه سنوات صعبة، وحصة الإعلان الرسمي كانت تضمن إلى حد معقول تسديد أجور الصحفيين والمتعاونين على ضعفها.

ويشير الأمر كذلك إلى أن يد الحكومة قد ترتفع عن رعاية الصحافة المكتوبة العمومية.

وتتناقل بعض الأوساط الصحافية العاملة في قطاع السمعي البصري أخبارا عن إقدام مؤسستي التلفزيون والإذاعة على تقليص بعض الميزانيات التي كانت موجهة في سنوات مضت لنفقات ثانوية، كمستحقات تكليف بمهمة، ورواتب المتعاونين مع الإذاعة والتلفزيون كمنتجي برامج.. وهذا في وقت أقر قانون المالية الجديد لعام 2017 ضرائب جديدة على المواطنين. [1]

الجوانب السياسية والقضائية:

تعد القيود السياسية احدى أشهر القيود التي تعاني منها وسائل الإعلام والتي حازت على اهتمام المنظمات الدولية وجاءت في أهم بنود ومواثيق حرية الإعلام.

إن النقد السياسي الذي يمارسه المراسلون الصحفيون في مقالاتهماوتقاريرهم التي يعلقون فيها على أعمال ومواقف المسؤولين السياسيين في الشأن العام، لا يتقبله المسؤولون السياسيون ويعتبرونه سلوكا عدائيا

بحيث أن مفهوم النقد السياسي عندهم، يجب أن يبقى ضمن الحد المسموح به من قبلهم وفي حال تجاوز هذا الحد فعندئذ تلاحق الصحيفة أمام القضاء ويتعرض المسؤولون عما نشر فيها للعقوبة بناءا

على دعاوي الحق العام أودعاوي الحق للشخص المقدمة من المسؤولين السياسيين، الدولة وهذه الحدود تتسع وتضيق وفقا لمدى تطبيق الديموقراطية في هذا النظام.

الجانب الإجتماعي والمهني:

[1] محمد مرواني، **المراسلون في الصحافة الجزائرية ومنحة العار**، (د.م.ط) ، (د.م.ا)، 2016/11/06.

تعتبر منظومة القيم الأسرية السائدة في المجتمع والمتأصلة فيه عائقا إضافيا ضد حرية التعبير وإيمان المجتمع بأهمياتها وتساعد تلك المنظومة في دعم الدكتاتورية الفردية وإدانة الآراء المستقلة وقتل روح المبادرة الفردية والإهتمام بالجماعة على حساب الفرد وما يترتب على ذلك كله من عدم السماح ببناء

شخصية الفرد المستقبل داخل الأسرة وقبول آراءه وتشجيعه على إبدائها كما تدمر أفكار مثل ضرورة توحيد الرأي داخل الأسرة قبول الحق في الإختلاف واعتباره عملا مذموما لشخصية الفرد وتجعله أقل

ميلا لإبداء رأيه بحرية ويرغب دائما في الإختيار وراء الآخرين واتباع دون مناقشة باعتبار الأسرة أبوة بطبيعتها فالأب هوالرئيس الأعلى للأسرة وله بهذا الوصف السلطة المطلقة[1].

وفي حال تنامي الشعور بالانتماء الضيق على حساب الانتماء للوطن إلى الواجهة انقسام اجتماعي كبير في الجزائر حيث تجسدت فكرة تهميش الدولة لبعض المناطق وتدعيم فكرة الخصوصية القبائلية التي تجسدت في انتفاضة 01 أفريل 2001 مما أعاد إلى الأذهان صراع الهويات داخل الدولة الجزائرية[2].

[1] سعيدة بلحيري، **معوقات حرية الصحافة من وجهة نظر الصحفيين الجزائريين دراسة ميدانية لعينة من الصحفيين بمدينة أم البواقي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص صحافة و اعلام الكتروني، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017، ص 57-58 .

[2] سعيدة بلحيري، نفس المرجع، ص 59 .

خلاصة:

المراسل الصحفي اليوم هو الشريان الحقيقي، وهوصحفي ميداني لأي مؤسسة إعلامية، لأنه على دراية بما يحدث في منطقته، ينقل انشغالات المواطنين وينتظر الرد من طرف الإدارة المخولة لذلك، كما يعمل بمؤسسات إعلامية من دون تأمينات ولا عقود ولا راتب، ومن الطبيعي أن تؤثر هذه العوامل على مردوده لأن مهنة الصحافة شاقة ومتعبة للغاية. رغم أن العديد من المؤسسات الإعلامية باتت تعتمد على مراسلين غير مؤهلين لأنها تحتاج فقط المعلومة، خاصة وأن اغلبهم يعمل دون مقابل، فالجرائد مثلا تستفيد من المعلومة وتعيد صياغتها، وبعض المراسلين همهم الوحيد الشهرة، ولذلك يجب إعادة النظر في تأهيل وتكوين المراسلين قبل التحاقهم بمختلف مجالات الإعلام،كما يجب على كل الأطياف الإعلامية التي ينتمي لها هؤلاء المراسلون أن تعيد النظر في أوضاعهم خاصة المهنية والمتعلقة أساسا بالراتب والتأمين .

الإطار التطبيقي للدراسة

الفصل الرابع: واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية في عهد التعددية الإعلامية (2012-2018)

1- تمهيد

2-عرض وتحليل بيانات إستبيان الدراسة

3- النتائج الأولية للدراسة

4- النتائج العامة للدراسة

1- تمهيد:

لقد تمحورت دراستنا الميدانية حول المراسلين الصحفيين بولاية غرداية، حيث حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا فقد بلغ عددهم 26 مراسل صحفي باختلاف مؤسساتهم الإعلامية ونوع الوسيلة، هذا العدد تحصلنا عليه من خلال المراسلين انفسهم وهذا في غياب أية إحصائيات رسمية. قمنا بتوزيع 26 إستبان على أفراد الدراسة غير اننا تمكنا من استرجاع 20 استبيان. والـ 06 المتبقية رفض أصحابها الجواب عليها لأسباب تبقى مجهولة ومبهة، والتي جعلتنا في حيرة من أمرهم و لم نجد تفسير منطقي لرفضهم. وأمام هذه الوضعية كان لزاما علينا التعامل مع الفئة التي ردت على الاستبيان والتي نشكرها على ذلك.

2- عرض وتحليل بيانات استبيان الدراسة

الجدول رقم 01: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية %
الذكور	20	%100
الإناث	00	%00
المجموع	20	%100

يتضح من خلال الجدول أن عدد المبحوثين الذكور هو 20 مفردة أي بنسبة 100 % بينما لا نجد ولا مفردة من العينة من جنس الإناث، وقد يرجع هذا إلى طبيعة العمل والصعوبات المهنية كمراسل صحفي و التي تؤثر على الإناث أكثر من الذكور، بالإضافة إلى الظروف المهنية والشخصية التي تقف عائقا أمام هذه الفئة خاصة فيما يتعلق بالمسافات البعيدة وكثرة التنقلات نظرا لشساعة الولاية لوجود بلديات بعيدة عن عاصمة الولاية ، و لكون ولاية غرداية معروفة بأنها منطقة محافظة فيتعذر على العنصر النسوي تقلد مثل هذه الوظائف على عكس ما نجده في العديد من الولايات في وطننا وجود مراسلات صحفيات.

الجدول رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية %
بكالوريا	05	%25
ليسانس	10	%50
ماستر	05	%25
ماجيستير	00	%00
دكتوراه	00	%00
المجموع	20	%100

نلاحظ من هذا الجدول أن فئة المتحصلين على شهادة البكالوريا يبلغ عددها 5 مفردات بسنبة 25% بينما فئة المتحصلين على ليسانس يبلغ عددها 10 مفردات بنسبة 50% في حين فئة الحاملين لشهادة ماستر فعددهم 05 مفرادت بنسبة 25%. بينما لا نجد ولا مفردة من فئة حاملي شهادة الماجيستير أوالدكتوراه. ونستنتج من خلال هذه النسب أن أغلب المبحوثين يملكون مستوى جامعي يسمح لهم بممارسة مهنة الصحافة عن طريق الشهادة المتحصل عليها على الأقل ليسانس. كما نلاحظ وجود مفردات من فئة البكالوريا تمكنوا من الحصول على منصب عمل كمراسل صحفي دون امتلاكهم لشهادة تعليمية.

الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد سنوات العمل

عدد سنوات العمل	التكرارات	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	18	%90
من 6 إلى 10 سنوات	02	%10
أكثر من 10 سنوات	00	%00
المجموع	20	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن فئة أقل من 5 سنوات خبرة مهنية تمثل 18 مفردة أي بنسبة 90% بينما نجد في فئة من 6 إلى 10 سنوات مفردتين بنسبة 10%، بينما لا نجد ولا مفردة من فئة أكثر من

10 سنوات. ونستنتج من هذه النسب أن أغلب المراسلين الصحفيين في ولاية غرداية هم حديثو العهد في هذا القطاع وخبرتهم ليست بالكبيرة ، و نرجع ذلك إلى الانفتاح الذي شهدها قطاع الإعلام و الذي سمح بظهور عدة مؤسسات إعلامية خاصة السمعية البصرية أغلبها خاصة ، قامت هذه الأخيرة بتوظيف مراسلين صحفيين لها حيث كان في السابق محصورا فقط في الصحافة المكتوبة .

الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية %
مراسل لصحيفة ورقية	08	%40
مراسل قناة	08	%40
مراسل لصحيفة إلكترونية	04	%20
متعاقد مع مؤسسة إعلامية	00	%00
المجموع	20	%100

من خلال ما جاء في الجدول أعلاه يتضح لنا أن فئة مراسل لصحيفة ورقية تمثل 08 مفردات أي بنسبة 40%، بينما فئة مراسل قناة فهي ممثلة كذلك بـ: 08 مفردات بنسبة 40% في حين فئة مراسل لصحيفة إلكترونية فنجد فيها 04 مفردات أي بنسبة 20 %، في حين لا نجد ولا مفردة متعاقدة مع مؤسسة إعلامية. و يتضح لنا من هذه النتائج أن أغلب مفردات العينة تعمل كمراسلين لصحف ورقية (جريدة) أوكمراسلين للقنوات وهناك فئة تعمل كمراسلين لصحف إلكترونية ويمكن تفسير هذه النسبة لكون الصحافة الإلكترونية حيدثة العهد في بلادنا خاصة من ناحية التقنين ، لذلك فعددهم قليل ، أما بالنسبة لمراسلي القنوات فإنه و بداية بفتح قطاع السمعي البصري سنة 2014 ساهم في إنشاء عدة قنوات تلفزيونية خاصة الأمر الذي أدى إلى ظهور و ارتفاع عدد مراسلي هذه القنوات . و بالنسبة للصحافة المكتوبة (الصحف الورقية) و التي تعود حريتها إلى سنوات التسعينيات و أغلب المراسلين كانوا و لازالوا في هذا النوع الإعلامي .

الجدول رقم 05: طبيعة المؤسسة التي يعمل بها أفراد عينة الدراسة

طبيعة المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية %
جريدة	08	%40
إذاعة	00	%00
تلفزيون	08	%40
جريدة إلكترونية	04	%20
المجموع	20	%100

من خلال الجدول أعلاه نجد بأن 08 مفردات يعملون في الجرائد أي بنسبة 40%، وهونفس العدد والنسبة في فئة التلفزيون أي 08 مفردات بنسبة 40% في حين هناك 04 مفردات بنسبة

20% من فئة الجريدة الإلكترونية، ولا نجد ولا مفردة من فئة الإذاعة. ويتضح لنا من هذه النتائج أنها تتوافق ونتائج الجدول رقم: 04، مع الملاحظة أن كل مفردات العينة من وظيفة مراسل قناة يعملون في قنوات تلفزيونية فقط في غياب مفردات من القنوات الإذاعية ، و هذا لظهور العديد من القنوات التلفزيونية الخاصة بينما الإذاعة فأغلب الصحفيين يعملون في إذاعة غرداية المحلية ليس كمراسلين لكونها تابعة للإذاعة الوطنية .

الجدول رقم 06: الصفة القانونية للمؤسسة التي يعمل بها أفراد عينة الدراسة

الصفة القانونية	التكرارات	النسبة المئوية %
حكومية	00	%00
خاصة	20	%100
المجموع	20	%100

نلا حظ من الجدول أعلاه عدم وجود ولا مبحوث يعمل في مؤسسة حكومية، بينما يتبين لنا أن عدد 20 مفردة من المبحوثين يعملون في مؤسسات خاصة أي بنسبة 100%. ونستنتج من هذه النسب الغياب التام لمراسلين صحفيين يعملون في القطاع العمومي بولاية غرداية، فأغلبهم يعملون بالإذاعة المحلية كصحفيين محليين ، في حين أنه في المجال السمعي البصري و نظرا لوجود محطة ورقلة الجهوية ،

فهي التي تقوم بالتغطية الإعلامية لمختلف الأحداث و التظاهرات و نقل مختلف الأخبار عن طريق طاقمها الصحفي ، و بالنسبة للصحافة المكتوبة الحكومية فإن ظروفها المادية لا تسمح لها بتوظيف مراسلين صحفيين . لذلك نجد بأن كل المراسلين المبحوثين في ولاية غرداية تابعون لمؤسسات خاصة .

الجدول رقم 07: الأطر والقوانين التي تحظى باهتمام أكبر من قبل المؤسسة التي يعمل بها أفراد عينة الدراسة

الأطر والقوانين	التكرارات	النسبة المئوية %
قوانين الإعلام	02	%05.26
النظام الداخلي للمؤسسة	15	%39.48
أخلاقيات المهنة	08	%21.05
توجيهات رئيس التحرير ومدير المؤسسة	13	%34.21
أخرى	00	%00
المجموع	38	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الأطر والقوانين التي تحظى باهتمام أكبر المؤسسة الإعلامية التي يعمل فيها المبحوثين كالآتي: الذين يعتمدون عى قوانين الإعلام نجد مفردتين بنسبة 05.26% وبالنسبة للنظام الداخلي للمؤسسة فنجد 15 مفردة بنسبة 39.48%، أما أخلاقيات المهنة فهناك 08

مفردات أي بنسبة 21.05% في حين أن توجيهات رئيس التحرير ومدير المؤسسة فنجد 13 مفردة بنسبة 34.21%. في حين لا نجد أطرا أخرى قدمها المبحوثين. ونستنتج من هذه الاحصائيات أن المؤسسات التي يعمل بها المبحوثين تعتمد بنسبة كبيرة على نظامها الداخلي الخاص بها وكذا على توجيهات ملاك المؤسسة أو رؤساء التحرير بنسبة إجمالية: 73.69%، و هنا يمكن إسقاط هذه النتائج على نظرية حارس البوابة و التي تناولت تأثير حراس البوابة و هم رؤساء التحرير وهذا ما يظهر جليا في هذه النتائج ، وبالعكس من ذلك فهناك إهمال في الاعتماد على الأطر القانونية للإعلام من قوانين وأخلاقيات المهنة.

الجدول رقم 08: إطلاع أفراد عينة الدراسة على قانون الإعلام 2012

الإجابة	نعم		لا	المجموع
التكرار	18		02	20
النسبة المئوية %	%90		%10	%100
الرأي	التكرار	النسبة المئوية		
واضح وثري	04	%16.67		
مقيد لحرية الإعلام	08	%33.33		
غامض ومبهم	02	%08.33		
يحتوي على نقائص	10	41.67%		
أخرى	00	%00		
المجموع	24	%100		

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 18 مفردة من المبحوثين على إطلاع بقانون الإعلام 2012 أي بنسبة 90% في حين هناك مفردتين بنسبة 10% لم تتطلع على القانون.ويمكن تفسيره بالمستوى التعليمي لهاتين المفردتين رغم أنه ليس بسبب. كما نلاحظ أن الفئة المطلعة على قانون الإعلام 2012 ترى بأه واضح وثري بـ 04 تكرارات أي بنسبة 16.67%،في حين نجد 08 تكرارات تراه مقيدا لحرية الإعلام بنسبة 33.33%، بينما يراه البعض غامضا ومبهم تكرارين بنسبة 08.33%، وهناك 10 تكرارت تراه بأن قانون الإعلام يحتوي على نقائص أي بنسبة 41.67%. وما نستنتجه من هذه الأرقام أن أغلب المبحوثين مطلعين على قانون الإعلام 2012 و أغلبيتهم غير مقتنعين بهذا القانون لكونه مقيد لحرية الإعلام وغامض ويحتوي على نقائص.

الجدول رقم 09: رأي أفراد عينة الدراسة في إلغاء عقوبة السجن على الصحفيين

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	19	%95
لا	01	%05
المجموع	20	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 19 مفردة من المبحوثين موافقون على إلغاء عقوبة السجن أي بنسبة 90% بينما مفردة واحدة غير موافقة على إلغائها بنسبة 10%.ويفسر هذا حسب المراسلين بأن هذا الإجراء يساعد على الممارسة الإعلامية الحرة دون ضغوطات ولا قيود أوخوف كما يمكن لهم التطرق إلى مختلف المواضيع و المجالات خاصة الحساسة منها .

الجدول رقم 10: كيفية إلتحاق أفراد عينة الدراسة بالمؤسسة الإعلامية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
على أساس الشهادة	12	%60
على أساس المسابقة	00	%00
عن طريق الوساطة	08	40%
أخرى	00	%00
المجموع	20	%100

من الجدول أعلاه نجد بأن هناك 12 مفردة التحقت بالمؤسسة الإعلامية التي يعملون بها على أساس الشهادة بنسبة 60% في حين 08 مفردات التحقت عن طريق الوساطة بنسبة 40% في حين لا نجد ولامفردة التحقت على أساس المسابقة أوبطرق أخرى. وما نستنتجه أن عدد معتبر من المراسلين تمكنوا من الحصول على منصب عمل بالتعليم الذين تلقونه والشهادة التي تحصلوا عليها ما بين ليسانس أو ماستر وهناك فئة هامة التحقت بالمؤسسة الإعلامية عن طريق الوساطة .

الجدول رقم 11: دوافع ممارسة أفراد عينة الدراسة لمهنة الإعلام

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
حب المهنة	10	%50
المقابل المادي	00	%00
اكتساب الشهرة	07	%35
تعزيز شبكة العلاقات مع الشخصيات المهمة	03	%15
أخرى	00	%00
المجموع	20	%100

يتبين لنا من الجدول أن 10 مفرادت من المبحوثين دافعها في ممارسة مهنة الإعلام هوحب المهنة أي بنسبة 50%، بينما 07 مفردات دافعها هواكتساب الشهرة بنسبة 35% في حين 03 مفردات دافعها هوتعزيز شبكة علاقاتها مع الشخصيات المهمة بنسبة 15%، كما لا نجد أية مفردة دافعها المقابل المادي أوأية دوافع أخرى. وما نستنتجه أن دافع أفراد العينة إما هو حبا للمهنة أو لأغراض غير مهنية كاكتساب الشهرة وتعزيز شبكة العلاقات في حين أن المقابل المادي لا بشكل دافعا لدى المبحوثين لعلمهم بالمعاناة المادية للصحفيين في هذا المجال.

الجدول رقم 12: مصادر الخبر (المعلومات) الأكثر اعتمادا من قبل أفراد عينة الدراسة في عملهم الإعلامي بالترتيب حسب درجة الإعتماد

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
مصادر رسمية	02	%10
مصادر خاصة	16	%80
شهود عيان	01	%05
مواقع التواصل الإجتماعي	01	%05
أخرى	00	%00
المجموع	20	%100

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادر الخاصة للمراسلين هي الأكثر اعتمادا من قبل أفراد العينة في عملهم الإعلامي بـ 16 مفردة اي بنسبة 80% تليها المصادر الرسمية بمفردتين أي بنسبة 20% ثم شهود العيان ومواقع التواصل الإجتماعي بمفردة واحدة لكل منهما أي بنسبة: 05%. ومن هذا نستنتج أن أغلب أفراد العينة لديه مصادره الخاصة والتي لا يكشف عنها ، و يمكن تفسير ذلك في رغبة المراسلين و طموحهم في السبق الصحفي لذلك يعتمدون على مصار خاصة تمنحهم المعلومة و تخصهم بالأولوية . مع ملاحظة مهمة وهي عدم اعتماد المبحوثين على المصادر الرسمية وهذا يشكل علامة استفهام كبيرة ، لكون المصادر الرسمية هي المصادر الأكثر ثقة . و طبعا هذا مرتبط كذلك بنوعية المواضيع و الأخبار التي يقدمه المراسل الصحفي لأن العديد من المعلومات لا يتم التصريح بها إلا من الجهات الرسمية كالإدارة المحلية .

الجدول رقم 13: صعوبة وصول أفراد عينة الدراسة إلى مصادر المعلومات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	09	%45
لا	11	%55
المجموع	20	%100

من الجدول أعلاه نلاحظ وجود 09 مفرادات بنسبة 45% تجد صعوبة في الوصول إلى مصادر المعلومات بينما هناك 11 مفردة بنسبة 55% لا تجد صعوبة في ذلك. حيث يفسر وجود صعوبة في الوصول إلى مصادر المعلومات لكون المراسلين جدد في هذا المجال بينما الفئة الثانية ممن يمتلكون خبرة نوعا ما تسهل لهم من مهامهم.

الجدول رقم 14: الضغوطات والعراقيل التي تواجه أفراد عينة الدراسة أثناء تأدية المهنة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ضغوطات إدارية	06	%17.15
ظروف مادية	18	%51.45
احتكار مصار الخبر	09	%25.70
عدم الالتزام بقانون الإعلام	02	%05.70
أخرى	00	%00
المجموع	35	%100

من الجدول أعلاه والذي يبين الضغوطات والعراقيل التي تواجه المبحوثين أثناء تأدية مهامهم نجد الضغوط الإدارية بـ: 06 تكرارات أي بنسبة 17.15%، والظروف المادية بـ 18 تكرار بنسبة 51.45%، في حين أن احتكار مصادر الخبر بـ 09 تكرارات أي بنسبة: 25.70%، بينما عدم الإلتزام بقانون الإعلام بتكرارين بنسبة 05.70%، من دون تسجيل عوائق أخرى. ونستنتج من هذا أن الظروف المادية هي أهم عائق يواجه المراسلين الصحفيين إذ أن معظم المبحوثين قد أشاروا إلى ذلك وهذا هوالواقع الذي يعيشونه معظم المراسلين في مختلف المناطق. كما أن احتكار مصادر المعلومات يعد عائق مهم وهذا ما نفسره بكون معظم أفراد العينة لا يملكون الخبرة الكبيرة والتي تساعدهم على تجاوز هذا المشكل.

الجدول رقم 15: تعرض أفراد عينة الدراسة لمضايقات أثناء عملهم الميداني

الإجابة	نعم		لا	المجموع
التكرار	11		09	20
النسبة المئوية %	%55		%45	%100
نوع المضايقات	التكرار	النسبة المئوية		
الاستغلال	00	%00		
التحرش اللفظي	11	%55		
التعنيف الجسدي	04	%20		
التهديد من جهات مجهولة	01	%05		
التهميش والعنصرية	04	%20		
أخرى	00	%00		
المجموع	20	%100		

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 11 مفردة تعرضوا إلى مضايقات أثناء تأديتهم لمهنتهم أي بنسبة 55%، بينما 09 مفردات بنسبة 45% لم يتعرضوا لأية مضايقات. ومن انواع المضايقات التي تعرض لها الفئة التي أجبت بنعم، نجد التحرش اللفظي بـ 11 تكرار أي بنسبة 55%، والتعنيف الجسدي 04 تكرارات بنسبة 05%، والتهديد من طرف جهات مجهولة تكرار واحد بنسبة 05%، وكذا التهميش والعنصرية 04 تكرارات بنسبة: 20%. نستنتج من هذا أن التحرش اللفظي هوالنوع الأكبر من المضايقات التي تواجه المراسلين وهذا أمر متوقع لكون المراسل الصحفي يصادف في حياته المهنية اليومية، مختلف شرائح المجتمع باختلاف طباعهم وتربيتهم ومبادئهم وبالتالي قد يتعرضون إلى جملة من المضايقات الأخلاقية، كما نستنتج من خلال هذه النتائج أن المضايقات المتمثلة في التهميش والعنصرية هي قليلة وهذا يرجع إلى الحالة الأمنية للولاية والتي عادت المياه فيها إلى مجاريها وبالتالي فالمراسلون أصبحويمارسون مهامهم بعيدا عن التمييز العنصري.

الجدول رقم 16: تعرض أفراد عينة الدراسة إلى مساءلات قانونية أثناء ممارستهم الإعلامية لمهامهم

الإجابة	نعم		لا	المجموع
التكرار	03		17	20
النسبة المئوية %	%15		%85	%100
كيفية التعامل	التكرار	النسبة المئوية		
غرامة	01	%33.35		
السجن	00	%00		
مساومات	02	%66.65		
أخرى	00	%00		
المجموع	03	%100		

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ وجود 03 مفردات تعرضوا إلى مسائلات قانونية أثناء ممارستهم المهنية لمهامهم بنسبة 15% وعدد 17 مفردة لم يتعرضوا إلى هذه المسائلات أي بنسبة 85%. والملاحظ من الفئة التي كانت إجابتهم بنعم أن مفردة واحدة تعاملت مع هذه المسائلات بدفع الغرامة بنسبة 33.35% بينما المفردتين المتبقيتين فإنهم تعرضوا إلى مساومات بنسبة 66.65%. وبالتالي فما نستنتجه هو قلة وجود أوتعرض المبحوثين إلى المتابعات والمسائلات القانونية وهذه نقطة تحسب لهم بكونهم يمارسون مهامهم في إطار قانوني أوعدم وجود تجاوزات كبيرة منهم إلا أحيانا. و يمكن تفسيره كذلك بكون المراسلين الصحفيين لا يتناولون المواضيع الحساسة و التي قد تجرهم إلى مسائلات و متابعات قضائية .

الجدول رقم 17: اهتمام المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها أفراد عينة الدراسة في تطوير مستواهم

الإجابة	نعم		لا	المجموع
التكرار	15		05	20
النسبة المئوية %	%75		%25	%100
عن طريق	التكرار	النسبة المئوية		
دورات تكوينية	08	%53.35		
تربصات ميدانية داخلية وخارجية	05	%33.35		
الحضور في ندوات	02	%13.30		
أخرى	00	%00		
المجموع	15	%100		

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 15 مفردة من عينة الدراسة أجابت بنعم عن اهتمام المؤسسة الإعلامية التي يعملون بها في تطوير مستواهم أي بنسبة 75% بينما 05 مفردات كانت إجابتهم بـ لا بنسبة 25%. والملاحظ كذلك أن الفئة التي كانت إجابتهم إيجابية قدد حددوا طرق تطوير مستواهم كمايلي: 08 تكرارات للدورات التكوينية أي بنسبة 53.35% بينما إجراء تربصات داخلية وخارجية 05 تكرارات بنسبة 33.35%، اما حضور ندوات فنجد تكرارين بنسبة13.30%. من خلال النتائج يتضح لنا إهتمام المؤسسات بتطوير مستوى الصحفيين وبخاصة عن طريق الدورات التكوينية والتي تسمح بتقديم كل ما هومن شأنه الرفع من مستوى المراسلين وتطوير أساليبهم وإكسابهم مهارات جديدة.

الجدول رقم 18: إلتزام أفراد عينة الدراسة بالخط الإفتتاحي لمؤسساتهم

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	20	%100
لا	00	%00
المجموع	20	%100

يبين لنا الجدول السابق مدى التزام أفراد العينة بالخط الإفتتاحي لمؤسساتهم فكانت إجابتهم بنعم لجميع مفرادات العينة الـ 20 أي بنسبة 100%. وهنا نستنتج مدى حرص المراسلين الصحفيين على عدم الخروج عن الخط الإفتتاحي للمؤسسة وكذا اتباع تعليمات وتوجيهات رؤسائهم. و حتى لا يتعرض المراسلين إلى عقوبات أو توبيخات قد تصل إلى حد الفصل من طرف المؤسسة الإعلامية التي يعملون بها في حالة مخالفة الخط الإفتتاحي للمؤسسة .

الجدول رقم 19: تدخل المؤسسة الأم في فرض مواضيع للتناول على أفراد عينة الدراسة

الإجابة	نعم		لا	المجموع
التكرار	14		06	20
النسبة المئوية %	%70		%30	%100
المواضيع	التكرار	النسبة المئوية		
اجتماعية	04	%18.18		
تنموية	00	%00		
أمنية	10	%45.45		
سياسية	06	%27.28		
مواضيع الإثارة	02	%09.09		
أخرى	00	%00		
المجموع	22	%100		

من الجدول أعلاه نلاحظ أن 14 مفردة أجابت بنعم لوجود تدخل من المؤسسة الأم في فرض مواضيع عليهم للتناول أي بنسبة 70% بينما أجابت 06 مفردات بـ لا أي بنسبة 30%، وعن

طبيعة المواضيع التي تتدخل فيها المؤسسة الام بالنسبة لمن كانت إجابتهم بنعم فكانت كمايلي: 04 تكرارت للمواضيع الإجتماعية بنسبة 18.18% والمواضيع الأمنية 10 تكرارات بنسبة 45.45% والمواضيع السياسية بـ 06 تكرارات بنسبة 27.28% بينما مواضيع الإثارة فنجد تكرارين بنسبة 09.09% فحين لا يوجد تكرار للمواضيع التنموية ولأية مواضيع أخرى. وما يمكن استنتاجه هو أن الفترة غير مستقرة التي شهدتها ولاية غرداية كان لها دور في تدخل المؤسسة الأم في فرض مواضيع على اخرى وهوما نجد في

ارتفاع تكرارت المواضيع الأمنية والسياسية والتي كانت تلقى إهتمام كبير ليس على المستوى المحلي فقط بل كانت محل انظار الجزائريين جميعا وتعدتها للمستوى الدولي، وما يؤخذ على لمؤسسات الإعلامية عدم إعطاء أولوية للمواضيع التنموية لعدم وجود أي تكرار والذي يعتبر من أهم المواضيع الواجب التطرق إليه وفقا للنظرية التنموية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية و التي ترتكز على ضرورة إهتمام الصحافة المحلية بالتنمية المحلية ، و هذا ما هو غائب في الصحافة المحلية لدينا أو حتى في تفكير و توجهات المؤسسات الإعلامية و هنا يظهر تأثير نظرية الأجندة ستينج أو ترتيب الأولويات ، في اهتمامات المؤسسات الإعلامية التي رتبت أولوياتها و ألزمتها على مراسليها.

الجدول رقم 20: تعديل المؤسسة الإعلامية من عناوين وفقرات المادة الإعلامية التي يقوم بإنجازها أفراد عينة الدراسة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	07	%35
لا	13	%65
المجموع	20	%100

الجدول أعلاه يبين لنا وجود 07 مفردات من عينة الدراسة قد أجابت بنعم عن التساؤل الخاص بقيام المؤسسة الإعلامية بتعديل عناوين وفقرات المادة الإعلامية التي يقومون بإنجازها بنسبة 35%، مع وجود 13 مفردة أجابت بـ لا بنسبة 65% وعلى العموم فإن المؤسسات لا تغير كثيرا من مضامين ما ينجزه مراسليهم والفئة التي كانت إجابتهم بنعم فقد أرجعوا ذلك إلى الأخطاء اللغوية

أحيانا أو الإعلامية أحيانا أخرى أو تجاوز الوقت المحدد للتقرير.كما أن تعديل المؤسسات الإعلامية في العناوين بالخصوص يرجع بالدرجة الأولى للوصول إلى عامل الإثارة فهي تبحث عن العناوين و المواضيع المثيرة لجلب الإنتباه كما أن هناك بعض المؤسسات خاصة في الصحافة المكتوبة تتكفل هي بصياغة العناوين، و هنا نعود إلى نظرية حارس البوابة كإسقاط لها على هذه النقطة .

الجدول رقم 21: المطالب الأساسية لأفراد عينة الدراسة والتي تجعلهم يمارسون مهنتهم بأريحية

المطالب	التكرار	النسبة المئوية %
إعلامية	08	%25.80
اجتماعية	03	%09.68
مادية	20	%64.52
سياسية	00	%00
أخرى	00	%00
المجموع	31	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يوضح المطالب الأساسية للمراسلين الصحفيين والتي تجعلهم يمارسون مهامهم بأريحة نجد مايلي: المطالب الإعلامية 08 تكرارات بنسبة 25.80% والمطالب الإجتماعة 03 تكرارات بنسبة 09.68% بينما المطالب المادية 20 تكرار بنسبة 64.52% فيما لا نجد

تكرارت للمطالب السياسية أولمطالب أخرى. من خلال هذه النتائج نتأكد مرة أخرى بأن أهم عائق يواجه المراسلين الصحفيين هو العائق المادي فكانت مطالب كل مفردات الدراسة مطالب مادية 20 تكرار، فهو يعكس الواقع المزري لهذه الفئة من الناحية المادية لا من ناحية المقابل المادي الضعيف التي يتلقونه مقابل التقارير و الأعمال الصحفية التي يعدونها و التأخر الكبير في تلقي تلك المستحقات ، مع ضرورة إمتلاك المراسلين لعتاد و وسائل خاصة بالعمل الصحفي من امكانياتهم ، دون نسيان كثرة التنقلات نظرا لشساعة الولاية من أجل تغطية أغلب الأخبار و خاصة الزيارات الرسمية. مع الإشارة إلى المطالب الإعلامية والتي تتمحور عموما في إعادة النظر في قانون الإعلام 2012.

الجدول رقم 22: تقييم أفراد عينة الدراسة للأداء المهني للمراسلين الصحفي بولاية غرداية

التقييم	التكرار	النسبة المئوية %
لا يرقى للمستوى المطلوب	03	%15
مقبول	17	%85
جيد	00	%00
المجموع	20	%100

يبين لنا الجدول السابق رأي أفراد العينة للأداء المهني للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية حيث كانت الإجابة بوجود 03 مفردات كان تقيمهم بأنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب بنسبة 15%، و17 مفردة ترى بأنه مقبول بنسبة 85% مع تسجيل عدم وجود تكرارات لتقييم: جيد. ونستنتج من هذا وجود رضى من طرف المراسلين لأدائهم المهني رغم جملة العوائق والمشاكل التي يعانون منها.

الجدول رقم 23:علاقة الإطلاع بقانون الإعلام 2012 مع متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	بكالوريا		ليسانس		ماستر		ماجيستير		دكتوراه		المجموع العام
الإجابة	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
التكرارات	03	02	10	00	05	00	00	00	00	00	20
النسبة %	%15	%10	%50	%00	%25	%00	%00	%00	%00	%00	%100
واضح وثري	00		00		04		00		00		04
النسبة %	%00		%00		%16.67		%00		%00		%16.67
مقيد لحرية الإعلام	02		06		00		00		00		08
النسبة %	%08.33		%25		%00		%00		%00		%33.33
غامض ومبهم	00		02		00		00		00		02
النسبة %	%00		%08.33		%00		%00		%00		%08.33
يحتوي على نقائص	01		08		01		00		00		10
النسبة %	%04.17		%33.33		%04.17		%00		%00		%41.67
أخرى	00		00		00		00		00		00
النسبة %	%00		%00		%00		%00		%00		%00
المجموع	03		16		05		00		00		24
النسبة %	%12.50		%66.66		%20.84		%00		%00		%100

من المعطيات الواردة في الجدول تبين لنا أن أغلب مفردات العينة التي هي على اطلاع بقانون الإعلام 2012 نجدهم من أصحاب الشهادات الجامعية سواءا ليسانس أوماستر 75% وهذا راجع إلى التحصيل الأكاديمي الذي تلقونها من مختلف جامعات الوطن والذي يتناول مختلف قوانين الإعلام الجزائرية كمحور مهم. بينما أصحاب المستوى الأقل الباكالوريا ليسوا جميعا على اطلاع بالقانون. غير أن الملاحظ في رأي الفئة المطلعة على القانون الاختلاف الواضح بين المتحصلين على ليسانس

الذين يرون في القانون بأنه مقيد لحرية الإعلام وأنه يحتوي على نقائص ومبهم بينما حاملي شهادة الماستر يجيدونه واضح وثري.

الجدول رقم 24:علاقة الالتحاق بالمؤسسة الإعلامية مع متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	بكالوريا		ليسانس		ماستر		ماجيستير		دكتوراه		المجموع العام	
الإجابة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
على أساس الشهادة	01	%05	06	%30	05	%25	00	%00	00	00%	12	%60
على أساس المسابقة	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00
عن طريق الوساطة	04	%20	04	%20	00	%00	00	%00	00	%00	08	%40
أخرى	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	05	%25	10	%50	05	%25	00	%00	00	%00	20	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن فئة كبيرة من المبحوثين قد التحقوا بالمؤسسات الإعلامية على أساس الشهادة خاصة منهم المبحوثين ذو مستوى تعليمي جامعي ليسانس وماستر، بنسبة 55%. وهذا ما يبين لنا أهمية المستوى التعليمي في الإلتحاق بمناصب العمل، هذا لا يمنع من وجود طرق أخرى خصوصا عن طريق الوساطة وهي بنسبة مرتفعة عند حاملي شهادة الباكالوريا 20% وهوالحل لهذه الفئة لولوج عالم الصحافة.

الجدول رقم 25: علاقة صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات مع متغير عدد سنوات العمل

عدد سنوات العمل	أقل من 5 سنوات		من 6 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع العام	
الإجابة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	09	%45	00	%00	00	%00	09	%45
لا	09	%45	02	%10	00	%00	11	%55
المجموع	18	%90	02	%10	00	%00	20	%100

الملاحظ من هذا الجدول أن هناك تساوي بين تكرارات صعوبة الوصول إلى مصادر من عدمها في فئة أقل من 5 سنوات بحيث نجد 09 تكرارات أجابت بنعم أي أنه تجد صعوبة في الوصول إلى مصادر الخبر و نفس النتيجة للإجابة بـ : لا . و نرجع إلى ذلك حسب أجابات المبحوثين خاصة للذين أجابوا بنعم على أنهم جدد في في الميدان و أغلبهم لم يتم عامه الأول كمراسل صحفي و بالتالي نقص الخبرة عامل مؤثر في الوصول إلى مصادر المعلومة . و هو ما لا نجد في فئة من 6 إلى 10 سنوات التي لم تسجل هذه الصعوبة .

الجدول رقم 26: علاقة الضغوطات والصعوبات التي تواجه المبحوثين أثناء تأدية مهامهم مع متغير عدد سنوات العمل

عددسنوات العمل	أقل من 5 سنوات		من 6 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع العام	
الإجابة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة %
ضغوطات إدارية	06	%17.14	00	%00	00	%00	06	%17.14
ظروف مادية	16	%45.71	02	%05.72	00	%00	18	%51.43
احتكار مصادر المعلومة	09	%25.71	00	%00	00	%00	09	%25.71
عدم الالتزام بقانون الإعلام	02	%05.72	00	%00	00	%00	02	%05.72
أخرى	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	33	%94.28	02	%05.72	00	%00	35	%100

من الجدول السابق نلاحظ أن جل أفراد العينة من كل فئات متغير عدد سنوات العمل تجمع على أن أهم و أكبر عائق يواجههم أثناء تأدية مهامهم هي الضغوط المهنية بنسبة تقدر بـ : 51.43% هذا الإجماع راجع لكون المشكل المادي موجود و يخص جميع المراسلين باختلاف انتماءاتهم و تخصصاتهم و حتى خبرتهم فهم يعانون من هذه الناحية خاصة في قضية الأجر الذين يتقاضونه . مع تسجيل عائق احتكار مصادر المعلومة بنسبة أكثر من 25% في فئة أقل من 5 سنوات خبرة و هو مافسرناه في الجدول السابق رقم : 25 .

الجدول رقم 27: علاقة المضايقات التي تواجه المبحوثين أثناء تأدية مهامهم مع متغير الوظيفة

الوظيفة	مراسل لصحيفة ورقية		مراسل قناة		مراسل لصحيفة الكترونية		متعاقد مع مؤسسة إعلامية		المجموع العام
نوع المضايقات	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
التكرارات	06	02	03	05	02	02	00	00	20
النسبة %	%30	%10	%15	%25	%10	%10	%00	%00	%100
الاستغلال	00		00		00		00		00
النسبة %	%00		%00		%00		%00		%00
التحرش اللفظي	06		03		02		00		11
النسبة %	%30		%15		%10		%00		%55
التعنيف الجسدي	02		00		02		00		04
النسبة %	%10		%00		%10		%00		%20
التهديد من طرف جهات مجهولة	00		01		00		00		01
النسبة %	%00		%5		%00		%00		%5
التهميش والعنصرية	02		02		00		00		04
النسبة %	%10		%10		%00		%00		%20
أخرى	00		00		00		00		00
النسبة %	%00		%00		%00		%00		%00
المجموع	10		06		04		00		20
النسبة %	%50		%30		20		%00		%100

من الجدول نلاحظ أن نسبة تعرض المبحوثين لمضايقات أثناء تأديتهم لمهامهم مرتفعة لدى مراسلي الصحف الورقية بـ 06 تكرارات أي بنسبة 30% في حين هناك مفردتين لم يتعرضوا للمضايقات، في حين في فئة مراسلي القنوات نجد أن هناك 3 مفردات تعرضوا للمضايقات و 5 لم يتعرضوا لها ، في حين أن مراسلي الصحف الإلكترونية في النسبة متساوية بـ 10% . حيث أن هذه النتائج يمكن تفسيرها بأن المضايقات تمس مراسلي الصحف الورقية أكثر من غيرهم لأن مجال الحرية في التناول

الإعلامي كبير في هذا التخصص أكثر من التخصصات الأخرى لذلك نجد أن المراسلين الصحفيين للصحف المكتوبة لهم حرية في تناول مختلف المواضيع خاصة الحساسة منها و التي تسبب لهم فيما بعد خاصة بعد نشر مقالاتهم ، تتسبب لهم في مضايقات و التي نجد من أكثرها حسب المبحوثين التحرش اللفظي بالدرجة الأولى . ضف إلى ذلك عامل مهم أن مراسلي القنوات و نظرا لكونهم هم من يقتني اللوازم الخاصة بالعمل الصحفي فإنهم يتجنبون القبذيام بإعداد تقارير قد تؤدي إلى تعرض لعتادهم للتلف أو لأضرار من جراء عدم رضى بعض الجهات من أعمالهم .

الجدول رقم 28: علاقة تعرض المبحوثين إلى مسائلات قانونية أثناء الممارسة الإعلامية مع متغير عدد سنوات العمل

عددسنوات العمل	أقل من 5 سنوات		من 6 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع العام
نوع المضايقات	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
التكرارات	03	15	00	02	00	00	20
النسبة %	%15	%75	%00	%10	%00	%00	%100
غرامة	01		00		00		01
النسبة %	%33.33		%00		%00		%33.33
السجن	00		00		00		00
النسبة %	%00		%00		%00		%00
مساومات	02		00		00		02
النسبة %	%66.67		%00		%00		%66.67
أخرى	00		00		00		00
النسبة %	%00		%00		%00		%00
المجموع	03		00		00		03
النسبة %	%100		%00		00 ط%		%100

من الجدول أعلاه نلاحظ بأن نسبة تعرض أفراد العينة لمسائلات قانونية ، باختلاف عدد سنوات العمل ضعيف جدا 85% فقط بينما هناك 15% فقط تعرضوا إلى مسائلات قانونية و هم من فئة

أقل من 5 سنوات خبرة و السبب يعود إلى نقص خبرتهم في مجال الصحافة و التي قد يؤدي هذا العامل إلى التطرق لمواضيع تؤدي بهم إلى متابعات قانونية و كان التخلص منها إما بالغرامات أو بالمساومات، و بالتالي فعامل الخبرة المكتسبة يساهم في تجنب المراسلين للمتابعات القانونية .

الجدول رقم 29: إهتمام المؤسسة الإعلامية بتطوير مستوى المراسلين الصحفيين مع متغير الوظيفة

الوظيفة	مراسل لصحيفة ورقية		مراسل قناة		مراسل لصحيفة الكترونية		متعاقد مع مؤسسة إعلامية		المجموع العام
الإجابة	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
التكرارات	08	00	05	03	02	02	00	00	20
النسبة %	% 40	% 00	% 25	% 15	% 10	% 10	%00	% 00	% 100
دورات تكوينية	04		02		02		00		08
النسبة %	%26.68		%13.33		%13.33		%00		%53.34
تربصات ميدانية داخليا وخارجيا	02		03		00		00		05
النسبة %	%13.33		%20		%00		%00		%33.33
الحضور في الندوات	02		00		00		00		02
النسبة %	%13.33		%00		%00		%00		%13.33
أخرى	00		00		00		00		00
النسبة %	%00		%00		%00		%00		%00
المجموع	08		05		02		00		15
النسبة %	%53.34		%33.33		%13.33		%00		%100

اهتمام كبير من قبل الصحف الورقية لتطوير مستوى المراسلين الصحفيين التابعين لها و هذا بنسبة 40% ، بينما نجد النسبة متقاربة أو متساوية بالنسبة للقنوات أو الصحف الإلكترونية ، و يمكن تفسير ذلك هو التراجع المحسوس في اهتمام الجماهير بالصحافة المكتوبة أو الجرائد مما يستدعي من

الصحف تكوين و تطوير مستوى مراسليها من أجل إعادة الإعتبار للصحيفة الورقية، هذا أمام التطور التكنولوجي في وسائل الإتصال و القفزة النوعية و الإهتمام الكبير الذي تلقاه الصحافة الإلكترونية نفس الشيء للقنوات خاصة التلفزيونية بعد فتح المجال للخواص. و لاإهتما الكبير من قبل الصحف الورقية في تطوير صحفييها هو عن طريق الدورات التكوينية بدرجة اولى .

الجدول رقم 30: إلتزام المبحوثين بالخط الإفتتاحي للمؤسسة مع متغير عدد سنوات العمل

عددسنوات العمل	أقل من 5 سنوات		من 6 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع العام	
الإجابة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	18	%90	02	%10	00	%00	20	%100
لا	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	18	%90	02	%10	00	%00	20	%100

من ملاحظة الجدول يتضح لنا جليا مفردات الدراسة باختلاف عدد سنوات عملها كلها أجمعت بأنها ملتزمة بالخط الإفتتاحي لمؤسساتهم بنسبة : 100% و بالتالي فإن متغير عدد سنوات العمل لا يؤثر في رأي المبحوثين فهم يتبعون الخط الإفتتاحي دون نقاش ربما خوفا من تعرضهم إلى عقوبات قد تصل إلى حد الفصل .

الجدول رقم 31: تدخل المؤسسة الأم في فرض مواضيع للتناول مع متغير عدد سنوات العمل

عددسنوات العمل	أقل من 5 سنوات		من 6 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع العام
نوع المواضيع	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	
التكرارات	14	04	00	02	00	00	20
النسبة %	% 70	% 20	%00	% 10	% 00	% 00	% 100
اجتماعية	04		00		00		04
النسبة %	%18.19		% 00		%00		% 18.19
تنموية	00		00		00		00
النسبة %	%00		% 00		%00		% 00
أمنية	10		00		00		10
النسبة %	%45.45		% 00		%00		% 45.45
سياسية	06		00		00		06
النسبة %	%27.27		% 00		%00		% 27.27
مواضيع الإثارة	02		00		00		02
النسبة %	%09.09		%00		%00		% 09.09
أخرى	00		00		00		00
النسبة %	%00		%00		%00		% 00
المجموع	22		00		00		22
النسبة %	100		%00		%00		% 100

نلاحظ من الجدول التدخل الكبير للمؤسسة الأم التي يعمل بها أفراد العينة في فئة أقل من 5 سنوات خبرة بنسبة تقدر بـ 70% و هو ما نفسره دائما بنقص الخبرة التي تلعب دورا هاما بحيث أنه باكتساب المراسل الصحفي لسنوات عمل أكثر تتكون لديه الشخصية و القوة لفرض آرائه على الأقل و تناول المواضيع التي يراها مهمة . و عن المواضيع الأكثر اهتماما من طرف المؤسسات

الإعلامية حسب الميحوثين من فئة أقل من 5 سنوات خبرة هي نفسها في الجدول رقم : 19 أي : الأمنية و السياسية.

الجدول رقم 32: تعديل المؤسسة الإعلامية من عناوين وفقرات المادة الإعلامية التي يقوم بإنجازها المبحوثين مع متغير عدد سنوات العمل

عددسنوات العمل	أقل من 5 سنوات		من 6 إلى 10 سنوات		أكثر من 10 سنوات		المجموع العام	
الإجابة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	07	%35	00	%00	00	%00	07	%35
لا	11	%55	02	%10	00	%00	13	%65
المجموع	18	%90	02	%10	00	%00	20	%100

من الجدول أعلاه تبين أن 07 مفردات من فئة أقل من 5 سنوات عمل ، أجابت بنعم في كون المؤسسة الإعلامية تعدل من عناوين و فقرات المادة الإعلامية التي يقومون بإنجازها بينما 11 مفردة أجابت بـ لا ، و هي نسبة متقاربة ما بين الإجابتين و هذا راجع إلى الإخطاء الإعلامية و التقنية و التحريرية التي يقع فيها البعض منهم نظرا لنقص الخبرة و لكونهم في بداية مشوارهم مع الأخذ بعين الإعتبار عامل تدخل المؤسسة الأم في هذه النقطة بهدف جذب الإنتباه و هذا بالعودة لنظرية حارس البوابة . بينما في فئة أكثؤمن 6 سنوات فالإجابة كانت فقط بـ لا للمفردتين .

الجدول رقم 33: المطالب الأساسية للمبحوثين والتي تجعلهم يمارسون مهنتهم بأريحية مع متغير الوظيفة

الوظيفة / المطالب	مراسل لصحيفة ورقية		مراسل قناة		مراسل لصحيفة الكترونية		متعاقد مع مؤسسة إعلامية		المجموع العام	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة%
إعلامية	00	%00	04	%12.90	04	%12.90	00	%00	08	%25.80
إجتماعية	02	%06.45	01	%03.25	00	%00	00	%00	03	%09.70
مادية	08	%25.80	08	%25.80	04	%12.90	00	%00	20	%64.50
سياسية	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00
أخرى	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	10	%32.25	13	%41.95	08	%25.80	00	%00	31	%100

من الجدول السابق نلاحظ أن أغلب المبحوثين باختلاف وظيفتهم قد أجمعوا على أن المطالب المادية هو المطلب الرئيسي لهم حتى يمارسوا مهنتهم بأريحية بنسبة اجمالية : 64.50% ، و بالتالي فإن اختلاف الوظيفة كمراسلين لصحف مكتوبة أو الكترنية أو مراسلين لقنوات هم يعانون من نفس المشكل و هو مادي و بالتالي فالمعاناة هي واحدة إجمالا. مع تسجيل مطالب إعلامية بالنسبة لمراسلي القنوات و كذا الصحافة الإلكترونية بنسبة 25.80% و هذا راجع إلى التقنين الإعلامي لهاذين التخصصين الذي ظهر مؤخرا فقط و يحتاج حسب المبحوثين إلى المزيد من الإهتمام . على خلاف الصحافة المكتوبة .

3- النتائج الأولية للدراسة

– كل المبحوثين أي المراسلين الصحفيين هم من جنس الذكر ،و هذا راجع إلى طبيعة العمل و الصعوبات المهنية كمراسل صحفي و التي تؤثر على الإناث أكثر من الذكور ، بالإضافة إلى كون ولايات غرداية منطقة محافظة لدى يتعذر على العنصر النسوي تقلد مثل هذه الوظائف دون إغفال مشكل المسافات البعيدة (وجود بلديات بعيدة عن عاصمة الولاية) و كثرة التنقلات .

– أغلب المراسلين الصحفيين بولاية غرداية من حاملي الشهادات الجامعية سواءا : ليسانس أو ماستر، مع وجود فئة قليلة من حاملي شهادة الباكالوريا فقط ، تمكنت من الحصول على منصب عمل كمراسل صحفي دون امتلاكهم لشهادة جامعية في التخصص .

– أغلب المراسلين الصحفيين بولاية غرداية هم حديثو العهد في هذا القطاع و خبرتهم ليست بالكبيرة، و يرجع هذا إلى الإنفتاح الذي شهده قطاع الإعلام بعد قانون الإعلام 2012 و قانون السمعي البصري 2014 و الذي سمح بظهور عدة مؤسسات إعلامية خاصة السمعية البصرية اغلبها خاصة و التي سمحت بتوظيف مراسلين صحفيين لها حيث كان في السابق محصورا فقط في الصحافة المكتوبة.

– أغلب المراسلين الصحفيين في ولاية غرداية يعملون كمراسلين لصحف ورقية أو لقنوات خاصة التلفزيون الذي يعتبر نتيجة منطقية لفتح القطاع السمعي البصري ، بينما هناك عدد قليل من المراسلين الصحفيين في الصحافة الإلكترونية هذه الأخير بدأت بالتطور و زاد الإهتمام بها مؤخرا في بلادنا..

– جميع المراسلين الصحفيين في ولاية غرداية يعملون في مؤسسات خاصة ، في غياب كامل لمراسلين صحفيين يعملون في القطاع العام . فهناك إذاعة غرداية المحلية تابعة للإذاعة الوطنية و الصحفيين الذين يعملون بها ليسوا بالمراسلين ، ضف إلى ذلك وجود محطة ورقلة الجهوية التي تقوم بالتغطية الإعلامية لمختلف الأحداث و التظاهرات و نقل مختلف الأخبار عن طريق طاقمها الصحفي . لذلك نجد كل المراسلين الصحفيين تابعون لمؤسسات خاصة .

– إن أهم الأطر و القوانين التي تحظى باهتمام أكبر من قبل المؤسسات التي يعمل بها المراسلين الصحفيين بولاية غرداية هو النظام الداخلي للمؤسسة و كذا توجيهات رئيس التحرير و مدير المؤسسة ، مع إهمال كبير لقوانين الإعلام و أخلاقيات المهنة . التي لا تعتبر أولوية في الممارسة الإعلامية . و هذا ما يعكسه انتقاد فئة كبيرة من المبحوثين لقانون الإعلام 2012.

– معظم المراسلين الصحفيين بولاية غرداية مطلعون على قانون الإعلام 2012 ، نظرا لأن غالبيتهم ذو مستوى جامعي تطرقوا و تناولوا مختلف قوانين الإعلام أثناء تحصيلهم الاكاديمي . غير أن نسبة كبيرة منهم غير مقتنعة بهذا القانون لانه حسبهم مقيد لحرية الإعلام و غامض و يحتوي على نقائص.

– أغلب المراسلين الصحفيين موافقون على إلغاء عقوبة السجن على الصحفيين ، لأن هذا الإجراء يساعد على الممارسة الإعلامية الحرة دون ضغوطات أو قيود ، كما يمكن لهم لهم التطرق إلى مختلف المواضيع و المجالات خاصة الحساسة منها .

– فئة كبيرة من المراسلين الصحفيين التحقت بالمؤسسات الإعلامية عن طريق الشهادة التي تحصلوا عليها من خلال تعليمهم الأكاديمي سواءا ليسانس أو ماستر ، فهذا عامل مهم في حصول المراسلين على وظيفة .

– هناك تفاوت بين المراسلين الصحفيين بولاية غرداية في دوافعهم لممارسة مهنة الإعلام ، فهناك مجموعة ترجع ذلك إلى حب المهنة و هناك مجموعة أخرى لديها دوافع جانبية اكتساب الشهرة و تعزيز شبكة العلاقات . في حين أن المقابل المادي لا يمثل دافعا لهم لعلمهم بالظروف الصعبة المادية للمراسلين الصحفيين .

– يعتمد المراسلون الصحفيون بولاية غرداية مصادر خاصة بهم للحصول على المعلومات المبحوث عنها . و هذا رغبة منهم في السبق الصحفي و الإعتماد على المصادر التي تنمحهم الأفضلية في تلقي المعلومة . مع تسجيل نقطة مهمة و هي إهمال المراسلين الصحفيين للمصادر الرسمية رغم ان هذه الأخيرة تعتبر المصادر الأكثر ثقة و موضوعية و مهمة ، كونها تصدر من جهات رسمية كالإدارة المحلية.

– يعاني المراسلون الصحفيون في ولاية غرداية من صعوبة الوصول إلى مصادر الخبر، لكون أغلبهم جديد في هذا المجال على العكس من الفئة التي تملك خبرة مهنية فهي لا تعاني من هذا المشكل تماما.

– تعتبر الظروف المادية أهم عائق أمام المراسلين الصحفيين لتأدية مهامهم المهنية ، فمهم يعانون من مشاكل جمة خاصة فيما يخص قضية الأجرة التي يتقاضونها ضف إلى ذلك غياب التأمين مع التضحيات المادية الكبير التي يقدمونها خصوصا مراسلي القنوات التلفزيونية الملزمين باقتناء العتاد الخاص بالتغطية الإعلامية ، من حسابهم الخاص . كما ان احتكار مصادر المعلومات يعد عائقا مهم.

– يتعرض المراسلون الصحفيون إلى عدة مضايقات أثناء عملهم الميداني خاصة التحرش اللفظي و هذا امر متوقع لأن مهنة الصحافة هي مهنة المتاعب و الإختلاف في الآراء موجود و بالتالي يصل الأمر إلى حد التعنيف الجسدي أو التهديد .

– لم يتعرض أغلب المراسلين الصحفيين بولاية غرداية إلى مسائلات قانونية ، قد يرجع الأمر انهم يمارسون مهامهم في إطار قانوني و عدم وجود تجاوزات ، و كذلك لكونهم لا يتناولون المواضيع الحساسة و التي قد تجرهم إلى متابعات قضائية إلا أحيانا .

– هناك اهتمام كبير من قبل المؤسسات الإعلامية التي يعمل فيها المراسلين الصحفيين ، بتطوير مستواهم ، و هذا عن طريق الدورات التكوينية التي تسمح بتقديم كل ما هو من شأنه الرفع من مستوى المراسلين و تطوير اسالبهيبهم و إكسابهم مهارات جديدة ن و عن طريق التربصات الميدانية الداخلية و الخارجية .

–كل المراسلين الصحفيين ملتزمون بالخط الغفتتاحي لمؤسساتهم الإعلامية . فهم حرصون على عدم الخروج عن السياسة العامة للمؤسسة الأم و كذا اتباع تعليمات و توجيهات رؤسائهم .

– تتدخل المؤسسة الأم في فرض مواضيع للتناول على المراسلين الصحفيين ، و من أهم المواضيع نجد المتعلقة بالشؤون السياسية و الأمنية و يرجع ذلك بالخصوص إلى الفترة الغير مستقرة التي شهدتها

ولاية غرداية مما استدعى تناول هذه المواضيع على حساب أخرى مع ملاحظة إهمال المواضيع التنموية رغم ان الدور الأساسي للإعلام المحلي إبراز النواحي التنموية بدرجة أولى .

– لا تعدل المؤسسات الإعلامية من عناوين و فقرات المادة الإعلامية التي يقوم بإنجازها المراسلين الصحفيين إلا أحيانا ، بسبب بعض الأخطاء اللغوية و الإعلامية و التقنية التي يقع فيها المراسلون .

– تعتبر المطالب المادية أهم مطلب من قبل المراسلون الصحفيون لتأدية مهامهم بأريحية و هذا حق من حقوقهم الواجب توفره ، فهم يعانون معاناة كبيرة لدى وجب إعادة النظر في هذه النقطة الحساسة ، كما هناك مطلب إعلامي للمراسلين و المتمثل أساسا في إعادة النظر في قانون الإعلام 2012 .

– هناك رضى من طرف المراسلين الصحفيين لأدائهم المهني ، فهم يرون بانت مستواهم و ما يقدونه مقبولا في ظل العوائق و المشاكل التي يعانون منها .

– من أهم الإقتراحات و الطموحات التي قدمها المراسلون الصحفيون من أجل تطوير الإعلام المحلي بولاية غرداية هو بناء صرح إعلامي يكون كمقر لمتابعة الأوضاع الراهنة و استقبال انشغالات المواطنين و كذا لإقامة دورات تكوينية ، مع ضروة دعم الصحفي ماديا و اجتماعيا و التعاون معه لتوصيل المعلومات الصحيحة إليه من طرف المصدر ، كما يجب على الإدارة المحلية في مختلف المجالات استقبال المراسلين و ايفاده بكل المستجدات التي تفرضها الساحة .

4- النتائج العامة للدراسة

- واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية يكشف لنا أن هاته الفئة من الإعلاميين تواجه مشاكل حقيقية تأتي في مقدمتها : المشاكل ذات الطبيعة المادية المتمثلة أساسا في تدني الرواتب، وغياب الحماية الاجتماعية، والحرمان من السكن وغيرها، ثم تأتي المشاكل ذات الطابع المهني و المرتبطة في إهمال قوانين الإعلام و الإبتعاد عن أخلاقيات المهنة .

- أغلب المراسلين الصحفيين بولاية غرداية يعتمدون على المصادرالخاصة ، في ظل احتكار مصادر المعلومة و صعوبة الوصول إليها ، خاصة للمراسلين الصحفيين الجدد .

- يعتمد المراسلين الصحفيين بولاية غرداية أثناء تأدية مهامهم على النظام الداخلي للمؤسسة التي يعملون بها و كذا توجيهات المدير و رؤساء التحرير ، فهم لا يخرجون عن الخط الإفتتاحي لها . كما أنهم يتلقون أوامر بالإهتمام بمواضيع محددة دون أخرى .

- يقيم الأداء المهني للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية على أنه مقبول في العموم رغم وجود عدة عراقيل و مشاكل تواجهه ، إلا أنهم يحاولون تقديم الإضافة و تحسين آدائهم و الرفع من مستواهم من خلال فرص التكوين الممنوحة لهم من قبل المؤسسات التي يعملون بها .

- من أهم الإقتراحات و الطموحات التي قدمها المراسلون الصحفيون من أجل تطوير الإعلام المحلي بولاية غرداية هو بناء صرح إعلامي يكون كمقر لمتابعة الأوضاع الراهنة و استقبال انشغالات المواطنين و كذا لإقامة دورات تكوينية ، مع ضروة دعم الصحفي ماديا و اجتماعيا و التعاون معه لتوصيل المعلومات الصحيحة إليه من طرف المصدر ، كما يجب على الإدارة المحلية في مختلف المجالات استقبال المراسلين و ايفاده بكل المستجدات التي تفرضها الساحة .

خاتمة

إن التطور الحاصل في تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وما نتج عنه من وسائل اتصالية جديدة وعالية الجودة أدى بمجال الإعلام لمواكبة هذه التغيرات . و في الجزائر كان من الضروري تكييف الأطر القانونية مع هذه التطورات ، و هذا ما حدث بظهور قانون الإعلام 2012 و الذي جاء بعد عدة محاولات سابقة و الأهم من ذلك هو قانون السمعي البصري 2014 و الذي فتح المجال أمام الخواص لإنشاء مؤسسات إعلامية سمعية بصرية . دون أن ننسى الجديد في قانون الإعلام 2012 بإدراجه للإعلام الإلكتروني، و كل هذا مواكبة لمختلف التحولات و التطورات . مع ذلك يبقى العنصر البشري هو أهم حلقة في الإعلام و نخص بالتحديد فئة المراسلين الصحفيين. فقد سعينا من خلال هذه الدارسة على معرفة واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية في عهد التعددية الإعلامية بداية من قانون الإعلام 2012، و كذا أهم العراقيل و المشاكل التي يعانون منها ، حيث تم التوصل إلى أن المراسلين الصحفيين يعانون من مشاكل كثيرة في مقدمتها الضغوطات المادية، وهو ما يعاني منه أغلب المراسلين الصحفيين عبر مختلف ولايات الوطن ،كما تواجهه جملة من المعيقات أثناء تأدية واجبه الإعلامي من بينها المعيقات الإعلامية في ظل احتكار مصادر الخبر و عدم الإلتزام بقوانين الإعلام و إهمال أخلاقيات المهنة و ما يقابله من تدخل لمدراء المؤسسات الإعلامية و رؤساء التحرير الذين يعتبرون الركيزة الأساسية في تأدية المراسلين الصحفيين لمهمامهم .

و من هذه النظرة ، تبقى الدارسة حلقة من حلقات البحث المتواصلة لاكتشاف واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين في عملهم ، و بالخصوص في ولاية غرداية في ظل الغياب التام للدراسات التي تناولت هذا الموضوع و هذه الفئة بالخصوص .

قائمة المراجع

01- المراجع باللغة العربية

أولا : الكتب

01- اسماعيل محمود حسن : **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**، الدار العالمية للنشر و التوزيع، 2003 .

02- بدر الدين إكرام، **التعددية على المستوى النظري – دراسة حالتي لبنان و السودان**، مكتبة مسعد، لبنان، 1991.

03- بن مرسلي أحمد: **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 4، الجزائر، 2010.

04- حسونة نسرين محمد علي : **نظريات الإعلام والاتصال**،شبكة الألوكة, 1427هـ.

05- حجاب محمد منير : **المعجم الإعلامي**، دار الفجر، القاهرة، مصر، 2004.

06- جلبي علي عبد الرزاق: **المناهج الكمية والكيفية في علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، [د.ت.ط] .

07- دويدري رجاء وحيد : **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دار الفكر، دمشق، 2000 .

08- صلوي عبد الحافظ عواجي : **نظريات التأثير الإعلامية**، جامعة القاهرة، مصر، 1433 .

09- مكاوي حسن عماد: **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر،1995.

10- مكاوي حسن عماد ، العبد عاطف عدلي : **نظريات الاعلام**،كلية الاعلام، جامعة القاهرة، مصر، 2007 .

– ثانيا : الرسائل و الأطروحات الجامعية

01- الطيب نوال ، رمضان المجد ، **دور وسائل الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية إذاعة الجزائر** ورقلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمية العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2017.

02- المشاقبة يوسف عوض ، **استكمالا لمتطلبات الرسالة للحصول على درجة الماجستير**، قسم الاعلام، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الأردن، ماي 2018 .

03- بخوش صبيحة، **تطور السياسة الإعلامية في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1990–2015**،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 23، مارس 2016 .

04- بلحيري سعيدة ، **معوقات حرية الصحافة من وجهة نظر الصحفيين الجزائريين دراسة ميدانية لعينة من الصحفيين بمدينة أم البواقي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص صحافة و اعلام الكتروني، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017.

05- بويض ياسمين، بن مزاري فريال : **الضبط الإعلامي في السياق الجزائري بين التصور، التشريع و الممارسة، دراسة تحليلية مقارنة لقوانين الإعلام في الجزائر (2012–1990)**، جامعة الجزائر، 2014.

06- تتبو فاطمة الزهرة ، **البعد المحلي في الصحافة الجزائرية، دراسة في يوميتي الخبر والشروق اليومي**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، تخصص وسائل الإعلام و المجنمع، جامعة منتوري، قسنطينة2011.

07- سويقات لبنى ، **الاعلام المحلي و أبعاده التنموية في المجتمع**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة وهران، 2010.

08- قادم جميلة :**الصحافة المستقلة بين السلطة و الإرهاب (1990–2001)، دراسة مسحية على عينة من الصحفيين**، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2003.

09- قزادري حياة : **علاقة الصحفي الجزائري بمفهوم الثقافة السياسية، مذكر ماجيستر**، معهد علوم الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر، 2001.

10- معيزي أمال : **المعالجة الإعلامية لوضع الصحافة المستقلة في الجزائر عند منظمة مراسلون بلا حدود الفرنسية**، رسالة ماجسيتر، معهد علوم الإعلام الإعلام و الإتصال، جامعة الجزائر، 2006 .

– ثالثا : المجلات و الدوريات

01- إحدادن زهير : **الصحافة المكتوبة في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1991 .

02- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون الإعلام 2012، المؤرخ بتاريخ : 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية.

03- بوجمعة رضوان : **هوية الصحفي الجزائري من خلال و المواثيق الرسمية من 1962 إلى 1992**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 17، جوان 1998 .

04- بن خرف الله الطاهر : **واقع الصحافة الإقليمية في الجزائر** ، **المجلة الجزائرية للإتصال** ، العدد 4 ، خريف 1990.

05- بيير لويس مونطوا : **الصحافة وثيقة لخدمة التاريخ الريفي في قسنطينة (1830–1962)** ترجمة : ابن حسين كريمة، مجلة سيرتا العدد1 ، ماي 1979.

06- ثابت مصطفى، حماني إسماعيل: **المراسل الصحفي الجزائري في مواثيق وتشريعات الاعلام**،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة .

07- صالحي دليلة : **الواقع السويسو مهني للمراسل في الجزائر**، مجلة الدراسات و البحوث الاجتماعية ، جامعة حمة لخضر ، الوادي ، العدد 10، مارس 2015.

08- مرواني محمد ، **المراسلون في الصحافة الجزائرية ومنحة العار**، (د.م.ط) ، (د.م.إ)، 2016/11/06.

– رابعا : الملتقيات و الندوات

01- ندوة : **الممارسة الإعلامية في الصحافة المكتوبة و الإذاعة المسموعة** ، ندوة علمية ، قسم علوم الإعلام و الاتصال ، جامعة غرداية ،2019/05/05 .

ملاحق الدراسة

جامعة غرداية

قسم علوم الإعلام والاتصال

استمارة الاستبيان

السادة المراسلين الصحفيين بولاية غرداية.

تحية طيبة وبعد...

في إطار إنجاز دراسة ماستر في علوم الإعلام والاتصال معونة بـ: " واقع الممارسة الإعلامية للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية في عهد التعددية الإعلامية (2012-2018)". يرجى تفضلكم بقراءة استمارة الاستبيان قراءة متأنية، والإجابة على كل فقراتها بدقة وموضوعية.

ونحيط سيادتكم علما أن المعلومات التي تدلون بها لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

ملاحظة:

- توضع علامة (X) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة.

إعداد الطلبة:

- لكحل دلية
- بابا عمر تيازيط عبد السلام

إشراف:

- أ/ بابا واعمر عبد الرحمان

الموسم الجامعي 2019/2018

المحور الأول: البيانات الشخصية

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- المستوى التعليمي: بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐
ماجيستير ☐ دكتوراه ☐

3- عدد سنوات العمل: أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐
أكثر من 10 سنة ☐

4- الوظيفة: مراسل لصحيفة ورقية ☐ مراسل قناة ☐
مراسل لصحيفة الكترونية ☐ متعاقد مع مؤسسة إعلامية ☐

المحور الثاني: الممارسة الإعلامية في ظل القوانين الضابطة

1- ماهي طبيعة المؤسسة التي تعمل بها ؟ جريدة ☐ إذاعة ☐

تلفزيون ☐ جريدة إلكترونية ☐

أخرى أذكرها ؟.....

2- ما هي الصفة القانونية للمؤسسة التي تعمل بها ؟

حكومية ☐ خاصة ☐

3- ما هي الأطر والقوانين التي تحظى باهتمام أكبر من قبل مؤسستكم الإعلامية ؟

* قوانين الإعلام ☐
* النظام الداخلي للمؤسسة ☐
* أخلاقيات المهنة ☐
* توجيهات رئيس التحرير ومدير المؤسسة ☐
* إجابة أخرى ☐

أذكرها.....

.....

4- هل أنتم على اطلاع بقانون الإعلام 2012 ؟

نعم ☐ لا ☐

5- إذا كانت الإجابة: بنعم. فما رأيك في هذا القانون ؟

* واضح ثري ويضع مبادئ للممارسة الإعلامية ☐
* مقيد لحرية الإعلام ☐
* غامض ومبهم ☐
* يحتوي على نقائص ☐
* إجابة أخرى ☐

أذكرها.....

.....

6- ما هي انعكاسات قانون الإعلام 2012 على الممارسة الإعلامية ؟

.....

.....

7- هل أنت مع إلغاء عقوبة السجن على الصحفيين ؟

* نعم ☐

* لا ☐

- في كلتا الحالتين أذكر لماذا

؟.....

...

.....

المحور الثالث: الممارسة الإعلامية للمراسل الصحفي

8- كيف التحقت بالمؤسسة الإعلامية ؟

* على أساس الشهادة ☐
* على أساس المسابقة ☐
* عن طريق الوساطة ☐
* أخرى ☐

أذكرها:.....

9- ما هي دوافع ممارستك لمهنة الإعلام ؟

* حب المهنة ☐
* المقابل المادي ☐
* اكتساب الشهرة ☐
* تعزيز شبكة علاقاتك مع الشخصيات المهمة ☐
* دوافع أخرى ☐

أذكرها:.....

.....

10- ما هي مصادر الخبر (المعلومات) الأكثر اعتمادا من قبلك في عملك الإعلامي ؟ (يرجى ترتيبها حسب درجة الاعتماد)

* مصادر رسمية ☐
* مصادر خاصة ☐
* شهود عيان ☐
* مواقع التواصل الاجتماعي ☐
*إجابة أخرى ☐

أذكرها:.....

.....

11- هل تجد صعوبة في الوصول إلى مصادر المعلومات

*نعم ☐

* لا ☐

- إذا كان الجواب بنعم ماهي أسباب ذلك ؟.....

.....

12- ما هي الضغوطات والعراقيل التي تواجهك أثناء تأدية المهنة ؟

* ضغوطات إدارية ☐

* ظروف مادية ☐

* احتكار مصادر الخبر للمعلومة الإعلامية ☐

* عدم الالتزام بقانون الإعلام ☐

* إجابة أخرى ☐

أذكرها:.....

.....

13 - هل سبق لك وأن تعرضت لمضايقات أثناء عملك الميداني ؟

* نعم ☐ * لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ: نعم ما نوع هذه المضايقات ؟

* الاستغلال ☐

* التحرش اللفظي ☐

* التعنيف الجسدي ☐

* التهديد من طرف جهات مجهولة ☐

* التهميش والعنصرية ☐

* أخرى ☐

أذكرها:.....

14- هل تعرضت إلى مسائلات قانونية أثناء ممارستك الإعلامية لمهامك ؟

* نعم ☐ * لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ: نعم كيف تم التعامل والخروج منها ؟

* غرامة ☐
* السجن ☐
* مساومات ☐
* أخرى ☐

أذكرها:.....

15- هل تهتم المؤسسة الإعلامية التي تعمل بها بتطوير مستوى المراسلين الصحفيين ؟

* نعم ☐ * لا ☐

- إذا كانت الإجابة بـ: نعم كيف ذلك ؟

* دورات تكوينية ☐
* تربصات ميدانية داخليا وخارجيا ☐
* الحضور في الندوات ☐
* أخرى ☐

أذكرها:.....

16- هل تلتزم بالخط الافتتاحي لمؤسستكم ؟

*نعم ☐ * لا ☐

17- هل تتدخل المؤسسة الأم في فرض مواضيع للتناول ؟

*نعم ☐ * لا ☐

- في حالة الإجابة بـ: نعم ما هي هذه المواضيع ؟

* اجتماعية ☐
* تنموية ☐
* أمنية ☐
* سياسية ☐
* مواضيع الإثارة ☐
* أخرى ☐

أذكرها:.....

18- هل تعدل المؤسسة الإعلامية من عناوين وفقرات المادة الإعلامية التي تقوم بإنجازها ؟

*نعم ☐

* لا ☐

- في حالة الإجابة بـ: نعم، إلى ماذا يعود ذلك ؟

.....

.....

19- ما هي المطالب الأساسية لك كمراسل صحفي والتي تجعلك تمارس مهنتك بأريحية ؟

* مطالب إعلامية ☐

* مطالب اجتماعية ☐

* مطالب مادية ☐

* مطالب سياسية ☐

* أخرى ☐

أذكرها:.....

.....

20- كيف تقيم الأداء المهني للمراسلين الصحفيين بولاية غرداية ؟

* لا يرقى إلى المستوى المطلوب ☐

* مقبول ☐

* جيد ☐

21- ما هي أهم طموحاتك واقتراحاتك كمراسل صحفي لتطوير الإعلام المحلي بولاية غرداية ؟

.....

.....